عبدالوهاب الوشلي

الفكر السياسي والإداري عند الرئيس علي عبدالله صالح

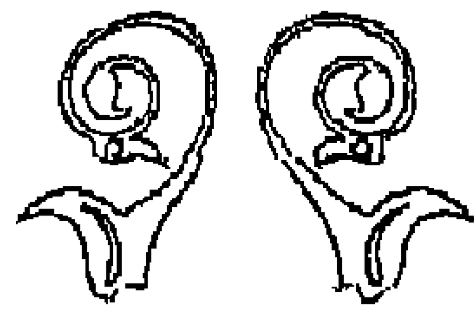




بسم الله الرحمن الرحيم

" إنّ اللّه لا يغير ما بقومٍ حتى يغيروا ما بأنفسهم "

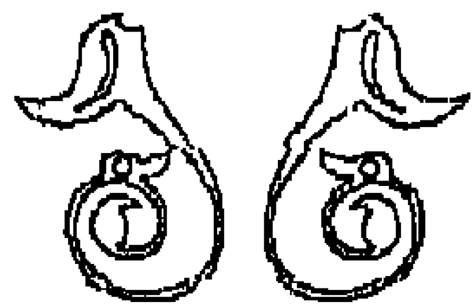
صدق الله العظيم



دعاء

" اللهم أعطني السكينة لقبول
ما لا يمكن تغييره
وأعطني الشجاعة لتغيير ما يجب تغييره
وأعطني الحكمة للتمييز بين
هذا وذاك "

دعاء سيد الهواري



راجعه لغوياً : عبدالواسع هـــاشم

الإخراج الفني : عبـده عبـاس المصعبي
: ماجــد عبــدالله المصعبي

الإيداع القانونـي : دار الكتـب – صنعاء

برقم ٢٩ لسنة ٢٠٠١م

الطبعة الأولى : فبراير ٢٠٠١م

هذا الكتـــاب

- هذا الكتاب هو نسخة من البحث الذي حصلت به على درجة الماجستير من كلية الحقـــوق بجامعـــة محمـــد الخامس بالرباط في مارس ٢٠٠٠م ، بعنوان " الفكر الإداري عـــند الرئيس علي عبدالله صالح " ، وهي محاولة جادة لفتح باب جديد أمـــام البحث العلمي في اليمن لتحليل الظاهرة السياسية والإدارية ، ومعالجتها من خـــلال قياداتهـــا ، فحينما ترتقي السياسة كممارسة تكون مسبقاً قد ارتقت كتفكير فجعلت الإنسان مبدأها ومنتهاها .

الباحـــــث

- اتســـــم الـــبحث بالاســـتعراض والتحليل العام لمختلف قضايا الوحـــدة اليمـــنية ، والديمقراطية ، والإصـــلاح الإداري ، وإبراز الفكر السياسي والإداري لـــلرئيس عـــلي عـــبدالله صالح حفظه الله ، وبعناية واهتمام . وأقـــترح أن يتم طبع البحث في كتاب نظراً لأهميته الوطنية ، خاصةً أنه اتسم بالموضوعية ، وأمانة الطرح ، ونزاهة التحليل .

أ. محمد مهدي العلفي

- اســـتخدم الباحث المنهج الوصفي المقارن " طريقة علمية " بتجارب دول أخـــرى سبقتنا في حل هذه المشاكل ، ونعتقد أن تحليل مثل هذه الدراسة والنـــتائج الـــتي توصـــل إليهـــا الـــباحث ستعزز من الإصلاح الإداري والاقتصـــادي وتدفـــع بعض المؤسسات والمرافق الحكومية إلى الاستفادة مـــنها ، ولقـــد بذل الباحث جهوداً كبيرة في دراسة هذا الموضوع الذي يتســـم بأهمية علمية وعملية كبيرة ، واستخلص أيضاً استنتاجات تدل بأن خـــبرة فخامـــة الرئيس تبرهن بصورة مقنعة على أنها بحاجة إلى تأطير نظـــري في الفكر السياسي والإداري ليس بغرض التصدي للمشاكل الداخلية والضـــغوط الخارجيـــة فحسب ،بل واتخـــاذ الإجـــراءات العلاجية ، ونرى من الأهمية بمكان ضرورة طبع البحث ككتاب وتعميمه على مرافق الدولة ،حتى يقوم الإداريـــون والمســـئولون فيهـــا بالاستفادة منه قبل وضع السياسة والخطط مستقبلاً .

د.عبدالله محسن السعدي

المقـــدمة :

إن دراســـة العقـــائد الفكرية والاستراتيجية والسياسية والإدارية للأكـــاديميين ورجـــــال الدولـــــة " بمكان من الأهمية " ليس فقط لما يمكن أن تضيفه هذه الدراســـة لحصـــيلة الفكـــر الاســـتراتيجي والإداري لـــدى المتخصصين من الإداريـيــن والسياســـيين ، ولكن أيضاً لأنها يمكن أن تكون دليلاً يعتد به فيما يـــتعلق بـــرجال الدولة ، في التنبؤ بتحركاتهم السياسية والإدارية ، وما يمكن أن يتخذوه من قرارات في إطار معين ، فرجل الدولة يحتل مركزاً رئيساً في نظـــريات ومعـــتقدات جـــل المفكرين السياسيين وعلماء الإدارة والسياسة ، ومن ســـمات رجـــل الدولة الكفؤ امتلاك قدراً قوياً من الحدس Conjecture والقدرة على الخلـــق الدائم كما أن مسئوليته أن يناضل ضد الظروف العابرة ، فرجل الدولـــة هو حجـــر الـــزاوية فـــي الـــنظام السياسي الوضعي والشرعي[1]، ويرتهن حاضر ومستقبل الأمم بفعالية ومقدرة القيادات التي تتولى إدارة شئونها ، ذلك أن تلك القـــيادات هـــي الأدوات الرئيسة لتشغيل نظام الدولة على النحو الذي يحقق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة والإنجاز الكفؤ للأهداف الطموحة[2].

وإن دراســـة الفكر الإداري ترتبط بإرادة التغيير التي هي ضمان استمرارية الحـــياة بـــنظمها السياسية والإدارية والإجتماعية والاقتصادية والثقافية ، كما أن الفكر الاداري هو ضرورة حضارية وزمنية ، لأن الحياة مستمرة ومتجددة ومتغيرة ، ولأنه لـــيس هناك مجتمـــع بشري كل أفراده مقتنعون بظروفهم المعيشية ، بل يتطلعون إلى الأفضـــل ، وبالتالـــي يحتاجون إلى تحسين طرق حياتهم الإدارية بما يتوافق مع هذا التطور[3] .

---

[1]- د. عبدالمنعم سعيد ، هنري كيسنجر وفكره الاستراتيجي – مجلة الفكر الاستراتيجي العربي – العدد ١٤، ١٣ – أبريل يوليو ١٩٨٥ – تصدر عن المعهد الانمائي العربي – ص ٢٧٨.

[2]- أحمد عبدربه علوي – إصلاح الوظيفة العامة كيف – صحيفة ٢٦سبتمبر ٤ مارس ١٩٩٩م – العدد ٨٤٤.

[3]- آدم أبو القاسم أحمد -- الفكر الإداري عند ابن تيمية – بحث لنيل دبلوم دراسات عليا في القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – جامعة محمد الخامس – اكدال ٩١-٩٢م ص١.

" أنا أفكر إذا أنا موجود " ، لأن التفكير إثبات واعتراف متبادل بالكينونة والوجود ، وإن كان هناك إنسان يرتبط وجوده ارتباطاً مصيرياً بوجود الغير ، والتفكير بالغير فهو الإنسان السياسي ، والسياسة والحكم وما يتعلق بهما ويحوم حولهما ، كلها أمور تخضع لقانون التطور وسنة التغيير ، لذا فإن دراسة الفكر الإداري للرئيس علي عبد الله صالح مقارنةً بالفكر الإداري الإسلامي تارة وبالفكر الحديث تارة أخرى ، لها أهمية خاصة وذلك لعدة اعتبارات أذكر منها :-

- إن الرئيس علي عبد الله صالح استطاع قيادة اليمن خلال ما يقرب من ربع قرن ، وما يزال ، ويعتبر من أهم القادة الذين تركوا بصماتهم على التاريخ السياسي لبلدانهم .

- بحكم وجوده على رأس الإدارة اليمنية طوال هذه المدة ، لا بد وأن تكون له نظرة خاصة وآراء محددة حول موضوع الإصلاح الإداري من خلال الرقابة والشفافية والاهتمام الجاد بكل القضايا ، وتحقق خلال فترة حكمه حلم الشعب اليمني وهو تحقيق الوحدة اليمنية ، ورديفتها الديمقراطية ، ولا سبيل لمعرفة ذلك إلا عبر رؤية لآرائه حول هذه القضايا ، وحصرها كما وردت في خطاباته ، لذا عمل هذا البحث على استكشاف مضامين الخطابات عنده والبحث عن المكانة التي تحتلها قضايا الوحدة والديمقراطية والشفافية ، والرقابة الإدارية من بين الاهتمامات والآراء والأفكار التي يزخر بها هذا الفكر على الصعيد الخارجي والداخلي من جهة ومحاولة تحديد نظريته فيما يخص هذه القضايا ودورها داخل المجتمع من جهةٍ أخرى .

إن تحليل مضمون الخطاب الرسمي لرئيس الدولة استجابة لدوافع واسباب عديدة أهمها وأوجهها شمولية هذا الخطاب والامتداد الزمني له بما يقرب من ربع قرن ولا يزال الحكم الفعلي للرئيس علي عبد الله صالح بما فيه من اتصال مستمر بالشعب وبهمومه وقضاياه ، ومن اطلاع على سرائره وخبايا أموره ، ومن إدارة المسئوليات على الصعيد الداخلي والخارجي ، وبما تحقق لليمن من أهم وأعظم هدف في القرن العشرين ، تجسد في حدث الوحدة ومن تطور ديمقراطي واستقرار ، وما شهدته هذه الفترة تجعل خطاب الرئيس وبلا شك مصدراً للمعلومات يسلط الأضواء على تطور المجتمع ، ويفسر المسار الذي اتخذته مؤسساته وأفكاره وشعاراته

ونظـريـاته ، بمـا يسـاهم على فهم تغيرات التاريخ الذي عاصره الرئيس وساهم في صـياغته مباشـرةً ، والمقصـود بالفكـر هـو مجموع الخطب والكلمات والرسائل والأحاديث والندوات الصحفية الصادرة عنه .

إذن الفكـر الإداري يعنـي اسـتخدام العقـل للتدبر في شئون الإدارة ماضيها وحاضـرها ومسـتقبلها ومـن ثم بلورة واستنباط الأسس والمبادئ التي يقوم بها هذا الفكر ، ويعتبر العامل الأساسي في العمل هو إرادة القائم به وإرادة كل من يتمكن من معارضته .

ولقـد جـاء اختيار هذا البحـث تجـاوباً مع الرغبة والفضـول ، الرغبة في الإسـهام قـدر الإمكـان في البحث في مجال من مجالات فكر الرئيس علي عبد الله صـالح عـبر مدخل علمي من خلال معرفة مدى إسهام هذا الفكر في القضايا اليمنية كـالوحدة والديمقراطية والإصلاح الإداري ، كغاية رئيسة لهذا البحث مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا تستطيع دارسة واحدة الإحاطة بكليته إحاطةً جامعة مانعة ، والفضول المشـروع الـذي يدفع أي فرد في المجتمع إلى استخدام فكره لمعرفة دقائق وتفاصيل العلاقـة التـي تـربـط الحـاكم بالمحكـوم عبر اهتمـام فكـر الحاكـم بقضـايا المحكـوم ، كالشـفافية والديمقراطية وما يعايشه المواطن يومياً من تجليات إدارة هذا الحاكم للبلاد ، عبر استقراء الخطاب الصادر عنه بصفةٍ رسمية لأخذ صورة واضحة والخـروج بحكم علمي نزيه ، مجرد من العواطف ما أمكن ، ومعرفة آثار هذا الفكر ونـتائجه علـى الحـياة العامة في اليمن وستكون أولى اهتماماتي أن تخرج الصورة صادقة كل الصدق جملةً وتفصيلا ، فليس من غرضي التجميل الذي يخرج بالصورة عن حقيقتها .

وحول مبرر ربط قضايا سياسية كالوحدة والديمقراطية بموضوع إداري لا يسعني إلا أن أشـير إلـى تعـريف السياسة الذي ورد في معجم روبير ١٩٦٢م "هي فن إدارة المجتمعات الإنسـانية " أمـا معجم كاسـل فيـورد " إن السياسة ترتـبط بالحكـم والإدارة في المجتمع المدني "[١]، وبهذا يتأكد لنا أن هنالك ربطاً عضوياً بين ما هو سياسي وما هو إداري .

---

[١] د/ ابراهيم ابراش – تاريخ الفكر السياسي – شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط ١٩٩٠م – ص٢٤.

وإذا كـــان من الضروري تبرير القيام باختيار قضايا البحث ، فإن ما يدعو إليه ربمـــا هـــو مـــا توليه مختلف العلوم الدقيقة وغير الدقيقة من اهتمام متزايد بالإصلاح الإداري ، وبالديمقراطـــية ، وعلى أساس أن الوحدة اليمنية هي أغلى وأقـــدس إنجاز تاريخي يمني في التاريخ المعاصـــر ، تحققت به المصلحـــة العليا لليمن[١] .

ولا شـــك أن القضـــايا الوطنية على الساحة اليمنية كثيرة ومتنوعة ومتعددة كقضـــية التنمـــية أو قضـــية التعليم أو القضية الاقتصادية ... الخ ، إلا أن أهم وأبرز حـــدث وقضـــية في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر خلال القرن العشرين بعد ثورتي ســـبتمبر ١٩٦٢م وأكـــتوبر ١٩٦٣م هو حدث الوحدة ١٩٩٠م ، المقترن بالديمقراطية كوجهين لعملة واحدة ، لتميزه عن التجارب الوحدوية السابقة في العالم العربي ، وإذا كـــان مسلســـل التوحـــيد يشكل إحدى خصوصيات اليمن ، فإن الكثير يتطلع لمتابعة مسلسل الدمقرطة ، ولا ريب أن المنجزات العظيمة التي حولت مجرى التاريخ يكون وراء إنجازهـــا رجـــال عظمـــاء عظمة هذه الإنجازات ، ويأتي الرئيس علي عبد الله صـــالح في رأس القائمة اليمنية ، والذي قاد الإدارة في البلاد ، التي تحققت في ظلها هذه الأمنية الغالية على قلب الشعب اليمني والعربي جميعاً .

ويأتـــي الحديـــث عن أهمية الديمقراطية من أهمية حرص الدول نظرياً وعملياً علـــى كســـب رضـــى المحكوميـــن ، واســـتمداد شريعتها من رضى الشعب وتأييده ومؤازرتـــه ، ويـــتحقق للمواطنين بالديمقراطية المشاركة الإيجابية والفعالة في إدارة شـــئون بلادهـــم والاضطلاع بمسئولياتها مما يحقق الصالح العام ، ويوفر للناس كافة الأمـــن والسكينة في ظل سيادة القانون والنظام بعيداً عن التسلط والاستبداد وجبروت الأجهزة الإدارية وبيروقراطية الدولة[٢] .

وتعتـــبر الشـــفافية الإدارية من أهم حلقات الإصلاح الإداري الذي تنشده اليمن الـــيوم ، فموضوع الشفافية بحر لا ساحل له ، والشفافية لا تكون إلا بالوضع العام ، فإن كـــان الوضـــع العام صالحاً ستكون هناك شفافية ، وإن كان الوضع العام فاسداً فستنعدم الشـــفافية لانعـــدام مناخها ، وتعد الشفافية شرط أساسي من شروط التحديث واللحاق

---

[١]- عبدالعزيز المساعيد – اشراقات الوحدة – صحيفة ٢٦سبتمبر – العدد ٨٥٤ – ١٩٩٩/٥/٢٢م .

[٢]- د/ عمر عثمان العمودي – مقالات في الديمقراطية وأساليبها وضماناها – صحيفة ٢٦سبتمبر – العدد ٨٨٧.

بالركب الدولي ، كما تعد من أهم الضمانات الأساسية لحقوق الأفراد في مواجهة الإدارة ، وركيزة هامة في التنمية عموماً ، ويمكن تفعيل الرقابة الإدارية لتعزيز الشفافية الإدارية ، من خلال تطوير التشريعات الرقابية الإدارية وتطوير المهارات وترفيع الكفاءات للعاملين في مجال الرقابة الإدارية ، وتوفير الامكانات اللازمة لنشاط الرقابة ، وتفعيل الرقابة في البيئة من خلال الرقابة الداخلية والخارجية على أعمال الإدارة ، مسايرة للتطور الدستوري الديمقراطي الذي تشهده اليمن حالياً ، وإجمالاً تعد الشفافية الإدارية والرقابة الإدارية من اهم الضمانات للمواطنين لحياة حرة كريمة .

وسيتضح لنا فيما بعد أنه يمكن استنتاج أن النظام الديمقراطي والإصلاح الإداري قابل للتحسن ، بل لا بد فعلاً أن يتحسن ليتماشى مع التطور في العقليات والوعي لدى المواطنين ، ولنفرض احترام النظام الديمقراطي اليمني محلياً وإقليمياً ودولياً ، هذا ما سيتم التطرق إليه تعريضاً في البحث .

وتبرز أمامنا الآن الإشكالية الرئيسة لهذا البحث والتي تتمثل في السؤال التالي : ما مدى اهتمام الفكر الإداري للرئيس علي عبد الله صالح بالقضايا الأربع " الوحدة – الديمقراطية – الشفافية – الرقابة " ؟ .

وهل احتلت المكانة اللازمة في هذا الفكر ؟

وإنه لسؤال مشروع أن يتساءل القارئ عن ملائمة أو عدم ملائمة طرح هذا الموضوع ، وإن الجواب على هذا التساؤل الذي لا يدعي الإقناع التام يقتصر بصفة متواضعة على تقسيم التساؤل إلى عدة تساؤلات قصد تبسيط محتواه ، والتمكن من إعطاء العناصر الأولى للجواب . هذه العناصر تحتاج إلى إضافات وإلى نقد ، أو بعبارة أخرى تفتح المجال للمناقشة الجادة في هذا الحقل من المعرفة .

إن التحليل والدراسة العلمية لظاهرة الفكر الإداري تستجيب إلى هاجس بسيط وخطير في نفس الوقت ، هاجس له أهمية قصوى تتمثل في إبراز الدور الرائد والأساسي للعنصر البشري والإنساني داخل الإدارة من خلال إبراز قوة القائد الإداري الفاعل في الهيكلة الإدارية ، ونشاط الإدارة أي في عالم الإدارة ومجتمعها بصفةٍ عامة ، بسبب ما تلعبه القيادة الإدارية من دور هام وأساسي في جميع عناصر

الحـــياة الاقتصـــادية والاجتماعية والسياسية في كل العصور والأزمنة لاعتبار القيادة الإداريـــة هـــي المحـــرك الذي يدير أجهزة المنظمة نحو إنجاز أهدافها ، وبدون هذه القيادة تفقد المنظمة الإدارية القدرة على الحـــركة المنتظمة وبالتالي لا يمكن لـــها أن تحقق النجـــاح المرتقب بسبب هيمنة العـــامل البشـــري فـــي المجتمع الإنساني .

وعـــبر تـــاريخ البشرية الطويل نجد أن الإصلاح تملية دوافع متنوعة ، منها ما يخـــص الإنســـان نفســـه – وهـــو هـــدف كـــل الرســـالات السماوية والمبادئ الأخلاقـــية – ومـــنها مـــا يـــتعلق ببيئة الإنسان الحضارية والثقافية ، وتنظيمـــاته المخـــتلفة ، ذلك لأن المسيرة البشرية تصيبها كثير مـــن جـــوانب النقص ويشـــوبها كثـــيـــر مـــن العيـــوب ، باعتبارها قائمة على الممارسات والاجتهادات البشرية التي قد تصيب وتخطئ[1].

لأن اليمـــن توجـــد في مدرسة الديمقراطية ، ولأنها مدرسة كباقي المدارس فيها فصول ومستويات ، وفيها تحصيل واجتهاد وكفاح من أجل الأفضل .

وأود الإشارة إلى أنه قد واجهتني عدد من الصعوبات . أهمها:

أولاً : حداثـــة الموضـــوع ، **ثانياً** : الافتقار إلى المراجع اللازمة ، الأمر الذي جعل الباحـــث يســـافر إلـــى بلـــد البحث لانتقاء المصـــادر والقـــيام بمقابلات مـــع بعض القـــيادات ، وكمـــا هـــو الحـــال بالنسبة لدول العالم الثالث ورغم وجود مركز وطني للمعلومـــات فـــي اليمـــن إلا أن مقومات ما يجب أن تكون عليه ناقصة بنسبة ٩٠% بســـبب حداثـــة إنشائه وقلة الاعتمادات المخصصة له ، وإيماناً مني في توسيع قاعدة المعلومـــات بحســـب خطـــة البحث فقد قمت بعمل استبيان أستهدف العينة المقصودة لقـــيادات رجـــال الدولة والمعارضة ، ووزعت ٦٠ نسخة من الاستبيان إلا أنه لم يتم الإجابـــة ســـوى علـــى اثنين منها فقط . **ثالثـــاً** : عدم تجاوب أفراد العينة مع البحث العلمي **رابعـــاً** : قصر الفترة المحددة للانتهاء من هذا البحث كانت ضمن العوائق .

وبـــرغم معرفتـــي بأنـــه ليس بالإمكان لأي عمـــل بلـــوغ درجة الكمال بشكل نهائـــي ، وكل عمل هو عرضة للنقد والتقويم والتصحيح ، أرجو أن يكون جهدي هذا

[1] – آدم أبو القاسم أحمد – الفكر الإداري عند ابن تيمية – مرجع سابق – ص١ .

قــد فــتح أفــق هــذا المجــال ولــو بشكل يتيح للباحثين الدخول فيه لغرض التقويم واستشــراف مســتقبل التنفيذ والاقتداء والتحليل خدمة لأهمية الامتثال والتنفيذ وتبني الــرؤية التحليلــية للقائد ومساهمةً ولو بصورة بسيطة بهذا المجال . أما عن المنهجية فاعــتمدت علــى معالجــة قضــايا هذا البحث عبر تجميع أفكار الرئيس المتعلقة بكل موضــوع على حــده رغــم انتشــارها في مختلف خــطبه وأحــاديثه ، واعتمدت علي دراسة الأفكار والوقائع التاريخية حسب تسلسلها التاريخــي ، فــدائماً الباحث لا يمكـــنه إلا أن يحتــرم التسلسل التاريخي للأمــور ، فالماضي والحاضر والمستقبل أزمنة تشكل حلقات متصلة في الوقائع والأحداث والأفكار ، وحاولت ما أمكن توضيح الظــروف التاريخية والسياسية قصد إيجاد تعليل أو تفسير موضح لمواقف الرئيس من هــذه القضــايا من غير إفاضة أو شرح اكثر مما يجب لحسن فهم الموضوع ، حيث توخيت الإيجاز وتحاشي الإطناب قدر المستطاع والخطاب يغني بنفسه عن الشرح إلا في النادر من الحالات .

وكخـــط عام اعتمدت على جعل المبحث الأول من كل فصل كجانب نظري باســتثناء الفصل الأول فقد خصصت فيه المطلب الأول من المبحث الأول فقط ، وقد يــرى القــارئ للوهلــة الأولى أن هناك جوانب هامة أهملناها في هذا البحث لبعض الأحــداث ، وذلــك لأنــي حاولت ما أمكن أن أحصر قضايا البحث الأربعة في نقاط محــددة ومعيــنة ودراســة هذه القضايا بشمولية لم تكن موضوع البحث أصلاً إلا ما اتصــل في جوانبه بما ورد في الخطاب للرئيس . والمنهج المتبع هو وصفي تحليلي مقارن .

التصميم المبسط :-

القسم الاول :- إدارة القضايا الوطنية

الفصل الأول :- الوحدة اليمنية

الفصل الثاني :- الديمقراطية

القسم الثاني :- الإصلاح الإداري .

الفصل الأول :- الشفافية الإدارية .

الفصل الثاني :- الرقابة الإدارية .

القسم الأول

(في الفكر السياسي)

إدارة القضايا الوطنية

" إذا كانت الوحدة هي قدرنا ، فإن الديمقراطية هي خيارنا "

الرئيس علي عبد الله صالح

﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ﴾

صدق الله العظيم

الفصل الأول

الوحـــدة اليمنية

" لقد حققنا وحدة شعبنا وهي أغلى وأسمى أهدافنا "

الرئيس علي عبد الله صالح

مقدمة الفصل :

لا شك أن إنجاز الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م ، يعكس أمام المتتبعين للأحداث اليمنية حقيقة محدودة مجملها ، إنها كانت هناك إرادة مصممة على تحقيق هدف الوحدة ، ضمن الفترة التي تحددت بموجب اتفاقية عدن في نوفمبر ١٩٨٩م ، وأن واقع التشطير واختلاف التجربة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، لكل اليمن ، (شمالاً وجنوباً) – سابقاً – لم يتغلبا على رسوخ الشعور الوحدوي الكامن في ضمير الشعب ، وفي سلوك القيادة السياسية[١].

وتشير الدراسات التاريخية المتعلقة بمنطقة الجنوب العربي ، إلى حقيقة الوحدة التاريخية والجغرافية لشطري اليمن منذ العصور الأولى للتاريخ [٢].

وتكتسب الوحدة اليمنية معناها التاريخي ليس في أنها إعادة الاعتبار لامكانية تحقيق الوحدة العربية فحسب ، بل إعادة الاعتبار أيضاً لعامل الارادة الوحدوية ، القادر وحده على تجاوز كل المعوقات المحلية والإقليمية الدولية .

ومن المهم جداً أن نؤكد هنا أن المراكز القيادية ، في الحضارة اليمنية القديمة ، قد ظل لها على الدوام هدف محدد ومرسوم وهو تحقيق الوحدة السياسية ، وقد ظلت تعمل بكل دأب وبكل الوسائل الممكنة من تحالفات ، ومعاهدات واندماجات ، وحروب أيضا ، حتى أنه من الممكن تفسير الكثير مما حدث ، من التفاعلات في تلك المسيرة التاريخية ، وفقاً لهذا الهدف الذي لم يفتر السعي من أجله ، حتى تم تحقيقه بقيام دولة اليمن الواحدة في تاريخها القديم [٣] .

ومما لا شك فيه ، أن لإدارة الرئيس علي عبد الله صالح تأثير بالغ في قيادة هذا الحدث العظيم بنجاح ، حيث تم له تحقيقه واقعياً في ٢٢ مايو ١٩٩٠ م ، وكان له بصمات واضحة جداً في تحقيق هذا المنجز التاريخي ، واستطاعت هذه الإدارة الحفاظ على هذا المكسب إثر الأزمة

---

[١]– أ.د .غانم محمد صالح / الوحدة اليمنية أحدث التجارب الوحدوية العربية / مجلة العلوم السياسية / العدد ١١ لعام ١٩٩٤م .ص ٣١

[٢]– محمود كامل المحامي / اليمن شماله وجنوبه / تاريخه وعلاقاته الدولية – دار بيروت للطباعة النشر ١٩٦٨م .ص٥.

[٣]– د.خالد القاسمي / الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً / دار الثقافة العربية – الطبعة الثالثة ص ٦٠ .

السياســية المفــتعلة ، مــن قــبل البــيض وزمرته الانفصالية ، وإعــلان الحرب والانفصــال ، والتــي انتهــت بالفشل الذريع لمؤامرتهم الخبيثة ، وبالنصر المؤزر للوحدة اليمنية في ٧ يوليو ١٩٩٤ م .

فالوحدة تظل مسألة مقدسة ، يُفخر بإنجازها ، والعض عليها بالنواجذ .

المبحث الأول : النسق السياسي للوحدة اليمنية :

تشــكــل الوحــدة اليمنــية نقطـــة الارتكاز للفكر السياسي اليمني عبر كل العصور ، وكانت الوحدة هي القاعدة والتمزق هو الاستثناء ، مؤكدين ذلك من خلال تسليط الضوء على الأدبيات السياسية اليمنية .

المطلب الأول : - المرجعيات السياسية :

أولاً : - العمق التاريخي :

إن التاريخ اليمني قديماً وحديثاً ، تمتد جذوره إلى أقدم العصور ومن خلال ذلك تمكــن الشــعب اليمني من أن يصنع حضارته العريقة ، من خلال تكوينه ومقوماته الوطنية القائمة بذاتها ، مع بقية الأفكار والحضارات الإنسانية الأخرى [1].

والوحـــدة اليمنية قديمة قدم الزمن ، وكانت أبرز دول يمنية في التاريخ القديم هي دول ممالك " معين وسباء وحمير والتبابعة " ، وقد شهد الألف الثاني ق . م حضارة عربــية راقــية جــداً في جنوب الجــزيرة العــربية حيث وصــلت إلى قمتها في الألــف الأول ق. م وكـــان ذلك في عهــد الملكـــة بلقيس ، الذي امتد نفوذها إلى مجمــل بلاد اليمن الطبيعية ، إلى أن تم لقاؤها بالملك النبي سليمان على أحد موانئ البحر الأحمر [2] .

وقــد نعمت اليمن في تلك الحقبة من التاريخ بإزدهار حضاري عظيم وتقدم في كثير من أوجه الحياة ، ومن أجل هذا سماها الرومان العربية السعيدة ، وجاء ذكرها

---

[1] – د. محمد عبد الجبار – الوحدة اليمنية هي نتاج عمل مشترك لمختلف القوى الاجتماعية والسياسية في الوطن اليمني – مجلة اليمن الجديد – العدد ٥ – ٩ مايو ١٩٩٠ – ص ٣٧ – ٤٦ .

[2] – محمد زين / انفصال يشعل حرباً " وثائق انتصار وحدة الوطن اليمني " مطبوعات دار السياسة – ص٩ .

فـــي الـــتوراة فـــيما معـــناه بالعربـــية الغنية ، كما جاء ذكرها عند الفراعنة ببـــلاد القصـــور ، وسماها الأغريق بلاد الطيب " بلاد العطور " [1].

وتذكر الموسوعة البريطانية ١٩٧٩م ENCYCLOPAEDIA BRITANICA مختصـــراً مفـــيداً للخلفية التاريخية لبلاد اليمن قبل الإسلام وبعده واصفة ذلك الإقليم بوحـــدة متجانسة بشرياً وحضارياً ، شكّل توحدها في دولة أو ولاية مركزية واحدة " فـــي معظـــم حقب التاريخ الجـــزء الحضـــاري الأم في الجزيرة – قبل الإسلام – وكـــان متحداً في معظم مراحل التاريخ الإسلامي ... " ثم في العصر الحديث حتى بدايـــة القـــرن التاســـع عشـــر حين ضعفت السلطة المـــركزية وانحلت عقدة الأمـــن ، فاحتلت بريطانيا عدن عام ١٨٣٩م ، وعاد العثمانيون الأتراك إلى تهامة وشمال البلاد عام ١٨٧٢م ، ويتفق الباحثون من عرب ومستشرقين على وصف بلاد اليمـــن " وتحديد حدودها التاريخية المعروفة من حد الحجاز شمالاً إلى عمان جنوباً " بوحـــدة إقلـــيمها بمخـــتلف أقســـامه أو وحداتـــه الإدارية التي تميز بها والمعروفة بالمخاليف[2].

ومـــن الجديـــر ذكـــره أن الوحـــدة الشـــعبية ضـــلت قائمـــة في أحـــلك الظـــروف ، ففـــي فـــترة الحكـــم الإمامي في الشمال ، والإستعمار البريطاني في الجـــنوب ، حيـــث كانت المقاومة الوطنية في الشمال ضد النظام الإمامي تجد الملاذ والعـــون مـــن الإخـــوة لها في الجنوب ، على الرغم من صعوبة الإتصال وصعوبة البيئة وقل الإمكانيات ، ومن كان يريد المقاومة للإحتلال البريطاني في الجنوب يجد إخوةً له في شمال البلاد فيهم الملاذ والعون لذلك[3].

ثانياً : الثورة اليمنية :

تأتـــي الوحـــدة اليمنية في طليعة أهداف ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤أكتوبر اللتان أكدتا ذلك .

الهدف الخامس : العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة

---

[1] – د/ حسين العمري – الحضارة الاسلامية في اليمن – منشورات الإسيسكو ١٤١٤ هـــ – ١٩٩٣ م – ص ١٦ –١٧.

[2] – د/ حسين العمري – اليمن الواحـــد خلفية تاريخية – مجلـــة الثوابت – العـــدد ٤ " اكتوبر / ديسمبر ٩٤م "ص١٦ .

[3] – د/ محمد الرميحي – أهداف الوحدة تنجز على قدر عزم أهلها – مجلة العربي – العدد ٣٨٠ يوليو ١٩٩٠م – ص ١٩،٨.

ويلاحظ أن تعبير الوحدة الوطنية الذي جاء في أهداف الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر مـرادف وبديـل عن تعبير الوحدة اليمنية ، وقد جاء هذا التعبير منسجماً مع حقيقة غـير قابلـة للـنقاش ، وهـي وحـدة الإقلـيم المتجـانس المتماثل الخصـائص والمشاعـر ، حيث لا وجود لأقليات عرقية أو طوائف دينية .

وظـل هـذا المفهوم " الوحدة الوطنية " يحتل الصدارة في أدبيات الثورة اليمنية طـوال سنواتها الأولى وقبل أن تتحول الثورة الواحدة – بسبب عوامل محلية ودولية – إلى ثورتين وإلى نظامين يتصارعان حول هدف الوحدة ، التي كانت وستبقى على حـد تعبـير أحد المثقفين العرب " فعلاً تاريخياً تقدمياً في ذاته ، وليس مشروطاً بأي مـنظور سياسي ، أو أيديولوجي ، فوحدة الأوطان غير قابلة لأن تدخل في تكتيكات الصراع السياسي "[١].

ثالثاً : الدساتير اليمنية :[٢]

تؤكـد نصوص الدساتير اليمنية التي صدرت قبل الوحدة لكل من الجمهورية العربـية اليمنـية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، إيمانها بوحدة اليمن ووحدة المصـير للشعب اليمني في الإقليم ، أي وحدة الشعب والأرض اليمنية كما نجد ذلك في التالي .

مـادة (١) " جمهوريـة اليمـن الديمقراطية الشعبية جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة وتسعى لتحقيق اليمن الديمقراطي الموحد " .

مـادة (٢) " الشعب اليمني شعب واحد وهو جزء من الأمة العربية والجنسية اليمنية واحدة " .

دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ١٩٧٠/١١/١٧م

مـادة (١) " اليمـن دولـة عربـية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة وهي جمهورية شوروية نيابية والشعب اليمني جزء من الأمة العربية " .

---

[١]- أ.د / عبدالعزيز المقالح – الوحدة وأهداف الثورة اليمنية – مجلة الثوابت – العدد ٤ " اكتوبر ، ديسمبر ٩٤م " ص٦و٨و٩.

[٢]- أ.د / أبو بكر القربي – الوحدة في الدساتير اليمنية – مجلة الثوابت – العدد ٤ " أكتوبر ، ديسمبر ٩٤م " – ص٢٦.

مـــادة (٢) " اليمن كلٌ لا يتجزأ والسعي لتحقيق الوحدة اليمنية واجب مقدس على كل مواطن " .

الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية ديسمبر ١٩٧٠م

رابعاً : الأحزاب والتنظيمات السياسية :

لـــم تـــلاق قضية مستوى إجماعي من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية في عمـــوم الساحة اليمنية ، كما لاقته قضية الوحدة اليمنية ، بل أنها مثلت مسلمةً يقينية لا تقـــبل الشك في عمق الضمير اليمني ، وشكلت ثابت عقلاني لا يحتمل الجدل في صميم الوعي اليمني[١].

وقـــد تضـــمنت الـــبرامج الانتخابية التأكيد على التزام الناخب اليمني بمجموعة من الأسس والمبادئ والثوابت الوطنية التي لا يمكن المساس بها . وكانت الوحدة اليمنية أهم تلك المبادئ والثوابت الوطنية[٢] .

وهـــنا رصــــد أميـــن للإجمـــاع الوطني على الوحدة اليمنية ونقل صادق لتأكيد الإيمـــان والتســـليم بها من برامج الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية على مختلف توجهاتها وتعدداتها وتنوعاتها[٣].

١- المؤتمر الشعبي العام :

الوحـــدة اليمنية أرضاً وإنساناً ، وهي أعظم مكاسب الثورة اليمنية ، وبإنجازها تحقق الحلـــم الـــذي طالمـــا انتظره شعبنا واكتمل لديه تحرره الحقيقي ، واكتسبت وحدته الوطنـــية عمقهـــا الجغرافـــي والحضاري ، ويعمل المؤتمر على صون هذا المكسب التاريخـــي العظـــيم ، وتعزيـــز الوحدة الوطنية ، وتعميق الوعي الجماهيري المعزز لســـلامة البـــناء الوحـــدوي وإزالـــة آثار التشطير في كافة مناحي الحياة الاقتصادية

---

[١]- أ/فـــارس السقاف – الوحـــدة اليمنيـــة في البرامـــج السياسيـــة للأحـــزاب والتنظيمـــات السيـــاسية – مجـــلة الثـــوابت – العدد ٤ – ص٣٠.

[٢]- د/ رشاد العليمي – الوحـــدة اليمنيـــة في البرامـــج الانتخـــابية للأحـــزاب والتنظيمـــات السياســـية – مجـــلة الثـــوابت – العدد ٤ – ص٢٧.

[٣]- أ/ فارس السقاف – مرجع سابق – ص ٣٠ – ٣٣ .

والاجتماعية والإدارية ومحاربة النزعات الانفصالية والطائفية والمناطقية والفئوية ،وغيرها من الولاءات والتعصبات الطبقية .

٢- الحزب الإشتراكي اليمني :

- " الحزب الإشتراكي اليمني هو حزب الوحدة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتحديث ، وهو في منطلقاته الفكرية والسياسية والنضالية حزب وطني ديمقراطي ".

- " يناضل من أجل سيادة الوطن وحماية الوحدة الوطنية ، ويقف ضد الانفصالية وضد استخدام المذهبية والمناطقية والعرقية ، وكل من شأنه تمزيق الوحدة الوطنية وتعريض وحدة الشعب للخطر ..".

- " بتوحد هذا الجزء الجنوبي من الوطن ، وتكريس هويته اليمنية الأصلية فتحت آفاقاً رحبة أمام تحقيق الوحدة اليمنية ، وأسقط بذلك وإلى الأبد المشروع الانفصالي الاستعماري – السلاطيني لتجزئة اليمن تحت تسمية " الجنوب العربي " .

- " لقد مثل قيام الجمهورية اليمنية يوم ٢٢ مايو ١٩٩٠م استجابة ثورية للتراث الكفاحي للشعب اليمني وحركته الوطنية ، وضمانة حقيقية للحفاظ على مكاسب ومبادئ الثورة اليمنية " .

مشروع البرنامج السياسي – الحزب الاشتراكي
الصادر سنة ١٩٩١م
مدخل رقم " ٥-٨-١٣ "

٣- التجمع اليمني للإصلاح :

يعمل التجمع اليمني للإصلاح على تحقيق الأهداف التالية :

أ- العمل على تعميق وترسيخ الوحدة اليمنية وحمايتها وضمان استمرارها ، والسعي لتحقيق الوحدة العربية والإسلامية الشاملة .

ب- العمل على إزالة آثار التخلف وأشكال التبعية وآثارها وسياسة التجزئة وعوامل التفرقة .

" التجمع اليمني للإصلاح – مشروع الأهداف العامة صفحة ٢٨ "

٤ـ رابطة أبناء اليمن :

- اليمن الموحد هو الوطن المنشود وعليه تقوم الهوية ، وله ينعقد الولاء بعد الله ، وبه يتحدد الانتماء المرحلي استشفاف الرؤية من منظور وحدوي متدرج .. إقليمي عربي إسلامي إنساني .

- اعتبار الوحدة اليمنية خطوة جادة نحو إقامة الترابط العضوي المتين عبر امتداد ساحة الجزيرة العربية كمدخل عملي للوحدة العربية الشاملة .

"مشروع الخطوط العريضة لمنهج وبرامج

حزب رابطة أبناء اليمن "رأي" الفصل الأول – ص١٥"

٥ـ التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري :

ثانيا : قيام الجمهورية اليمنية وتحديات المستقبل :

إن الشعب اليمني الذي تحدى كل المخاطر والصعوبات وواقع التجزئة ، وأعاد تحقيق وحدة الأرض اليمنية ،وأعلن قيام الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م ، سيواصل نضاله وتضحياته وتماسكه ، لتحدي المستقبل ، والانتصار له في إقامة الدولة اليمنية الديمقراطية الحديثة والمتطورة القادرة على نقل البلاد والمجتمع من طور التخلف الإقتصادي والاجتماعي إلى مصاف الدول والمجتمعات الحديثة والمتقدمة .

"فا لآمال" لاتتحقق جرافاً ، ولكن الآمال تشتريها التضحيات"

إن التحديات التي تواجة وسوف تواجة الدول اليمنية الحديثة هي – وإلى حدكبير – نفس التحديات الحضارية التي تواجهها الأمة العربية ، مضافاً إليها تحديات ذات طبيعة خاصة تختص بها ساحتنا الوطنية : وكلها تهدف إلى تثبيت واقع القهر والتخلف والتجزئة .

"مشروع البرنامج السياسي – الباب الأول – رؤية عامة – ص٣٥ "

٦ـ حزب البعث العربي الإشتراكي :

١- العمل مع كل القوى الوطنية الشريفة للدفاع عن الدولة اليمنية – الجمهورية اليمنية – والحفاظ على النظام

الجمـــــهوري ، وتعمــيق وتجذيـــر مبادئ الثورة اليمنية في الوحدة والتقدم الإجتماعـــي ، وإعطـــاء الوحـــدة اليمنـــية مضـــمونها الـــثوري والشـــعبي التقدمي باعتبارها خطوة مضيئة على طريق الوحدة العربية الشاملة .

برنامج العمل السياسي – أولاً علىالصعيد السياسي

مطابع صنعاء الحديثة – صادر في ٢٦ سبتمبر ١٩٩٠م ص٩.

٧- حزب الأحرار الدستوري:

المـــادة (٤): – الـــولاء للوطـــن ووحدته والحفاظ على سيادته واستقلاله موحداً واجب مقدس .

" أدبيات حزب الأحرار الدستوري "

مشروع النظام الأساسي – صنعاء نوفمبر ١٩٩٠م

الفصل الثاني – المبادئ ص٧ "

٨- حـــزب الحـــق :

٤- التمســـك بالوحدة اليمنية التي تحققت بعد نضال طويل والحرص عليها والالـــتفاف حولهـــا ، لحراســـتها مـــن أعدائها والاعتزاز بقوتها ، تقوية لكيان اليمن واليمنييـــن ، تحقـــيقاً لدعـــوة الإســـلام إليها .. " إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون "

" بيان مشروع أهداف حزب الحق – مطابع معين

الأهداف السياسية – ص ٧ " .

خامساً :- اتفاقيات القمة التمهيدية :

علـــى الـــرغم ممـــا شهدته اليمن من أحداث وميلاد جمهورية في الشمال عام ١٩٦٢م وأخـــرى عـــام ١٩٦٧م فـــي الجنوب إلا أن أهم أهداف الثورة ونعني بذلك الوحـــدة الإقليمية لليمن ، ظلت غير مكتملة على مر العقود الماضية ، كما أن طريق الوحـــدة لم تكن سالكة دائماً ، بل مرت بمد وجزر تبعاً لطبيعة العلاقات بين الدولتين اليمنيتيـــن ، وكانـــت تنـــتقل من النزاع المسلح إلى الوئام ثم الجمود ، فالصدام ثانية والعودة إلى التقارب[1] .

[1]- حسين محمد سعيد– الوحدة اليمنية تضرب جذورها في التاريخ – جريدة الحياة – العدد ١٩٨٦م – الخميس ٢٤مايو١٩٩٠م – ص.

ففـــي عـــام ١٩٦٧م أي بعد أن استقل الجنوب سارت العلاقات بين الشطرين ســيراً حســـناً وفـــي ٢٥-٢٦ نوفمبر اتفق النظامان اليمنيان في مـــدينة تعـــز على الشـــروع في إجراءات تهـــدف إلى إقامة اتحاد فيدرالي بين الدولتين ، التي وقعـــت مــــن قـــبل الرئيس عبدالرحمن الإرياني والرئيس قحـــطان الشعبي . وقـــد عرف هذا الاتفاق فيما بعد باتفاقية تعز[1] .

ولكـــن هذه الخطوة ما لبثت أن تعثرت ثم توقفت نظراً لتباين ممارستها الداخلية والخارجية وعاد التوتر ومظاهره الذي بلغ ذروته بإيواء كل منهما لمناهضي الشطر الآخـــر ، فانـــتهى الأمر بالصدام المسلح في فبراير ومارس ١٩٧٢م واتسع مداه في أيلـــول "ســـبتمبر" من العام نفسه ، وبعد فشل جهود الوساطة الكويتية لتسوية النزاع ســـلمياً ، وخـــلال انعقـــاد جامعـــة الدول العربية في سبتمبر ١٩٧٢م أصدر مجلس الجامعـــة العربـــية توصية بأن يستمر الأمين العام في جهوده بمساعدة لجنة خاصة مكونة من ممثلي الجزائر وسوريا والكويت وليبيا ومصر من أجل تحقيق اجتماع لها فـــي ٤-١٠-١٩٧٢م فـــي نـــيويورك أثـــناء انعقاد الدورة ٣٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وبعـــد أن استمعت اللجنة المركزية إلى مذكرتي وزيري خارجية اليمن ، قامت لجـــنة التوفيق العربية التابعة للجامعة العربية بجولة على الطبيعة في كل من صنعاء وعـــدن في أكتوبر ١٩٧٢م ، وبعد أن أجرت البعثة مشاوراتها مع الحكومتين طلبت ضـــمن بـــنود أخـــرى دعوة وفدي البلدين إلى اجتماع في مقر الأمانة العامة لجامعة الـــدول العربـــية ، وأسفرت المفاوضات عن اتفاقية القاهرة حول إنهاء أزمة الحدود الذي وقع عليها وفد الجمهـــوريتين اليمنيتين فـــي ٢٨-١٠-١٩٧٢م ، كما وقع في الوقـــت نفسه اتفاقاً لتوحيد شطري اليمن[2] . وقـــام بتوقيعه كل من علي ناصر محمد رئـــيس وزراء الشـــطر الجنوبـــي ومحســـن العيني رئيس مجلـــس الوزراء الشطر الشـــمالي ، ونص على قيام دولة موحدة تجمع الشطرين ، وتذوب الشخصية الدولية لكـــل مـــنهما فـــي شخص دولي واحد ، وبعلم واحد وعاصمة واحدة ورئاسة واحدة

---

[1] - عبدالوهاب راوح – الوحدة اليمنية قراءة ابيستمولوجية – اليمن الجديد – العدد ١٥ – السنة ٩ – ص٢٦.

[2] - حسين محمد سعيد – مرجع سابق ص٥.

وسلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية واحدة ، وضمن دستورها جميع الحريات الشخصية والسياسية العامة للجماهير كافة ، كما تم الاتفاق على ثمان لجان فنية تتولى رسم السياسة العامة للدولة الواحدة ، ومهماتها في المجالات الدستورية ، الشئون الخارجية – الاقتصادية – التشريعية – الثقافية و الإعلامية – الشئون العسكرية – الصحة – المرافق العمومية[1] .

لا شك أن اتفاقية القاهرة رغم مثاليتها وعدم ملائمتها للواقع ، كان لها مردودات إيجابية لا يمكن تجاهلها ، اهمها إيقاف الحرب القائمة وتطبيع العلاقة بين الشطرين والانسحاب من المناطق التي تم الاستيلاء عليها أثناء الحرب ، وكذلك فتح الحدود وإحباط مؤامرة القوى الأخرى بإيقاف الفتنة بين أبناء الشعب الواحد ، كما أن ضمان منجزات ثورتي سبتمبر وأكتوبر وحقوق المواطنين السياسية والنقابية تعتبر تنازلات أساسية وهامة من قبل النظامين القائمين ، كون العمل الحزبي محرماً بحكم الدستور في الشطر الشمالي ، ولأن النظام القائم في الشطر الجنوبي يعتمد على نظام الحزب الواحد ويمنع كل المنظمات الأخرى المعادية من ممارسة أي عمل سياسي أو نقابي ، لذلك فقد كان باستطاعة كل نظام أن يتمسك بنصوص هذه الاتفاقية للحصول على بعض التنازلات من قبل الجانب الآخر ، وتطبيقاً لاتفاقية القاهرة ببنودها التي نصت في المادة الرابعة على ضرورة اجتماع رئيسا الشطرين بعد شهرين من تاريخ التوقيع عليها ، حيث اجتمع الرئيس القاضي عبدالرحمن الإرياني والرئيس سالم ربيع علي بحضور الرئيس معمر القذافي في طرابلس خلال الفترة من ٢١-٢٦ نوفمبر ١٩٧٢م لمناقشة الأوضاع اليمنية واتخاذ الإجراءات الضرورية للإسراع في تنفيذ بنود الاتفاقية ، وأثناء هذا الاجتماع تقدم كل رئيس ببعض المبادئ والأسس التي تتلائم مع أيديولوجيته وقناعته ، فسالم ربيع علي انطلق من أيديولوجية الحزب الحاكم وردد شعار " الوحدة البروليتارية " والقاضي الإرياني اعتمد على دبلوماسيته وقناعته فرفع شعار " الوحدة الإسلامية " واستطاعت لغة الأخير أن تفرض نفسها عند إعلان البيان الختامي تلبية لرغبة العقيد معمر

---

[1]- د /أحمد صالح الصياد – اليمن بين التجزئة والوحدة – مجلة الوحدة – السنة ٣ – العدد ٢٩/٣٠ فبراير ومارس ١٩٨٧- ص١٣٥-١٤٣.

القذافي الذي تمكن من إدخال فقرات جديدة في بيان طرابلس ، الذي تضمن عدد من المـــواد ، وقد نصت المادة الرابعة من بيان طرابلس " أن الإسلام دين الدولة وتؤكد الجمهوريـــة اليمنـــية على القيم الروحية وتتخذ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشـــريع " .إلا أن الفقـــرات التي أراد العقيد معمر القذافي التأكيد عليها كانت أكثر وضوحاً في المادة السادسة والتاسعة من البيان حيث نصت المادة السادسة :-

" تهـــدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية مستلهمة التراث الإسلامي العربي ، وقيمة الانسانية وظروف المجتمع اليمني بتطبيق العدالة الاجتماعية [1]".

أمـــا المـــادة التاسعة فقد نصت على إنشاء تنظيم سياسي موحد يظم جميع فئات الشـــعب المنـــتجة صـــاحبة المصلحة في الثورة للعمل ضد التخلف ومخلفات العهد الإمامـــي والاســـتعماري وضـــد الاستعمار بصوره القديمة والجديدة والصهيونية ، وتشـــكيل لجـــنة مشتركة لرفع النظام الأساسي للتنظيم الأساسي ، ولوائحة مستهدية بالنظام الخاص بإقامة الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية الليبية ".

وقـــد أدخلت هذه المواد رغم المنع القائم لكل الأحزاب السياسية في الشمال ورغم وجود تنظيم سياسي في الجنوب يعتمد على نظام الحزب الواحد [2].

وقـــد كـــان واضحاً لمعظم اليمنيين أن نصوص هذه الاتفاقية الرسمية التي يمكن لكل طرف أن يفسرها وفق أهدافه ، لا يمكن أن تنتقل إلى الواقع العملي ، ولا يمكن لأي مـــن النظاميـــن أن يضـــحي بوجوده لصالح النظام الآخر ، إلا أن هذا لم يمنع القـــوى المعاديـــة لوحدة الشعب اليمني من إعلان معارضتها الصريحة لما جاء في اتفاقـــية القاهـــرة وبيان طرابلس ونتيجة لتلك المعارضة وجملة ما أفرزته تطورات الأوضاع السياسيه في كلا الشطرين لم تتحقق الوحدة[3] .

---

[1]- د/ أحمد صالح الصياد – مرجع سابق – ص١٣٥-١٤٣.

[2]- بـــيان طرابلس – اليمن الواحد سلسلة وثائقية عن الوحدة اليمنية – إصدار مكتب شئون الوحدة صنعاء – العدد ٣ لعام ١٩٨٩م ص ٣٩-٤٠.

[3]-د/ أحمد صالح الصياد – مرجع سابق – ص١٣٥-١٤٣.

ثـم عقـــد لقاء الجـــزائر بتاريخ ٩-٩-١٩٧٣م بهدف وضع الجدول الزمني لأعمال اللجان[١] .

وهكـــذا ضـــلت اللقاءات متواصلة رغم الظروف التي كانت تطرأ على الساحة اليمنـية ، فقـد عقـب لقـاء الجزائر لقاءٌ تم في قعطبة بين رئيسي الشطرين وهما الرئـيس/ ابراهـيم الحمدي والرئيس سالم ربيع علي في ١٥-٢-١٩٧٧م أسفر عن تشـكيل مجلـس يظـم إلى جانب الرئيسين مسئولين في وزارة الدفاع والإقتصاد – والتخطيط – والخارجية .

ومـثّل اتفـاق قعطبة تجسيداً لرغبة الشطرين في تحقيق تقارب فعلي ، إلا أن هـذه الخطوة تعثرت بعد اغتيال الرئيس الحمدي الذي حدث قبل يوم من توجهه إلى عدن في ١٠-١٠-١٩٧٧م .

وبعـد اغتـيال الحمـدي تولـى الرئيس أحمد حسين الغشمي مقاليد الحكم في الشـمال ، إلا أن اغتـياله أيضـاً فجر صدام آذار – شباط ١٩٧٨م ، حيث اتهمت صـنعاء عـدن بتدبير حادث الاغتيال وتوترت العلاقات بين النظامين ، وصولاً إلى الصدام المسلح مما دفع بعض الدول العربية إلى محاولة احتواء الموقف[٢].

وقـد أسـفرت تلك الجهود عن توقيع اتفاقية الكويت التي قضت بوقف اطلاق الـنار فوراً ، وتحديد مدة عشرة أيام للانسحاب لكلا الطرفين إلى حدودهما ، وبدعوة مـن أمـير الكويـت تم عقد قمة في الكويت تمخضت عنها اتفاقية جديدة للوحدة ، عرفـت باتفاقية الكويت آذار – مارس –١٩٧٩م ، والتي جاءت لتؤكد ما تم الاتفاق عليه في القاهرة – طرابلس والجزائر ، كما تضمنت إعداد دستور دولة الوحدة[٣] .

---

[١]– عبدالحميد عبدالقادر البستي / الجمهورية اليمنية – أبحاث سياسية – ص١١٠-١٣٠.

[٢]– د/ خـالد بـن محمـد القاسمي – الوحدة اليمنية – حاضراً ومستقبلاً – دار الثقافة العربية – الطبعة الثالثة ١٩٨٨م – ص٧٩-٨٣.

[٣]– أمـين الحـزمي / الجمهورية اليمنية – حقائق وأرقـام – جريـدة ٢٦سبتمبر – العـدد ٣٩٨– مـايو ١٩٩٠م – ص٦ .

المطلب الثاني : خطوات الوحدة ٧٨-٩٠م :

يقــول رولان بــارث : " التكلم وبالأحرى الخطابة ليس هو الاتصال ، كما يردد غالــباً ، بل هو الاخضاع ، اللغة كلها تحكم وتوجيه شامل ، وما يصدق على الكلام العــادي التواصــلي اليومي يصدق وبكيفية أعمق على الخطاب السياسي ، وبمعنى الصادر عن رجل السياسة لخدمة أهداف سياسية ، يقصد منها التأثير والتوجيه "[1].

" شــكلت معــركة إعــادة توحيد اليمن الأساس الجوهري لعملي السياسي ، منذ وصولي للسلطة لقد كانت دائماً هدفي الاستراتيجي "[2].

" كل القضايا الأخرى متفرعة من قضية الوحدة ، فهي قضية القضايا ، والشغل الشاغل لكل أبناء الشعب "[3].

بهــذه الكلمــات للرئيس علي عبدالله صالح يتضح لنا أن هدف الوحدة اليمنية أهم الأهداف ونقطة الارتكاز لنشاطه السياسي منذ توليه السلطة .

كمــا أوضح ذلك الموقف في البيان الذي ألقاه في ذكرى عيد الوحدة في مايو عــام ١٩٩٢م معــبراً : " أيها الإخوة المواطنون .. كان ميلاد الجمهورية اليمنية هو التــتويج العظــيم للتضحيات الغالية وللحوارات الديمقراطية السلمية التي امتدت عبر مســيرة الــثورة اليمنية "[4]. يؤكــد ذلك في حــديثه لمجــلة المصــور المصــرية يــــوم ٦-٧-٩٠م " إن الخطــوات الوحدوية قد مرت بعدة مراحل استطاع الشعب اليمنــي خلالهــا تجاوز مختلف أنواع المعوقات التشطيرية ، والاحتكام إلى الحوار الأخوي والديمقراطي السلمي المسئول لتجسيد إرادته في الوحدة "[5].

إذاً فمــا هي المراحل والخطوات التي يقصدها الرئيس هنا التي تمت حتى تحقيق الوحدة اليمنية ؟ !.

---

[1]- حكــيم بــن عاشور – الاعلام والاتصال في الخطاب الملكي – رسالة لنيل دبلوم دراسات عليا في الصحافة ٩٢م – المعهد العالي للصحافة الرباط – ص٦٣.

[2]- من كلمة الرئيس في صحيفة ٢٦سبتمبر بتاريخ ١٦-سبتمبر ١٩٩٩م – العدد ٨٧١- ص ٦ .

[3]- من خطاب الرئيس – المجلد الأول – ص١٧٣. ،

[4]- من البيان السياسي للرئيس في ٢٢-مايو -١٩٩٢م - المجلد ١٢- ص ٩٨.

[5]- من حديث الرئيس لمجلة المصور المصرية ٦-٧-٩٠م – المجلد ١١ ص ٨٤.

أولاً : لقاءات القمة :

تاتـــي لقاءات قيادتي الشطرين المتكررة لاستعراض أعمال اللجان المشتركة وتـبادل وجهـــات النظر ، حول كثير من القضايا التي تهم الشطرين ، وتعد إنجازاً هامـــا كونها ساعدت على خلق رؤية مشتركة ، وتساعـــد على تذليل أي إشكــالات أو معوقـــات على طريق الوحدة ، وهذه اللقاءات عديدة وعلى شتى المستويات ، وقد اكــد الرئيس علي عبد الله صالح ، في اغلــب المناسبات عـــلى أهمية هذه اللقاءات الثنائـــية ، واعتــبرها الحل السريع والطريق الأمثل لتوحيد شطري اليمن ، ولا يكاد يمر عام واحد دون إجراء لقاء على مستوى القمة بين قيادتي الشطرين[1] .

وقد استخدم الرئيس علي عبدالله صالح عدة مبادئ لإدارة هذه اللقاءات منها :

◇ **الصــــراحة والوضـــوح** : مـــن أهـــم المـــبادئ السياســـية التي يجب أن تسود المفاوضـــات ، للوصـــول إلـــى نـــتائج حقيقية ، هو المكاشفة والشفافية لإدارة هذه اللقـــاءات والمباحـــثات بين الإخوة في شطري اليمن ، هذا ما نبه إليه الرئيس ليكون إطاراً للتباحث قائلاً :

" ســـوف تكـــون لقاءاتنا متسمة بالوضوح والصراحة ، بين أهل وأخوة ، تجمعنا لغة واحدة ، وعقيدة واحدة ، ومبادئ هي مبادئ الثورة اليمنية "[2].

" أحيـــيكم فـــي هـــذا اللقـــاء التأريخي الذي سادته روح التفاهم والمحبة والصدق والصراحة على طريق تحقيق إعادة الوحدة بين شطري بلادنا "[3] .

◇ **التحفيز** : في إشارة لتشجيع القيادة السياسية في الجانب الآخر ، أثناء المباحثات اليمنـــية الوحدوية بين شطري الوطن في ٢١-٧-١٩٨١م ، بالدفع بالعملية الوحدوية نحـــو التجســـيد للواقـــع وتذكيرهم بأهمية دورهم في صنع هذا الحدث العظيم ، وأن الـــتاريخ سيذكرهم في أنصع صفحاته ، حيث يقول : " لا يدخل في سجل التاريخ إلا

---

[1]- عبد الرزاق فرفور – سنوات من برق – منشورات دار الحسام للصحافة – ص ٢٠٣.

[2]- الخطابات والأحاديث للرئيس – المجلد ١ – ص٧٩.

[3]- الخطابات والأحاديث للرئيس – المجلد ١ – ص٧٩.

أولئك الصادقون ، الذين يقفون مع مبادئهم ويضحون في سبيلها ، ولن يدخل التاريخ أولئك المترددون والضعفاء ، الذين لا مبادئ لهم "[1].

وحيث يقول :" إننا على ثقة مطلقة بأن صناع التاريخ ندرة ، وليس كل من وجد على الأرض قادر على صنع التاريخ ، وأن الوحدة اليمنية هي قدر ومصير شعبنا"[2].

هذا على سبيل المثال لا الحصر .

وأهم لقاءات القمة كانت كالتالي :

١- قمة الكويت في الفترة ٢٨-٢٩ مارس ١٩٧٩م بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعبدالفتاح اسماعيل حيث تم فيه تكليف اللجنة الدستورية بإعداد مشروع دستور دولة الوحدة[3] .

٢- قمة صنعاء في ٤-١٠-١٩٧٩م بين الرئيسين للدولتين الذي أكد فيه على أهمية الجانب الاقتصادي [4].

٣- قمة صنعاء في يناير ١٩٨٠م بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد ، الذي أكدا فيه على ضرورة توحيد الشطرين .

٤- قمة صنعاء في ١٣ يونيو ١٩٨٠م بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد تم فيه بحث خطوات تحقيق الوحدة[5] .

٥- قمة تعز في ١٥-٩-١٩٨١م بين الريسين علي عبدالله صالح ولعي ناصر محمد ، الذي أسفر الاتفاق فيه على تشكيل تنظيم سياسي موحد.

٦- قمة صنعاء في ٣ ديسمبر ١٩٨١م بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد ، تم الاتفاق فيه على إنشاء المجلس اليمني واللجنة الوزارية المشتركة[1] .

---

[1]- خطابات واحاديث الرئيس – مجلد ١٤ ص ٤٤ و ٤٥ .

[2]- خطابات وأحاديث الرئيس – مجلد ٧-٨ ص ٢٠٧.

[3]- عشرون عاماً من العطاء – ص ٢٩ .

[4]- السراج عبد الواسع المعمري – بحث لنيل الإجازة ١٩٩١م ، بعنوان الوحدة اليمنية – ص ٦٥ – كلية الحقوق الرباط .

[5]- خالد بن محمد القاسمي – الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً – مرجع سابق .

٧- قمـــة تعــز في ٨-٥-١٩٨٢م بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد أكدا فيه على التعاون والعمل لإعادة تحقيق الوحدة [٢].

٨- قمــة صــنعاء في الفترة ١٥-٢٠ أغسطس ١٩٨٣م بين الرئيسين علي عبدالله صــالح وعلي ناصر محمد مجددين الالتزام باستمرار كافة الجهود لتعجيل يوم إعادة تحقيق الوحدة [٣].

٩- قمـــة عدن في الفترة ١٥-١٧ فبراير ١٩٨٤م بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي ناصر محمد وتم فيها المصادقة على التوصيات التي قدمتها السكرتارية [٤] .

١٠- قمة عدن في يناير ١٩٨٥م بين الرئيسين علي عبدالله وعلي ناصر محمد [٥] .

١١- قمة صنعاء في ديسمبر ١٩٨٥م بين الرئيسين علي عبدالله وعلي ناصر محمد ٦.

١٢- قمة صنعاء ٢١ يوليو ١٩٨٧م بين الرئيسين علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض.

١٣- قمـــتا تعز في الفترة من ١٧ أبريل ٤ مايو ١٩٨٨م بين الرئيسين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض لاحتواء ومعالجة أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م [٧].

١٤- قمة عدن في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ بين الرئيسين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض [٨] .

١٥- قمـــة صـــنعاء فـــي الفترة ١٩-٢٢ أبريل ١٩٩٠ بين الرئيسين علي عبد الله صـــالح وعلي سالم البيض ومعهم السلطتين التشريعيتين في الشطرين ورئيسا الوزراء وأعضاء المكتب السياسي واللجنة العامة المركزية للحزب الإشتراكي اليمنـــي واللجـــنة الدائمـــة للمؤتمر الشعبي العام والمجلس الإستشاري وكبار

---

[١]- د. يحيي العرشي ، وثائق وأدبيات الوحدة اليمنية – مجلة الثوابت ١٩٩٤م – ص١٣.

[٢]- خالد بن محمد القاسمي – ص ٢٣٠-٢٢٧.

[٣]- نفس المرجع السابق .

[٤]- خالد بن محمد القاسمي – مرجع سابق – ص ٢٣١-٢٣٢.

[٥]- د. يحيي العرشي – مرجع سابق –ص ١٤ .

[٦]- عبدالرزاق فرفور / سنوات من برق – مرجع سابق – ص ٢١٣.

[٧]- محمد سالم شجاب / إعادة تحقيق الوحدة اليمنية مجلة اليمن الجديد – العدد ٥ لسنة ١٩٩٠م ص ٧٦-٨٥.

[٨]- عبدالحمـــيد عـــبد القادر السبئي / الوحدة اليمنية – مجلة أبحاث سياسية صادرة من وزارة الخارجية العدد ٣ لسنة ١٩٩٠م – ص ١١٠-١٣٠.

المســؤلين مدنييــن وعســكريين ، واتفق المجتمعون على قيام وحدة إندماجية كاملة[1] .

١٦- فــي ٢٢ مــايو ١٩٩٠ م تــم الإعلان عن الوحدة اليمنية وبداية ميلاد دولة الجمهورية اليمنية [2].

ويعبر الرئيس عن هذه اللقاءات قائلاً :

" ومــا لقاءاتــنا المتكررة من وقت لآخر مع الإخوة الأشقاء في الشطر الجنوبي مــن الوطــن ، إلا دليل ناصع على صدق توجهنا .. وعلى جديتنا معاً في تذييل الصعوبات ، وإزالة المعوقات عن طريق الوحدة "[3].

وكــان الرئيس صالح شديد الحماس متفائلاً مبشراً بقرب هذا الحدث العملاق قــائلاً : " هناك خطوات وحدوية مهمة ، تمت بين الشطرين أبرزها الاتفاق على قــيام المؤسســات الثقافــية والاقتصــادية المشتركة ، وتوسيع مجالات التعاون والتنسيق الإنمائي والتجاري ، ويعتبر الاتفاق الذي تم في لقاء تعز الأخير تعزيزاً مهمــاً لــتلك الخطــوات التــي نأمل في أن تصل بمسيرة الوحدة اليمنية إلى بر التحقيق "[4].

" لقد استطعنا أن نخطو خطوات هامة وأساسية نحو هدف إعادة الوحدة اليمنية وطناً وشعباً وإقامة المشاريع الاقتصادية الوحدوية المشتركة "[5].

وفي حديثه لصحيفة الرأي العام الكويتية في ١٢-١٠-١٩٨٨م يقول :

" ... قريــباً بــإذن الله ســوف يــتم عرض مشروع دستور دولة الوحدة على مجلســي الشــورى والشــعب في الشطرين ثم إنزاله للاستفتاء من قبل جماهير الشــعب ، ونعتقد أن هذه الخطوة ستكون من أهم خطواتنا الوحدوية لأنها ستدخل

---

[1] - نفس المرجع .

[2] - نفس المرجع .

[3] - خطابات وأحاديث الرئيس – المجلد الأول – ص ١٥٩.

[4] - خطابات وأحاديث الرئيس – المجلد الأول – ص ٣٩ .

[5] - خطابات وأحاديث الرئيس – المجلد الأول – ص١٩٧.

بالعمل الوحدوي إلى المرحلة الدستورية ، وتنفيذ المواد الإجرائية والانتقالية التي حددها مشروع دستور دولة الوحدة "[1].

وفي رده على أسئلة صحيفة الثورة ٢٨-٩-١٩٨٧م :

" إن اللقــاءات مستمرة ومتواصلة بين قادة ومسئولي الشطرين في سبيل تحقيق مزيد من الخطوات المقربة ليوم إعادة تحقيق الوحدة اليمنية "[2].

ومن بيانه عشية ٢٥-٩-١٩٨٦م تحدث :

" ... مؤمنيــن بــأن يــوم الوحدة قريب بإذن الله ، وأن إرادة الجماهير اليمنية ستنتصر باعتبارها صاحبة المصلحة الحقيقية في الوحدة "[3].

وفي رده على وكالة الأنباء الكويتية في١٢-٩-١٩٨٤م قال :

" إن العمل الوحدوي بين شطري الوطن قد حقق خطوات متقدمة بنجاحات كبــيرة أهمهــا أن معظــم اللجان الوحدوية استطاعت أن تنجز الكثير من المهام المكلفة بها " .

ومن حواره مع صحيفة الرأي العام الكويتية بتاريخ ٤-٨-١٩٨٥م .

" لقــد حقــق العمــل الوحدوي إنجازات كبيرة وهامة وخاصة بعد قيام المجلس اليمنــي الأعلــى واللجــنة الوزارية المشتركة لشطري الوطن ، فقد استطاع هذا الكــيان الوحــدوي المرتــبط بقيادة الشطرين ، أن يدخل بالعمل الوحدوي مرحلة جديدة من الحماس "[4].

ثانياً : الاتفاقيات الثنائية :

إن التوحد بالمقابل هو طريق مليئ بالمكائد والمصاعب ، عارضته قوى عديدة على الصعيد العالمي والاقليمي والداخلي ، ويحتاج إلى خطوات متتالية حذرة لتحقيق هــذا الهــدف القومي الوطني العظيم ، وفي إشارة إلى العائق الاستعماري الصهيوني ضد الأمة الإسلامية والعربية وبالتالي ضد الوحدة اليمنية يقول :

---

[1]- خطابات وأحاديث الرئيس – المجلد التاسع – ص ٢٧ .

[2]- خطابات وأحاديث الرئيس – مجلد ٧-٨ – ص ٢٢٣.

[3]- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس – مجلد ٧-٨ ص ٢١.

[4]- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس – مجلده–ص ٢٦-٢٠٤ .

" وكمــا هــو معــروف أن أعداء شعبنا وأعداء أمتنا العربية والإسلامية لا يــريدون أن تــتوحد قدراتنا وإمكانياتنا لأن مصلحتهم تكمن في فرقتنا ، لأنه من الســهل علــى الأعداء ضربنا ونحن منفردين ، ويعمل الأعداء بكل إمكانياتهم أن يظل التشطير قائماً في الوطن ".

حيــث أكد على أن الشعب اليمني مدركاً للعائق الخارجي والمراهنة على قــدرة الشــعب للتصدي لهذه العقبة " ... واضعين في الاعتبار التآمر الدولي ، وتقليد وخصائص شعبنا اليمني بما يضمن الديمومة والثبات لوحدة اليمن "[١].

ويجدر بنا هنا الإشارة إلى التمهيد للوحدة بالحوارات واللقاءات المتعددة ، وهي إحدى الطرق لإزالة المعوقات لتحقيق هذا الهدف ويقول :

" لأن وحــدة الشــعب اليمنــي علــى شطري الوطن أمر واجب تفرضه المصــلحة الوطنية للشعب اليمني ، فضلاً عن كونها أمانة وطنية تقع على كاهل الجمــيع أي أن تحقــيقها لــيس استجابة عاطفية لحدث ما ، بل هي مسألة وطنية يقتضــي تحقــيقها ضــمن المناخات والمداخل السلمية ، خلق ممكناتها باللقاءات المســتمرة .. وبالحوارات عن طريق لجان الوحدة التي قطعت أشواطاً لا يستهان بها كذلك بتفسيرها للأحداث الدولية من منظور مصالح الشعب اليمني "[٢].

" لا يعنــي ذلك أن تحقيق الوحدة بين عشية وضحاها بالأمر السهل ، فنحن نســعى إلــى توفــير كــل الظروف للقضاء على التجزئة التي خلفها الاستعمار والإمامة لتصحيح أوضاع التاريخ "[٣].

ويؤكــد الرئيس على أن القيادتين في شطري الوطن ، تعملان بكل الجهود المخلصــة مــن أجــل إعــادة تحقيق الوحدة اليمنية التي مزقتها سياسة الإمامة والاســتعمار ، وهــناك عــدد مــن الاتفاقيات الوحدوية التي تم إنجازها أبرزها اتفاقــيات عــدن – صنعاء – تعز ، التي أثمرت عن قيام المجلس اليمني واللجنة الوزاريــة المشــتركة وقــيام الشــركات والمشاريع الوحدوية المشتركة في كافة

١- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس – مجلد الأول ص ١٦٢ .

٢- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس – مجلد الأول ص ١٦٢.

٣- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس – مجلد الاول ص ١٦٢ .

المجـــالات السياســـية والاقتصـــادية – والثقافية وغيرها ، وهو يؤكد بأن العمل الوحدوي اليمني قد دخل مرحلة الخطوات التنفيذية التي تمثل الأسس السلمية التي سوف تقوم عليها الوحدة بإذن الله "[1].

◈ **الهيئات الوحدوية المشتركة :**

فـــي ٣ ديســـمبر ١٩٨١م أعلن في صنعاء عن اتفاق شطري اليمن على تشكيل لجان متخصصة ، وعلى رأسها يأتي :

◈ المجلس اليمني الذي يظم رئيسي الشطرين ، الذي يقوم بمتابعة سير اتفاقيات الوحـــدة ويشـــرف على أعمال اللجان المختصة بهذا الأمر ، وما ترفعه إليه من تقاريـــر والمصـــادقة على ما توصل إليه ، وإصدار التعليمات اللازمة لتنفيذها ، حيـــث نـــص الاتفاق على تشكيل سكرتارية للمجلس اليمني ويكون لها مكتب في كل من عدن وصنعاء .

❖ اللجـــنة الوزارية تـــظم رئيسي وزراء البلدين أو مـــن ينوب عنهما إضافة إلـــى كـــل مـــن وزيري الخارجية ووزيري الداخلية ووزيري التنمية والتخطيط ووزيـــري التربـــية والتعلـــيم ، إلـــى جانب رئيسي الأركان في القوات المسلحة للشطرين [2].

تـــم الاتفـــاق بين رئيسي وزراء الشطرين في ٦ مايو ١٩٨٠م بشأن تحديد مسائل ملموســـة للتنســـيق والـــتعاون لإنشاء المؤسسات المشتركة بإدارة مشتركة للمشاريع الاقتصـــادية والخدمـــية فـــي مجالات الصناعة والمعادن والمواصلات والمصارف والتنمية والسياحة[3] .

وعن هذا المسار قال الأخ الرئيس :

" إن خطوات عملية قد اتخذت لتحقيق مشروع الوحدة بين الشطرين وأن أهم هذه الخطـــوات تمثلـــت في إنشـــاء عـــدد مـــن الشـــركـــات المشتركة بين شطري اليمن .

---

[1]- عبدالرزاق قرفور – مرجع سابق – ص ٢٠٧.

[2]- خالد بن محمد القاسمي – مرجع سابق – ص ٢٢٣.

[3]- يحيي العرشي – مرجع سابق – ص ١٣ .

والتنســـيق فـــي مجال التنمية والتبادل التجاري ، ومن المقرر وضع كل ما اتفقت عليه اللجان والقيادتان السياسيتان موضع التنفيذ ".

وفي ١٧-٥-١٩٨٠م ذكرت صحيفة الخليج أنه قد أعلنا شطري اليمن عن قـــيام مشروعات اقتصادية مشتركة وتنسيق خطوط التنمية كخطوة تمهيدية باتجاه وحدة الشطرين[١] .

- اتفـــاق المســـح الجيولوجي المشترك للشطرين وقد وقع في مدينة صنعاء في ٢٣-١-١٩٨٢م[٢].
- الاتفاقية الاعلامية في ١-٣-١٩٨٢م في صنعاء .
- اتفـــاق وزارتـــي الداخلـــية في الشطرين بشأن انتقال المواطنين بحرية بين الشطرين ، في ١٢-٦-١٩٨٠م .
- اتفاق تأسيس الشركة اليمنية للسياحة ١٢-٦-١٩٨٢م مناصفة بين الشطرين.
- اتفـــاق تأســـيس الشركة اليمنية للنقل البري في ١٢-٦-١٩٨٠م مناصفة بين الشطرين .
- اتفـــاق تأسيس الشركة اليمنية للنقل البحري في ١٢-٦-١٩٨٢م مناصفةً بين الشطرين .
- اتفاق حول التنسيق في المجالات الإعلامية الثقافية التربوية في مدينة صنعاء بتاريخ ١٣-٦-١٩٨٠م .
- اتفاقية ٩-١٣ يونيو ١٩٨٠م تتضمن جوانب سياسية وعسكرية[٣] .
- اتفاقية أغسطس ١٩٨٣م بشأن الموافقة على تشكيل وزارة خارجية مشتركة.
- اتفاق مايو ١٩٨٣م على تشكيل وزارة داخلية مشتركة [٤].
- اتفاق ١١-١-١٩٨٤م بين الشطرين لوضع خطة زمنية لمناهج تعليمية موحدة [٥].

---

[١]- خالد بن محمد القاسمي – مرجع سابق – ٢٢٥-٢١٣ .

[٢]- عبدالرزاق فرفور – مرجع سابق – ص ٢٠٢-٢٠٣.

[٣]- خالد القاسمي – مرجع سابق ص ٢١٢.

[٤]- خالد بن محمد القاسمي – مرجع سابق – ص ٢٢٧.

[٥]خالد بن محمد القاسمي - مرجع سابق – ص ٢٣١.

- اتفاق ٢ ديسمبر ١٩٨١م في عدن بين وزيري الداخلية بشأن تنقل المواطنين بالبطاقة الشخصية[1] .

وبعد هذه السلسلة من الخطوات والقرارات والإجراءات ، وتمهيد الأجواء لحدث الوحدة اليمنية واستغلال المتغيرات الدولية ، أبرزها البرسترويكا في الإتحاد السوفيتي ، نجد أن الأخ الرئيس يدعو إلى اتخاذ قرارات أكثر جرأة نحو تحقيق الوحدة أثناء جلسة المباحثات الأخوية بين قيادتي الشطرين في ١٦-٤-١٩٨٨م قائلاً :

"علينا أن نتحمل المسئولية ونخطو خطوة جدية في اتجاه إعادة تحقيق الوحدة "[2].

ويأتي اتفاق صنعاء بتاريخ ٤-٥-١٩٨٨م الذي يعتبر الأول من نوعه في تاريخ الثورة اليمنية ، والاتجاه نحو الوحدة ، حيث كان تطبيقها في ٦-٧-١٩٨٨م ، وتوجت الجهود الوحدوية المخلصة التي بذلها الأخ الرئيس بالتوقيع على اتفاق عدن التاريخي في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م[3] .

ثالثاً : إنجاز دستور دولة الوحدة :

في إشارة إلى أهمية الدستور الذي يشكل أساس دولة الوحدة ، وإلى أهمية تفعيل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بموازاة مع الجانب السسياسي والقانوني:

- يقول الأخ الرئيس علي عبدالله صالح لصحيفة الخليج في ٣١-٥-١٩٨٠م عن مدى إنجاز خطوات الوحدة حتى تلك الفترة : " لقد أنهت لجان الوحدة جزء كبير من أعمالها وفي مقدمتها اللجنة الدستورية التي تقوم بإعادة مشروع دستور دولة الوحدة لتسير في طريقة وفق ما جاء في بيان القمة اليمنية في الكويت ولقد جاء بيان لقاء صنعاء لينقل حوار الوحدة اليمنية إلى خطوات تنفيذية خاصة ، فيما يتعلق بالتنسيق الاقتصادي والزراعي والتجاري ، وتبادل الزيارات على مستوى شعبي وحكومي ، وتوسيع حركة الشعب بين الشطرين ، وتجاوز كل القيود وتذليلها "[4].

---

[1]- عشرون عاماً من العطاء – مرجع سابق – ص ٢٩ .

[2]- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس – مجلد -٧-٨ ص ٣٤٢.

[3]- عشرون عاماً من العطاء – مرجع سابق ص ٣٠.

[4]- خالد بن محمد القاسمي – الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً – دار الثقافة العربية – الطبعة الثالثة ١٩٨٨م – ص ٢١٥.

ويعتــبر انــتهاء اللجنة الدستورية للشطرين من إعداد دستور دولة الوحدة اليمنية فــي ٣٠-١٢-١٩٨٠م إنجــازاً هاماً على طريق الوحدة ، فإنجاز الدستور يعني الانــتقال إلى مرحلة متقدمة في إقرار الصيغة النهائية لمشروع الدستور الدائم من قــبل رئيســي الشــطرين ، ثم دعوة كل من رئيسي مجلس الشعب في الشطرين للانعقــاد والموافقــة علــيه كمشروع ، وتأتي الخطوات اللاحقة في تشكيل لجنة وزاريــة مــن الشطرين للإشراف على الاستفتاء العام للدستور ، وانتخاب سلطة تشريعية موحدة لدولة الوحدة اليمنية .

وهــنا نتبيــن أهمــية هذا الإنجاز لأن الدستور من ناحية تشريعية ، يعتبر العمود الفقري لدولة الوحدة اليمنية [1].

وأُعلــن فــي عدن في ٩ يناير ١٩٨٢م عن اتفاق الشطرين على مشروع دستور يرمــي إلى دمجهما في دولة واحدة ، وينص الدستور على أن الإسلام دين الدولة الرسمي ، وصنعاء عاصمتها وإسمها " جمهورية اليمن المتحدة " [2].

ومــع أهمية كافة الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين ، إلا أن مشروع دستور دولة الوحدة ، المقر من قبل اللجنة الدستورية المشتركة في ٣٠-١٢-١٩٨١م كان هو التــتويج لهــا ، وأهمهــا جمــيعاً باعتبار أن هذه الاتفاقيات كانت مجرد مشاريع للوصول إلى الدستور الوحدوي ، وبالتالي إلى دولة الوحدة [3]. وعبر عنه الرئيس قائلاً :

" ومــا دمــنا حصلنا على أهم ثمرة لأهم لجنة من لجان الوحدة ، ونعني بذلك دســتور دولــة الوحدة الذي انجــزته اللجنــة الدســتورية فإن مــا تبقى سيأتي تــباعاً ، وهذا الدستور قد أعفانا من الجزئيات لكي نتمكن من رؤية الهدف الأكبر وهو الوحدة اليمنية "[4].

---

[1]- عبدالرزاق قرقور – سنوات من برق – منشورات دار الحسام للصحافة – ص ٢٠٢.

[2]- د/خالد بن محمد القاسمي – مرجع سابق – ص ٢٢٦.

[3]- عــبدالملك المخلافي – العلاقة بين دولتي اليمن في إطار الصراع والوحدة ١٩٦٧-١٩٨٧م – مجلة المستقبل العربي العدد ١٥ السنة ١٩٨٨م – ص٣٢،١٤ .

[4]- من حديثه لجريدة الثورة اليمنية – ١٧-٧-١٩٨٢م – المجلد الثاني ص ٢٠٠.

ففـــي عـــام ١٩٨٩م تـــم تواصــــل العمل الوحدوي بصورة هائلة ، ومن ثم تم الإعــلان عن اتفاق عدن التاريخي في ٣٠-١١-١٩٨٩م والتوقيع على مشروع دســتور دولـــة الوحدة ، وإحالته إلى السلطتين التشريعيتين في الشطرين وتحديد فــترة ستة أشهر لإقراره وتنظيم الاستفتاء وتسريع عمل لجنة التنظيم السياسي [١].

وفي هذا الخصوص صرح الرئيس :

" إن الكلمة النهائية سوف تكون للشعب الذي سوف يستفتي على مسودة الدستور "[٢].

رابعاً : الخيار السلمي :

" إن الـــتعاون والتفاهم واللقاءات المستمرة بين قادة مسئولي الشطرين تقطع دابـــر قوى الهدم والتخريب ، وتمهد الطريق السليم لتحقيق الوحدة اليمنية بمناخ مـــن الود وبالأسلوب السلمي الديمقراطي "[٣]، هذا هو الطريق السلمي الذي اختاره الرئيس لتحقيق الوحدة ".

ومـــن هـــذا يتضح أن الموقف المبدئي والثابت للرئيس علي عبدالله صالح مـــن أحـــداث ١٣ يناير المأساوية في جنوب الوطن ، وعدم تدخله العسكري في الأحـــداث ونبذة سياسية الضم والإلحاق ، وإصراره على تحقيق الوحدة بالطرق السلمية ، وعدم ارتياحه لما حدث ولّد في الطرف الآخر الاحترام والثقة به .

حيـــث قال بشأن هذا الحدث المؤسف :" بالنسبة لما حدث في الجنوب نعتبره شـــأناً داخلياً ، وبطبيعة الحال فنحن شعب واحد وأي شيئ يحدث في الجنوب لا بـــد أن يعكـــس نفسه على الأوضاع في الشمال سلباً أو إيجاباً ، وقد احتضنا في الشـــمال الكثـــير مـــن النازحين من الجنوب من قوى الحزب الاشتراكي ، وأبناء الشـــعب ، وإخوانـــنا فـــي الشطر الجنوبي يعـــرفون جـــيداً أننا محتضنون هذه القـــوى التـــي نزحـــت إلـــى الشمال ونتحمل أعباء كبيرة .. ولكن هذا بدافع من مسئوليتنا ، لأنهم أبناء شعبنا ولا بد أن نشارك في تحمل هذه المسئولية .. ونحن ندعـــو الإخـــوة في الجنوب إلى حل هذه المشكلة بينهم وبين إخوانهم في الحزب

---

[١]– محمد سالم شجاب – إعادة تحقيق الوحدة اليمنية – مجلة اليمن الجديد – العدد ٥ – يونيو ٩٠م ص ٧٦-٨٥.

[٢]– من تصريحه لوكالة الأنباء الكويتية – ٢٢-٢-١٩٨٢م – المجلد الثاني ص ٧٠ .

[٣]– من حديثه لمجلة النهار العربي البيروتيه بتاريخ ٢٨-١٢-١٩٨٦م – مجلد ٧-٨ ص ٧٧.

الذيـــن نـــزحوا بسببه إلى الشمال بطرق سلمية وديمقراطية وأخوية ، ونحن على استعداد لأن نساهم بقدر ما نستطيع على حل هذه المشكلة "[1].

فمـــع سياســـة الاســـتقرار في صنعاء من ولاية الرئيس علي عبدالله صالح أزيـــل عـــائق كبـــير من طريق الوحدة اليمنية ، خاصة أن الرئيس انتهج سياسة داخلـــية وخارجية عطلت مفاعيل الصراعات والتوترات في المجالين معاً . ولقد كـــان تصرف الأخ الرئيس علي عبدالله صالح خلال تلك الأحداث المؤسفةتصرفاً حكـــيماً ومستلهماً لرؤية عميقة ، حيث رفض رغم كل المغريات التدخل وبشكل قـــاطع في الصراع الدائر بين الرفاق ، بل ودعا إلى حل الخلافات والاحتكام إلى الحـــوار . الأمر الذي انعكس على تهيئة مناخات من الثقة ، أمكن خلالها فيما بعد اســـتئناف الحوار الوحدوي مع الجناح المنتصر في الحزب الاشتراكي الذي استلم السلطة في عدن [2].

بهـــذا يكون قد استوعب الرئيس أن محاولة التوحد مع القوى مصيرها الفشل ، وعليه عمل بالخيار السلمي .

خامساً : إعلان الجمهورية اليمنية ودستورها :

بعـــد أن استعرضـــنا في الفقرات السابقة خطوات تحقيق الوحدة اليمنية ، نكون قد وصـــلنا إلى آخر حلقة في هذا المسلسل والمتمثلة بميلاد الجمهورية اليمنية ، ومن أهم مـــا قـــيل عن هذه المناسبة على لسان الرئيس " إن الوحدة تحققت في ٢٢ مايو ٩٠م بـــالحوار الســـلمي الديمقراطـــي واحترام الرأي والرأي الآخر ، وعلينا أن نلتزم بهذا المبدأ "[3].

" لديـــنا تفاؤل كبير في مجلس الرئاسة بأن الوطن اليمني لا بد أن يكون صورة مشرقة في كفاحه الوطني ... وفي قيامه بمسئولياته الحضارية الجديدة ...وأن ذلك لا بد أن يتجسد أولاً وقـــبل كل شيء في الالتزام بالأسس والمبادئ التي تضمنها الدستور ، واتفاق إعلان الجمهورية اليمنية ، وعدم الخروج عنها"[4].

---

[1]- السراج عبدالواسع المعمري — مرجع سابق - ص ٧٠ .

[2]- عشرون عاماً من العطاء — إصدار مكتب رئاسة الجمهورية ، ص ٢٩ .

[3]- الخطابات والأحاديث للرئيس مجلد ١١ لعام ١٩٩١ ، ص ١٧٦.

[4]- الخطابات والأحاديث للرئيس - مجلد ١٤ لعام ١٩٩٤م ، ص ١٧ .

وهنا يؤكد الرئيس على أن المرجع الأسمى والأساسي لكل خلاف هو الدستور ، قانون القوانين ، الذي تمت الموافقة عليه من قبل النظامين الحاكمين قبل إعلان الوحدة بالطرق السلمية ، وارتضاه مجلسي البرلمان في الشطرين سابقاً. وصدّق عليه الشعب بأكمله عبر الاستفتاء الشعبي العام .

وهذه الخطوات كان قد أوضحها الرئيس قبل عشرة أعوام من قيام الوحدة في حديثة لوكالة الأنباء الإماراتية بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٧٩م حيث قال :

" سوف يسبق إعلان الوحدة عرض دستور الوحدة على البرلمان في الشطرين وإنزاله إلى الشعب للإستفتاء عليه ، ليقول الشعب كلمته النهائية فيه "[١].

وذلك استشعار منه بأهمية المشاركة الشعبية في هذه الأمور المصيرية ، ولتعزيز شرعية هذا الحدث .

ونظراً لأن الدستور هو المرجع القانوني والأساسي للدولة ، وبناءً على ما جاء في اتفاق إعلان الوحدة تم الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية في يومي ١٥-١٦ مايو ١٩٩١م وتمت مصادقة الشعب على الدستور بنسبة ٩٨,٣% في الاستفتاء الشعبي العام . وكان مشروع الدستور قد تم إعداده من قبل لجنة مشتركة من شطري اليمن شكلت لهذا الغرض ، وقد بلغ إجمالي عدد المسجلين في عموم الجمهورية اليمنية "١,٨٩٠,٦٤٦" مستفتيا منهم " ١,٣٤١,٢٤٧ " شاركوا في عملية التصويت ، وكانت نتيجة الاستفتاء على الدستور كما يلي :[٢]

- نسبة الذين قالوا " نعم " للدستور من مجموع من أدلوا بأصواتهم كانت ٩٨,٣% .
- نسبة الذين قالوا " لا " ١,٥% من مجموع الذين أدلوا بأصواتهم .
- نسبة الاراء الباطلة من الناحية القانونية بلغت " ٠,٢% ".

ويعني ذلك أن الأغلبية ممن كان لهم حق إبداء الرأي قد صوتوا لصالح الدستور الذي أصبح نافذاً وملزماً لجميع أفراد الشعب اليمني ، وفي هذا الصدد قال الرئيس :

---

[١] - الخطابات والأحاديث للرئيس - مجلد العام ١٩٨٠م ص ٥٦.

[٢] - د/عبدالله بركات — الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية — مجلة الثوابت — العدد ٤ لعام ١٩٩٤م — ص ٢٢ — ٢٤ .

" الدستور والقانون وصندوق الانتخاب الحكم بين الجميع "[1].

وفـــي يوم ٢٧ رمضان ١٤١٠هـــ الموافق ٢٢ أبريل ١٩٩٠م تم التوقيع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الإنتقالية من قبل زعيمي الشطرين وفيما يلي نص الاتفاق [2]:

♦ تقـــوم بـــتاريخ الثانـــي والعشـــرين من مايو عام ١٩٩٠م بين دولتي الجمهورية العربـــية اليمنـــية ، وجمهوريـــة اليمن الديمقراطية الشعبية " شطري الوطن اليمني " وحـــدة إندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد ، يســـمى " الجمهوريـــة اليمنية " ويكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة .

♦ بعـــد نفاذ هذا الاتفاق يكون مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية لمدة الفترة الانتقالية ، ويـــتألف من خمسة أشخاص ، ينتخبون من بينهم في أول اجتماع لهم رئيساً لمجلس الرئاســـة ونائباً للرئيس لمدة المجلس ، ويشكل المجلس عن طريق الانتخاب من قبل اجـــتمـــاع مشـــترك لهيئة الرئاسة لمجلس الشعب الاعلى ، والمجلس الاستشاري ، ويـــؤدي مجلـــس الرئاسة اليمين الدستوري أمام هذا الاجتماع المشترك قبل مباشرة مهامـــه ، ويمارس مجلس الرئاسة فور انتخابه جميع الاختصاصات المخولة لمجلس الرئاسة في الدستور .

♦ تحـــدد الفترة الانتقالية لمدة سنتين وستة أشهر ، ويتكون مجلس النواب خلال هذه الفـــترة من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الاعلى بالإضافة إلى عدد "٣١" عضـــواً يصـــدر بهـــم قرار من مجلس الرئاسة ، ويمارس مجلس النواب كافة الصـــلاحيات المنصـــوص علـــيها في الدستور عدا انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور .

♦ يصـــدر مجلـــس الرئاسة في أول اجتماع له قراراً بتشكيل مجلس استشاري مكون من "٤٥" عضواً وتحدد مهام المجلس في نفس القرار .

---

[1] – الخطابات والأحاديث للرئيس مجلد ١٢ – لعام ١٩٩٢م – ص ٣١ .

[2] – عشرون عاماً من العطاء – مرجع سابق – ص ٣٠.

يكلف مجلس الرئاسة في أول اجتماع له فريقاً فنياً لتقديم تصور حول إعادة النظر في التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية وإزالة آثار التشطير .

" جدول يبين نسبة الذين صوتوا بنعم للدستور في محافظات الجمهورية " :

م	المحافظة	النسبة المئوية
١	عدن	%٩٨,٩
٢	أبين	%٩٩,٤
٣	لحج	%٩٩,٠
٤	حضرموت	%٩٦,٦
٥	شبوة	%٩٩,٢
٦	المهرة	%٩٨,٨
٧	أمانة العاصمة	%٩٧
٨	صنعاء	%٩٧,٢
٩	تعز	%٩٨,٧
١٠	الحديدة	%٩٨,٣
١١	إب	%٩٨,٩
١٢	ذمار	%٩٧,٤
١٣	حجة	%٩٨,١
١٤	البيضاء	%٩٨,٠
١٥	المحويت	%٩٥,٢
١٦	صعدة	%٩٨,٨
١٧	الجوف	%٩٧,٨
١٨	مأرب	%٩٦,٢
	الإجمالي	%٩٨,٣

يلاحظ أن أعلى نسبة ممن قالوا نعم للدستور هم من أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية .

المصدر . د/ عبد الله صالح بركات – مرجع سابق – ص ٢٥

" لا تستطيع أي قوة في الأرض أن تنال من الوحدة اليمنية "

الرئيس علي عبد الله صالح

المبحث الثاني : إدارة الأزمة اليمنية وترسيخ الوحدة اليمنية :

إدارة الأزمـــات علم جديد على الرغم أن المفهوم نفسه ليس جديداً تماماً ، وكلمة أزمة CRISIS كلمة يونانية تعني نقطة التحول وقد دخلت معظم لغات العالم ، وهيَ حدث مفاجئ قد يستمر سنتين .

وبوجـــه عام فإن جوهر الأزمة الحقيقية في أي علاقة هو أن الصراعات داخلها ترتفع إلى مستوى يمكن أن يهدد بتغيير طبيعة هذه العلاقة [1] .

وبســـبب ندرة الكتابات حول إدارة الأزمات الداخلية للعام الثالث عموماً سوف نقوم باســـتعارة بعـض المفاهـيم الـــنظرية من علم العلاقات الدولية حول إدارة الأزمات CRISIS management ليتم تطبيقها بمعناها الواسع في قضية داخلية يمنية .

ولا يختلف اثنان من أن أخطر صراع كاد أن يعصف بدولة الوحدة اليمنية هي محاولـــة الإنفصـــال الفاشـــلة التي قامت بها زمرة متنفذة في قيادة الحزب الاشتراكي اليمنـــي وإدخال اليمن في صراع وأزمة طاحنة ، خلال الفترة ١٩ أغسطس ١٩٩٣م وحـــتى ٧ يولـــيو ١٩٩٤م يوم النصر العظيم . وبدأت أزمة الوحدة اليمنية منذ أبريل ١٩٩٣م حيـــث أسفرت نتائج انتخابات مجلس النواب اليمني عن فوز المؤتمر الشعبي العـــام بالمرتـــبة الأولى وحزب الإصلاح بالمرتبة الثانية والحزب الاشتراكي اليمني بالمرتـــبة الثالثة ، الأمر الذي أغضب قادة الحزب الاشتراكي ، من الرغم أن المجلس الجديـــد أبقى رئيس الحزب الاشتراكي علي سالم البيض بمنصب نائب الرئيس إلا أنه قاطع عمله في الرئاسة واستمر بالاعتكاف في عدن [2] .

وقد شهد العالم لنزاهة هذه الانتخابات ، التي سجل كل المراقبين السير الجيد للعملية الانتخابـــية ففـــي ٢٨ أبـــريل ٩٣م ودون انـــتظار النتائج أصدرت وزارة الخارجية الأمريكـــية بـــياناً تهنئ الشعب اليمني والحكومة على النجاح في الانتخابات التعددية

---

[1] - سفير د / أحمد مختار الجمال / المفاوضات وإدارة الأزمات / مجلة السياسة الدولية / العدد ١٦ -ص ٢٣٨ .

[2] - د/ قحطان أحمد الحمداني / الجامعة العربية والوحدة اليمنية ٩٤م / مجلة الثوابت / العدد ١٢-١٩٨٨م / ص ٦٠.

الأولـــى ، كمـــا أن عـــدد من الحكومات بما فيها فرنسا وجهت برقيات تهنئة للقيادة اليمنية[1] .

وخـــلال رحـــلات علي سالم البيض المكوكية بين منطقة حضرموت وبين عدن استفاد من مهارته الدعائية التي اكتسبها في البؤر السوفياتية المتخصصة لزرع البلبلة فـــي الـــنفوس وباستخدامه الأفكار الديماغوجية لجعل الحكومة المركزية مسؤولة عن كل ما هو سيئ[2] .

إذا كيف بدأ علي سالم البيض وزمرته بتنفيذ مخطط الانفصال الفاشل في اليمن ؟!

هـــذا مـــا ســـنحاول الإجابة عليه في المطلب الأول : عملية التصعيد وتكثيف الـــتحركات الصـــراعية ، ومـــا هي الأدوات والإجراءات التي استطاع الرئيس علي عبدالله صالح بها احتواء هذه الأزمة ؟!

يمكـــن أن نلمـــس تأثـــير هذه الشخصية الواضح في إدارة هذه الأزمة وكيفية مواجهـــتها وتوجـــيه السلوك التنظيمي في مؤسسات الدولة المختلفة التي تشارك في صنع القرار السياسي .

أمـــا ما سنتناوله في المطلب الثاني : هو عملية تخفيف حدة الأزمة والسيطرة على أحداث الصراع .

---

[1]- جمال فاضل / قراءة في كتاب العربية السعيدة منذ القدم التي عهد علي بن عبد الله صالح موحد اليمن جريدة ٢٦ سبتمبر / العدد ٨٧١ ص ٧ .

[2]- نفس المرجع .

المطلب الأول : عمليات التصعيد وتكثيف التحركات الصراعية :

لقـد جـاء الحزب الاشتراكي إلى الوحدة مرغماً وهروباً للأمام خشية الصرخة للغضـب الجماهـيري ، وتخلصـاً مـن المـأزق الذي كان يحيط بالحزب في ظل الانهـيارات التـي شـهدتها الأحـزاب الشـيوعية في العالم ولهذا وقّع قادة الحزب الاشـتراكي اتفاقية الوحدة وهم يخططون للعودة إلى الوراء ، لذلك قاوموا فكرة دمج القـوات المسـلحة والأمـن وبعـض المؤسسات السياسية الأخرى التي ظلت تحت سـيطرتهم فـي المحافظـات الجنوبـية والشـرقية [1].وحقيقة فإن الموضوع النفطي والاكتشـافات الجديـدة في حضرموت وشبوة أذكت شهوة الانفصال عند قادة الحزب الاشـتراكي ، ولإنهـاك دولة الوحدة وإيصالها إلى إشهار الإفلاس والملل من الوحدة فـإن عملية تعطيل المرافق العامة وتشديد الخناق على خزينة الدولة تحولت إلى هدف رسمي مبرمج لقيادة الحزب الاشتراكي . وبدأت الخطوات التنفيذية لجريمة الانفصال كالآتي :

أولاً : مسلسل الاعتكاف :

كانـت بدعـة الاعتكاف حركة سياسية أول من بدأها علي سالم البيض من عـام ١٩٩٢م بالاعتكاف الأول وكانت خطوة جادة لإعادة إحياء دولة الشطر الجنوبي مـن البلاد بعد أن جرى التيقن من الإخفاق في السيطرة على دولة الوحدة . وتحددت الأحجـام السياسـية والحزبية بمقاساتها الطبيعية والمنطقية [2]، ولحقه الاعتكاف الثاني فـي ربيع ١٩٩٣م ، وتجلت النوايا الانفصالية صراحة مع الاعتكاف الدائم الذي ابتدأ فـي ١٩ أغسـطس ٩٣م ، وبدأت المراوغة ، فقد أعلن علي سالم البيض أنه مستعد لإنهـاء اعـتكافه والتوجه إلى صنعاء لممارسة عمله إذا وافق حزب المؤتمر الشعبي العام على ثلاثة نقاط من أصل نقاطه المطروحة ، على أن تتم مناقشة بقية النقاط في وقـت لاحـق . وبالمقابل أبدى الرئيس علي عبد الله صالح موافقته على جميع نقاط الحزب الاشتراكي اليمني لتسوية الأزمة [3].

---

[1]- عشرون عاماً من العطاء – إصدار مكتب رئاسة الجمهورية – الطبعة الأولى ١٩٩٨م ص ٣١ .

[2]- محمد زين – انفصال يشعل حرباً – وثائق انتصار وحدة الوطن اليمني – الطبعة الأولى – مطابع دار السياسة ص ٤١–٤٥.

[3]- أ- د – غانم محمد صالح – محاولة الانفصال الفاشلة في اليمن – مجلة الثوابت العدد ٦ لعام ١٩٩٦م ص ٣٣

ومـــع أن المؤتمر الشعبي قد ارتضى بتقاسم السلطة عندما استجابت قيادته لمقترح الحــزب الاشتراكي بأن يتشكل مجلس الرئاسة وفق القاعدة ٢+٢+١ وعهدت برئاسة الـــوزراء إلى أحد قيادي الحزب الاشتراكي " العطاس " إلا أن ذلك لم يغير من حقيقة الأمـــر الجديد الذي يحس به قادة الحزب الاشتراكي ويتصرفون وفقاً لمعطياته ، فبدأ الترديد بأن الوحدة أصبحت شعاراً نظرياً وابتعدت عن مضمونها الوطني الديمقراطي وأن جهـــود البـــناءِ الوحدوي ظلت تتراوح مكانها .. ولم تتخذ الخطوات العملية التي تـــنقل الشعار من الكلام النظري إلى الواقع التطبيقي ، بحيث يمكن القول بأن الوضع القـــائم في اليمن هو دون الاندماجية وحتى الفيدرالية [١]. وبرغم نداعت الرئيس بالتئام القـــيادة السياســـية ، ولأن الدســـتور يشـــترط على عضو مجلس الرئاسة أداء اليمين الدستورية أمام مجلس النواب قبل شروعه بمباشرة مهامه ، فقد تحدد يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٣م موعداً لأداء الأعضاء هذا اليمين ، لكن السيد علي سالم البيض رفض المـــثول أمام المجلس لأداء اليمين ، مفضلاً البقاء في عدن والاستمرار في الاعتكاف [٢]. إلى أن خرج من اليمن هارباً إلى عمان في ٧-٧-١٩٩٤م مذموماً مدحوراً .

ثانياً : التصعيد الإعلامي :

فـــي لقاء صحفي أجراه محمد زين رئيس تحرير دار السياسة الكويتية " صنعاء ابتلعتـــنا ولن أعود إليها أبدا .. أبدا " هكذا وبهذه الكلمات بدأ علي سالم البيض حملته الإعلامـــية الشـــعواء لتنفيذ مخطط الانفصال ، وقد قال : " تعال إلى عدن مرة أخرى بعـــد ســـتة أشهر وستلمس بنفسك مقـــدار التغيير الـــذي أنجزناه لصالح أهلنا وناسنا هنا في عدن " .

لقـــد كـــان لهـــذه الكلمـــات أثراً مدمراً لدى جميع الأطراف اليمنية والخليجية والعربـــية ، وقد فسرها الرئيس السابق علي ناصر محمد قائلاً : " الرجل مصمم على البقاء في عدن .. إنه آخذ قراره بالانفصال ولن يعود عن ذلك "[٣].

---

[١] - تصريحات علي سالم البيض بهذا الشأن / جريدة الرأي الأردنية العدد ١٥١ بتاريخ ٣-١٢-١٩٩٣م .

[٢] - أ- د غانم محمد صالح – محاولات الانفصال الفاشلة في اليمن – مرجع سابق ص ٣٦ .

[٣] - محمد زين مرجع سابق ص ٤٧.

وبــدأ تــرديد رفض سياسة الضم والإلحاق ، وبدأ الحزب عبر إعلامه وأعوانه إلــى ترسيخ ما يمكن وصفه بالنظرة الجنوبية والشرقية في مقابل " الشمال " ، وبدأت إثــارة الــنعرات المناطقــية عبر مصطلحات الدحابشة والزيود . وعزز البيض من منهجــية العمل من أجل ترسيخ واقع الانفصال بإطلاق تصريحات جديدة عن الوحدة مــثل الفيدرالية والكونفدرالية مع استمرار الحديث عن الهيمنة والاحتواء وشيئاً فشيئاً أوقــف البــيض نشــرة الأخبار الموحدة مع المحطة المركزية التلفزيونية في صنعاء وصــار تلفــزيون عــدن يبــث نشرة أخبار خاصة به كثيراً ما تتجاهل تصريحات ونشاطات الرئيس وتقدم عليه أخبار النائب.

وانــتقل البيض إلى مرحلة أشد إيلاماً فقد جعل من مناسبة ١٤ أكتوبر ٩٣م عــيداً قومــياً للجنوب دون الشمال ، ولذا فإنه جعل من المناسبة فرصة لاستعراض عســكري ردعي لافت .. فقد اختار موقعاً عسكرياً لإلقاء كلمته فيما كانت الطائرات الحربــية تحيل سماء منطقة الضالع إلى صفحة من كتابات شعارات التهديد بالحرب ... عــبر الحــديــث عــن أن للصــبر حــدود وأننا لن نســكت على الظــلم أو الخطــأ !![1] ، واســتمر التصــعيد للأزمــة عــبر وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمســموعة وعــبر الدعايات المضللة والتي تقوم بنشرها بين أفراد الشعب بواسطة أوباقها في الحزب الاشتراكي اليمني .

وفــي المقــابل انــتهز الرئيس علي عبد الله صالح بمناسبة حلول شهر رمضان المــبارك ووجــه مناشــدة جديدة تدعو إلى التسامح ووقف المهاترات بمناسبة الشهر الفضــيل قــائلاً : " يجــدر بــنا أن نسمو فوق الخلافات وأن نتناسى الأحقاد ونتحلى بالحكمة والصبر ونضع مصلحة الوطن فوق كل مصلحة " ودعا إلى وقف المهاترات الإعلامــية وفــتح صــفحة جديدة في عمر دولتنا اليمنية الواحدة [2]. وبدأ الاشتراكيين المــناداة بالفيدرالية والكونفدرالية ، وبدلاً من تأجيج لغة الاتهامات لجأت القيادة اليمنية إلــى الأسلوب العقلاني ، فدعت إلى ضرورة وقف الحملات الإعلامية بين الحزبين لأنهــا تلحــق أضرار وتصدعات في الوحدة الوطنية ، وإن يعلن الحزب الاشتراكي

---

[1] - محمد زين – مرجع سابق ص ٩٦.

[2] - تصريحات الرئيس علي عبد الله صالح لجريدة الرأي الأردنية الأعداد ٨٥٢٨ ، ٨٥١٠ ، ٨٤٨٥ بتاريخ ١٢/٢١ ، ١٩٩٣/١١/٨م .

اليمني صراحة التزامه بالشرعية بصيغة الوحدة الاندماجية ، ويدخل في حوار موسّع لإنهـاء الأزمة السياسية فالوحدة والديمقراطية هما خطوط حمراء لا يمكن تجاوزهما أو المساس بهما مهما كانت التباينات بين القوى السياسية اليمنية .

وفـي تصريح البـيض لصحـيفة " جلـف نيـوز " الصـادرة في دبي يوم ١٨-٣-١٩٩٤م " إن الجنوبيين سـئموا من الوحدة وغالبيتهم يؤيدون الانفصال " . وأضاف " لو أجرى استفتاء على سبيل المثال في المحافظات الشرقية والجنوبية التي يـتألف مـنها اليمـن الجنوبـي سابقاً " لأيدت أغلبية واضحة استعادة اليمن الجنوبي وضـعه السـابق كدولة مستقلة وأبدى البيض الندم على الوحدة الاندماجية عام ٩٠م وقال : " وربما كنت شديد الحماس " [1].

ثالثاً : التحركات الدولية :

فـي شهر يوليو ١٩٩٣م ذهب البيض إلى الولايات المتحدة الأمريكية تحت غطاء إجـراء بعـض الفحوصـات العلاجية ، فقام أثنائها بكثير من الاتصالات مع قيادات الحـزب الاشـتراكي فـي الخارج وبعض الأطراف الخارجية ممهداً لتنفيذ المخطط الانفصـالي والعودة إلى التشطير والتجزئة للوطن مرة أخرى ، وبدلاً من عودته إلى صنعاء عاد مباشرة إلى عدن في ١٩ أغسطس ١٩٩٣م[2].

ومـن أجـل كسـب تأييد دولي حكومي وتعاطف الرأي العام العالمي مع قادة الإنفصال ، بدأوا بالتلويح بأن القيادة الشرعية السياسية ترعى وتدعم الإرهاب ولفقت عدة ملفات حول هذا الموضوع ، وبدأوا يطوفون بها العواصم والعالم ، وتم الاتصال بمـن يمكـن وصـفه " لوبي " المهاجرين اليمنيين في بلدان الخليج العربي وغيرها ويوجـد فعلاً ما يشبه هذا اللوبي من رجال أعمال ومستثمرين كبار من أصول يمنية جنوبـية ، قدمت لهم إغراءات تمويل وتخصيصات أراضي في الجنوب عبر أدوات الحزب الاشتراكي في عدن والمكلا .

---

[1] - محمد زين — مرجع سابق ص ١٠٢ .

[2] - عشرون عاماً من العطاء — إصدار مكتب رئاسة الجمهورية ١٩٩٨م ص ٣٢ .

وعلى المحيط الخليجي بدأ تشكيل علاقة في ظل التوتر والجمود في علاقة هذه البلدان مع صنعاء منذ حرب الخليج الثانية ، وهنا كانت أخطر مراحل الانفصال . فدول الخليج لم تكن مستعدة أو جاهزة نفسياً لنفي الشبهة التي تسبب بها التحرك الجنوبي والترويجات الخاصة بالحزب الاشتراكي .

وتظهر الوثائق أن الحزب الاشتراكي اعتنى جيداً بهذه المسألة وأجرى اتصالات سرية ومحاولات للحصول على أسلحة ، محاولاً إقناع الرأي العام الخليجي بأنه كان لهم موقف مغاير من حرب الخليج الثانية . وفي المقابل كان الرئيس علي عبد الله صالح يعمل على تدارك المزيد من الحساسيات التي كان الحزب الاشتراكي يعمل على ترسيخها بين الكويت وبقية دول الخليج واليمن[1].

ودخلت على خط الأزمة محاولة التدويل واجترار العطف وجهود الوساطة من الخارج ، دول عربية عديدة ، ودعت الوساطات الدولية لوضع حد لهذا الأزمة فكانت الأردن ومسقط تتوليان دوراً هو الأبرز في لملمة الأشلاء اليمنية الممزقة . وصارت صنعاء وعدن محطتين للمزيد من مبعوثي الوساطات الحميدة عربياً ودولياً ، وزار مسئولون أردنيون عدن وصنعاء حاملين رسائل من العاهل الأردني الملك حسين بن طلال الذي أكد علناً وسراً حرصه على الوحدة اليمنية وكونها خياراً لا يجب التراجع عنه في أي حال[2].

وتشكلت لجنة الحوار الوطني ، جعلت هدفها هو تشخيص أفضل السبل لحل الأزمة ، وتهيئة الأجواء للمصالحة الوطنية ، وأثمرت عن وضع " وثيقة العهد والاتفاق "[3] .

وأمام إصرار البيض على أن يكون التوقيع على الوثيقة في مكان غير اليمن ، لأنه كان حريصاً على الهالة الإعلامية " الدولية " للأزمة ما بين " الدولتين " اللتين تضمان هذه الوحدة المهلهلة والصاخبة . وبدت العاصمة الأردنية عمّان يوم ٢١ فبراير ١٩٩٤م ، وكأنها تشهد توقيع الوحدة لأول مرة ، وما دخل الاشتراكيين

---

[1] - محمد زين – مرجع سابق ص ٧٣ – ٦٥ .

[2] - محمد زين مرجع سابق – ص ٦٠ .

[3] - أ . د غانم محمد صالح – مرجع سابق – ص ٣٣.

في المفاوضات إلا إدراكهم بأن رفضهم للتفاوض قد يضرهم سياسياً في الداخل ويظهرهم بمظهر عدم المرونة أمام الرأي العالمي والإقليمي ، وبهدف الدعاية وتحسين الصورة ، والظهور بمظهر المحب للسلام والوحدة ، وبهدف كسب الوقت لتعزيز قوتهم العسكرية .

وجرى التوقيع على الوثيقة بنعم ، ولكن الحزب الاشتراكي قرر أن الأزمة مستمرة وعاد البيض للحديث صراحةً عن النكوص والعودة عن كلما اتّفق عليه ، حتى وثيقة العهد التي لم يجف حبر التوقيع عليها قائلاً في جلسة مع الرئيس والملك حسين مخاطباً الرئيس : " إن الواقع يبرز أننا كيانان قائمان ، وأنه يمكننا أن نعيش في بيت واحد وغرفة مستقلة فيها النور والكهرباء ، ويعيش كل منا حياته بتميز وبطريقته الخاصة ، يطفئ الكهرباء عندما يريد وينام عندما يريد ، دون أن يكون ملتزماً بشيء ، فنحن عقليتان مختلفتان يصعب لقائنا " فتسمّر الملك حسين في مكانه لا يدري ماذا يقول .

وعندما اقترح الملك حسين اصطحاب الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض بطائرته الخاصة إلى صنعاء ، ليقوم البيض بأداء اليمين الدستورية أمام مجلس الشعب ومن ثم يتوجه إلى عدن : رفض البيض هذا الاقتراح قائلاً : "لن أعود إلى صنعاء أبداً لأنني أشعر بأنها ليست عاصمتي " واستأذن البيض بعد ذلك للمغادرة قائلاً أن لديه موعداً للعشاء مع أحد الزعماء ليقوم بدلا من العودة إلى صنعاء أو حتى عدن بجولة في المنطقة !؟![1].

رابعاً : الاستعدادات العسكرية :

بدأت فعلاً عملية التصعيد الفعلية التي تزيد من درجة العنف من خلال شراء الأسلحة وإعادة نشر القوات على المناطق الحدودية ، وتوجيه ضربات عسكرية محدودة ضد بعض الأهداف " عمران ، وذمار ، أبين ، الخ " وتعني هذه التحركات التصعيدية المبادرة في قرار البدء بأعمال العنف .

---

[1] - محمد الزين — مرجع سابق ص ٦١-٩٧-٩٨.

وتـم إجبار المسئولين والكوادر من المحافظات الشمالية على مغادرة مقر أعمالهم فـي المحافظات الجنوبية أو إعفائهم من مناصبهم ، وارتفعت الدعوة إلى أن تعود كل القـوات والوحـدات العسكرية الموزعة طبقاً لإعلان الجمهورية اليمنية إلى مواقفها التي كانت قبل إعلان الوحدة [1].

وقد عمل الانفصاليون على تكديس الأسلحة وإشعال الفتن في الوطن والزج بأبناء القوات المسلحة في الاقتتال فيما بينهم كما حدث في معسكر عمران ومنطقة دوفس[2].

وأجـرى الحزب الاشتراكي تحركات محمومة وبدأت صفقات التسليح تعقد ، فكانت طائرات النقل العمـلاقة تنقل المزيد من الأسلحة إلى مطار الريان ، وفي يوم ٢ فـبراير ١٩٩٤م دخلـت مـنطقة رأس عـباس خلف معسكر صلاح الدين باخرة أفرغـت كمـية كبيرة من الأسلحة وقام بتفريغها عناصر من لواء عباس ، وغادرت الباخرة المنطقة يوم ٩ فبراير ١٩٩٤م .

وقامـت كـوادر ومليشـيات تابعـة للحزب الاشتراكي بتحضير مجموعة من الخـنادق والملاجئ على شكل قوس يبعد ٥ كم من عدن كما أفرغت ٥ سفن شحنات مـن الأسـلحـة فـي ميناء عدن ومن بينها سفينة بلغارية سبق أن أفـرغت أسلحة خـلال شهـر أكتـوبر ١٩٩٣م ، وأنزلت عشر طائرات حـربيـة و ٦٠ دبابة.

وفـتح بـاب التجنيد في لواء مردم وإجراء أعداد لواء الشهيد ماجد المرشد في معسـكر سبأ في عدن الصغرى والبريقة ، واستمر التجنيد في مدينة مكيراس لقوات الحـدود ، وتـم تشـكيل فـرق الطلائـع لمنظمة أشيد . وقامت عناصر في الحزب الاشـتراكي بحـث القبائل على الانتساب لجيش حضرموت لحماية أنفسهم ومنشآت النفط من أي خطر وبدأت التدريبات في شمال شرق مدينة سيئون .

وبـدأ علـي سالم البيض بإرسال التعليمات لأتباعه من الجنوب بالعودة وترك مواقعهـم في الشمال ، وتزامن ذلك بنشر قوات جديدة للحزب الاشتراكي قرب حقول النفط .

---

[1] - أ . د غانم محمد صالح – مرجع سابق – ص ٣٤ .

[2] - عشرون عاماً من العطاء – إصدار مكتب رئاسة الجمهورية ١٩٩٨م – ص٣٣ .

كمـــا أن وزيـــر الـــنفط آنـــذاك صالح بن حسينون والذي كان أحد قادة التمرد الرئيســيين قام بتوجيه رسائل لنحو عشرين شركة نفط عربية وأجنبية ، أخبرهم فيها بأنه لا يستطيع ضمان حياة العاملين فيها ناصحاً إياهم بالمغادرة .

وأثـــناء التوقـــيع على وثيقة العهد والاتفاق في عمّان كان البيض قد حرك لواء قـــوات الوحدة لتطويق قوات العمالقة المتمركزة في الشطر الجنوبي منذ الوحدة وبدأ إعـــلام الحـــزب الاشتراكي يروج أن هناك هجوم يشنه لواء العمالقة على قواته وأن العمالقة استولوا على سبع دبابات جنوبية وجرى تحريك وحدات جديدة بالإضافة إلى لواء الوحدة الذي انتقل من المكلا إلى أبين لتطويق العمالقة .

ولـــم يكد حبر الاتفاق الذي وقع في عمّان يجف حتى كانت الأنباء تتوارد عن الاشـــتباك الذي وقع في محافظة " أبين " وقتل عشرة أشخاص على الأقل في الحادث الذي اعتبر بمثابة إعلان فشل وثيقة العهد والاتفاق .

وفشـــلت اللجـــنة العسكرية اليمنية برئاسة العقيد محمد علي صالح في الفصل بين القـــوات المتحاربة ، كما فشلت بإقناع لواء الوحدة بأن يعود أدراجه حيث كان يرابط قـــرب مديـــنة المكلا في حضرموت ، وفي بيان اللجنة تم تحميل الحزب الاشتراكي مسئولية التصعيد وقالت اللجنة أن ما يحدث هو نذير شؤم شديد .

وفـــي هـــذه الأثـــناء بدأ السفير الأمريكي آرثر هيوز جولات مكوكية جديدة بين صـــنعاء وعدن بهدف احتواء الموقف ، ولم يكن الحزب الاشتراكي مكتفياً فبينما كان علـــي سالم يجتمع مع السفير الأمريكي كانت غرفة عملياته تطمئن على نشر طابور طويل من الدبابات في بلدة عتق عاصمـــة إقليم شبـــوة النفطي ، بينما تم الدفع بمزيد مـــن المدافع بعيدة المدى وبطاريات الصواريخ أرض جو . وكان قد جرى في شهر يناير ١٩٩٤م نشر ٥٠ دبابة من طراز سولاياتيه في المواقع نفسها .

وفـــي ٨ أبـــريل أطلقـــت قوات معسكر باصهيب الاشتراكي المتمركز جنوب مـــنطقة ذمـــار حممـــاً من قذائفها وبصورة عشوائية باتجاه الجبال المأهولة بالسكان والدوائـــر الحكومية في المدينة وبينها مقر المحافظة وإدارة الأمن ومقر قيادتي الأمن المركـــزي والحـــرس الجمهـــوري . وجرت في منطقة عمران شمال صنعاء معركة كبـــيرة وكأنهـــا حمام دم كبير إذ راح ضحية صراع الدبابات نحو ٣٠٠ قتيل وجريح

مـــن لواء أول مدرع واللواء الثالث الجنوبي مدرع ، وتمت السيطرة من قبل القوات الحكومـــية المركزية على الوضع ، وضرب الرئيس علي عبد الله صالح مثالاً رائعاً فـــي الســـماحة حيـــث قام بتسليح الجنود الجنوبيين ودفع مرتباتهم وقال لهم أنتم لستم بأســـرى حـــرب أو معتقلين بل بوسعكم الذهاب لزيارة عائلاتكم ، ومن يؤمن بالوحدة منكم عليه بالعودة .

وفـــي مطلـــع شهر مارس ١٩٩٤م كان علي سالم البيض يتظاهر بأنه يشارك الرئـــيس صالح منح تفويض كامل للجنة العسكرية مع أعضائها الأردنيين والعمانيين لتجنيب البلاد مخاطر الحرب الأهلية .

وفجـــأة امتدت الاشتباكات إلى منطقة صعدة في أقصى الشمال اليمني حيث قتل عشـــرات الجـــنود مـــن الجانبين ونشب توتر شديد في منطقة حرف سفيان ، وكانت الأمـــور قـــد وصـــلت إلى الذروة الحرجة ، وكان لا بد للرئيس صالح من أن يعلن تحذيره الهام ، بأنه لن يقف مكتوف الأيدي ويوم ٦ مارس قال :

" إن العابثيـــن ســـوف يدفعـــون الثمن جراء ما يقومون به من أعمال للإبقاء على التوتر العسكري " وأكد أنه لا رجعة عن الوحدة قائلاً :

" وحدة اليمن حقيقة ثابتة وقضية مصيرية وأي تفكير بانفصال شطري البلاد أمر غير وارد والمساس بوحدة اليمن لن يحدث مهما كان السبب "[1] .

---

[1] - تم الاعتماد بشكل رئيسي حول هذه المعلومات على التقارير الرسمية الواردة في كتاب محمد زين ص ٨٩-٩٨-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٢٤-١٣٨-١٣٩-١٢٥.

خامساً : إعلان الحرب والانفصال :

لقد كانت الحرب اليمنية التي فرضها الانفصاليون على القوات الشرعية والدستورية كانت أحد الإكراهات للقيادة الشرعية ، والأداة الوحيدة المباحة للحفاظ على المصلحة الوطنية وتخليص اليمن من شبح الانفصال .

ففي صبيحة يوم ٤ مايو ١٩٩٤م أشعل الانفصاليون شرارة الحرب الشاملة في كل أنحاء الوطن وكانت حرباً بين كل فئات الشعب وأحزابه ورجاله وبين فئة انفصالية متمردة على الشرعية الدستورية واتخذ الانفصاليون كعادتهم إجراءات تعسفية لا نظير لها داخل المناطق الشرقية والجنوبية وانتهكوا أبسط قواعد حقوق الإنسان المعروفة ، مدفوعون بحب الدم والطمع والشهوة وبدأو فرض الموقف العسكري بهدف تحقيق مكاسب سياسية انفصالية [1].

وبدأ المتمردون محاولتهم لدك صنعاء بصواريخ اسكود ابتداءً من الجمعة ٦ مايو ١٩٩٤م ، حيث انفجر عدداً منها لدى سقوطها في الجبال المشرفة على صنعاء من جهة الجنوب ، وأعلنت صنعاء يوم السابع من مايو أن القوات الحكومية تهاجم عدن من عدة محاور لإسقاط تمرد الحزب الاشتراكي والتحم لواءان في محافظة أبين وبدأ بالتقدم نحو عدن . واكفهرت الأجواء وبدأ نحو ١٥٠٠ غربي معظمهم من الفرنسيين والألمان والبريطانيين والأمريكان يستعدون للمغادرة بسبب التطورات الدامية [2].

وفي ١١ مايو التقى الرئيس بقيادة وزارة الداخلية ومسئولي الأجهزة الأمنية استعرض معهم الجرائم التي ارتكبها الانفصاليون في الحزب الاشتراكي في حق الوطن ، مؤكداً على أن هذا عمل جبان لن يمر دون عقاب ، وقال : " ادعوا جميع الضباط والصف والجنود من القوات المسلحة والأمن والذين يقفون تحت سيطرة الشرذمة الانفصالية أن يرفضوا قرارات الأوامر في معسكراتهم ، أما الوحدويون في الحزب الاشتراكي فعليهم أن يحددوا الآن موقفهم بوضوح من تلك العصابة المجرمة ، وأن يلتفوا حول الوحدة والشرعية الدستورية ويرفضوا قرارات

---

[1]- عشرون عاماً من العطاء – مرجع سابق – ص ٣٣.

[2]- محمد زين – مرجع سابق – ص ١٤٣.

العصابة الانفصالية صاحبة قرار الحرب وأن يكونوا قدوة في سلوكهم كما ادعوا المشايخ والشخصيات الاجتماعية وكافة المواطنين أن يتعاملوا مع أجهزة الإدارة المحلية والداخلية للحفاظ على الأمن والطمأنينة في المجتمع " وأضاف قائلاً :

" نحن نرفض الحرب بكل أبعادها وأشكالها ولا نريد أن يكون فيها مهزوماً ولا منتصراً ولكنها مفروضة علينا ، ونحن نحارب لا لنتغلب ولكن لننتصر لإرادة الشعب في الوحدة والأمن والاستقرار "[1]. والتحم الشعب وقواته المسلحة في معركة الدفاع عن الوحدة ضارباً بذلك مثل رائع وفي هذه الأثناء كان من الواضح أن القوات الشرعية حققت تقدماً جيداً في ميدان المعارك حيث جرى سحق قوات باصهيب والتحاق معظمها بالشرعية وبدا واضحاً أن الهدف كان بتحقيق حصار استراتيجي لعدن قد بدأ يتحقق رغم بطء التطورات العسكرية ، أما الوضع في محافظة أبين الهامة لقد استقر لصالح القوات الشرعية في حين بدأت التقارير الأولية تتحدث عن سقوط قاعدة العند الاستراتيجية بأيدي القوات الحكومية ، وفي ظل هذا الوضع السياسي الأمني المتدهور تهيأت الفرصة أمام علي سالم البيض ليفصح عن مخططه ويعلن في ٢١ مايو ٩٤م قرار انفصال الجنوب عن دولة اليمن الموحد وقيام ما أسماها جمهورية اليمن الديمقراطية مجدداً . ولتدخل الأزمة بذلك مفترق طريق جديد . ففي داخل اليمن كان رد الفعل على متخذ قرار الانفصال عنيفاً ، فقد وصف الرئيس علي عبد الله صالح إعلان البيض للانفصال بأنه قرار لا يمتلك أي صفة قانونية على الإطلاق ، وهو قرار باطل صادر عن مجرم وانفصالي ، وأن الشعب والقوات المسلحة لن يقبلوا هذا القرار الانفصالي . وأن الوحدة ستستمر مهما كان الثمن ومهما كانت الظروف[2] .فإعلان الانفصال كان تصعيداً أو دعوة إلى مزيد من الدمار وكان نموذج فاشل لإدارة الأزمات.

وفي نفس يوم ٢١ مايو عقد الرئيس مؤتمر صحفي بدار الرئاسة أكد فيه أن الوحدة قائمة ومستمرة وتحظى بالتفاف جماهيري واسع في كل أنحاء اليمن الواحد . وأن معظم أراضي الجمهورية اليمنية تقع تحت سيطرة جيش الشرعية الدستورية ،

---

[1] - عشرون عاماً من العطاء – مرجع سابق – ص٣٤ .

[2] - أ.د غانم محمد صالح – مرجع سابق ص ٣٤ .

ومستقبل اليمن هو مستقبل الأمن والاستقرار والتعددية الحزبية وبناء المؤسسات الحديثة وتطوير الحكم المحلي وأي قطر عربي وأي دولة صديقة تحاول أن تتعاطف مع قرار الانفصال هي في عداء مع الشعب اليمني وتتدخل تدخل سافر في الشئون اليمنية [1].

وفي نفس اليوم وبمناسبة عيد الأضحى قال الأخ الرئيس : " إن هذا العيد الذي تتأكد فيه الدلالات والمفاهيم العظيمة للتضحية والفداء التي تتأكد في حياة شعبنا مجدداً اليوم في بطولة الشجعان ، أبناء شعبنا في القوات المسلحة والأمن وهم يخوضون معارك الشرف والفداء والتصدي والمواجهة للقوى المتمردة ، ويقدمون أروع مثل في الفداء والتضحية ، وكل الشجاعة والفروسية والتفاني في أداء الواجب المقدس [2].

ودعا أعضاء الحزب الاشتراكي والتنظيمات والأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية أن تحدد موقفها وعلى الفور من القرار الانفصالي واستجابت القوى السياسية لدعوة الرئيس بشأن تحديد موقفها من قرار الانفصال .

- أعلن زعيم الكتلة الاشتراكية في مجلس النواب أن الوحدة اليمنية في أولوية الأهداف والمبادئ الأساسية للحزب ، بل أن الحزب نشأ أساساً من أجل الوحدة وجذوره التاريخية والسياسية قامت على المبادئ والبرامج لإعادة الوحدة وتفعيلها ، لذا فإن قرار الانفصال بالوضعية التي صدر بها باطل دستورياً وتنظيمياً ، فلقد اغتصبت بعض القيادات للحزب الاشتراكي هذا القرار دون الرجوع للمستويات التنظيمية ، وأصدرته خدمة لإغراضها الشخصية ، وندين الانفصال كعمل إجرامي يتصادم مع طموحات الشعب بامتداد اليمن .

- أما حزب الإصلاح : فقد أعلن د.عبد الله المقالح أحد القيادات للتجمع اليمني للإصلاح عضو مجلس النواب أن الوحدة فريضة دينية ووطنية ، فمن الناحية الدينية يقول الله تعالى : " واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا " .

---

[1]- عشرون عاماً من العطاء – مرجع سابق – ص ٣٥ .

[2]- عشرون عاماً من العطاء – مرجع سابق ص ٣٥ .

فوحـــدة الأمة فريضة شرعية ، ومن الناحية الوطنية نحن نؤمن أن الشعب اليمني شماله وجنوبه هو شعب واحد تتداخل أنسابنا وصلة أرحامنا ، فإعلان الانفصال هو كارثة وطنية وقومية ودينية ، ولا يمكن التسليم لها .

- أدان حـــزب البعث الاشتراكي العربي الجريمة الانفصالية التي ارتكبتها الفئة الضـــالة المتـــنفذة فـــي الحزب الاشتراكي وأشار إلى التمسك بالشرعية الدستورية والتصـــدي للانفصـــال ، لأن السكوت هو جريمة تاريخية ، وهذا القرار غير شرعي وغير دستوري يعبر عن فئة خارجة ومتمردة .

- رفضـــت أحـــزاب التجمع الوحدوي الناصري الديمقراطي والقوى الاجتماعية والجـــبهة الوطنـــية مـــن خلال بياناتها الخاصة والمشتركة للانفصال واعتبرته قراراً خطـــيراً وكارثـــة علـــى اليمـــن ، أقدمت عليه عصابة دموية محدودة داخل الحزب الاشـــتراكي تعاني من مرض جنون السلطة والعظمة ، وأن على القوى الخيرة ليس فقـــط الوقـــوف إلـــى جانـــب الحفاظ على الوحدة ووضع نفسها تحت تصرف القيادة الوحدوية للدفاع عن مكاسب الوطن في الوحدة والديمقراطية ، وإنما مطاردة العصابة الانفصالية والحيلولة دون تنفيذ مخططها الانفصالي الممول من الخارج [1].

المطلب الثاني :علميات تخفيف حدة الأزمة والسيطرة على أحداث الصراع :

إدارة الأزمـــات هي علم بمعنى وجود منهج له أصوله وقواعده ، كما أنها فن أيضـــاً . فإن ممارستها تعتمد على أشخاص يتحلون بقدرات ومهارات خاصة ، منها القدرة على الإبداع والتخيل والتقدير السليم والتمتع بأعصاب ثابتة بحيث لا تهتز أثناء وقـــوع الأزمـــات [2]. وأن سيطرة نمط واحد من أدوات إدارة الأزمة ينتهي إلى نتائج ســـلبية وبحيـــث نكون أمام صيغة تكاملية متناسقة لاستخدام أساليب إدارة الأزمات . فـــالإدارة الرشيدة للأزمة تعني استخدام مختلف أدوات المساومة الضاغطة والتوفيقية أثـــناء هـــذه الأزمـــة على نحو يعزز سياستها [3]. وذلك للحفاظ على الوحدة ويضعف

---

[1] – أ .د غانم محمد صالح – مرجع سابق – ص ٣٥ – ٣٦ .

[2] – سفير د / أحمد مختار الجمال – مرجع سابق – ص ٢٣٨ .

[3] – د / مصطفى علوي إدارة الأزمة الدولية / الفكر الاستراتيجي العربي – العدد ٨ – ٧ لعام ١٩٨٣م – معهد الإنماء العربي / لبنان / ص ١٨٦–١٨٨.

سياســة الانفصــال وقــد استخدمت إدارة الرئيس صالح عدة أدوات لتخفيف الأزمة والعمل من أجل تسويتها واحتوائها ، وتغلبت على مشكلة كيف تبدو حازماً ومرناً في آنٍ واحــد ، فــتقديرات رئــيس الدولة وشرعية مطلبه وهدفه عملت على البحث في مخــتلف الخــيارات الــبديلة ، وتمحـــص كـــل منـــها عــلى ضــوء الأهداف والأولويــات ، وأحــياناً استخدمت أدوات إدارة الأزمة الضاغطة والتوفيقية معاً لأن موقف الأزمة يجمع بين حالة السلم وحالة الحرب .

أولاً : أدوات التعايش التوفيقية :

١- اليقضة :

إن الرئــيس علي عبد الله صالح يريد من نفسه رجل فعل واقعي أكثر منه أيدلوجي ، لا يتظاهر بعدم الرؤية للصعوبات والوقائع والمتطلبات ، مفضل على العكــس دمجهــا بالتفكير الذي ينبغي أن يكون من أجل الخروج من الانفسامات العقيمة [١].

اتضــح ذلــك جلياً من خلال التحذيرات المبكرة التي أطلقها الرئيس لأعداء الوحدة في الداخل والخارج حيث قال :

" هناك من يتربص بالوحدة وبأمن البلاد واستقرارها ، ويحاول زعزعة الاستقرار والطمأنينة في المجتمع بهدف الإساءة للوحدة " .

وأضــاف : " شــعبنا اليمنــي الذي استطاع أن يصمد ويحمي خياره في الثورة والــتحرر والاســتقلال وقــدم فــي ســبيل ذلك تضحيات غالية ، لديه نفس العزيمة والإصــرار على حماية الوحدة ، والتصدي لكل التحديات ، وكل أشكال التآمر ضدها من قبل أعدائها والمتربصين بها سواء في الداخل أو في الخارج "[٢] .

وفــي إشــارة لتشبيه المؤامرة على الوحدة كالمؤامرة على الثورة اليمنية ، والإشادة بــالدور الشعبي قال : " كنا نعرف مسبقاً أن هذه الوحدة المباركة ستحاط بالمؤامرات

---

[١]- جمال فاضل – قراءة في كتاب العربية السعيدة منذ القدم إلى عهد علي عبد الله صالح موحد اليمن – جريدة ٢٦ سبتمبر ص ٧ العدد ٨٧١.

[٢]- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس – مجلد ١٢ ص ٢٣ – ٣١ – مطبوعات وزارة الإعلام .

والدسـائس لإجهاضها كما أحيطت تلك المؤامرات الخبيثة بثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر المجيدتين ولكن المخلصين من أبناء هذا الوطن تحملوا مسئولياتهم التاريخية ، وتحدوا تلك المؤامرات وأفشلوها وانتصرت الثورة "[١]مؤكداً :

" إن الوحـدة هي الثورة اليمنية الثالثة التي أنهى بها شعبنا التشطير ، بعد أن أنهى بثورتي سبتمبر وأكتوبر الإمامة والاستعمار "[٢] ، وأضاف :

" اجعلـوا الوحدة أيها الإخوة في قلوبكم حياة ونبضاً وفي أعينكم نوراً يبدد أوهام الحالميـن بالتشـطير ويسـقط أقنعة الزيف التي تخفي مدى الحقد الذي يكنه الأعداء لجمهوريتـنا اليمنـية ، فالوحدة هي قدرنا الأزلي وضمانتنا الأساسية في قدرة شعبنا علـى حماية كيانه ، وعلى أداء أدوار فاعلة وإيجابية على المستوى الوطني والقومي والدولـي ، الإخوة الأعزاء إن المنعطفات الحاسمة في حياة الأمم والشعوب هي التي تقـوم إلـى التحولات العظيمة وتصنع تجليات التاريخ الرائعة "[٣]، ولضرورة التحلي بالوعي السياسي كحصانة وقائية ينبه قائلاً :

" أريـد أن ألفـت انتـباه الجميع من أن يكون الجميع على مستوى من المسئولية والوعـي ، والوعـي السياسـي حـول الحملة المعادية والمغرضة [٤]... للحفاظ على الوحـدة اليمنـية في مواجهة رياح التآمر التي تهب من النوافذ والأبواب وتحت عدة مسميات مستغله في بعض الأحيان التعددية السياسية والمناخات الديمقراطية ".[٥]

٢- تحييد القوات المسلحة والأمن :

إيمانـاً مـنه بالتسـوية السلمية وتفادي تفاقم الأزمة وتسويتها خشية أن يؤدي تفاقمهـا إلـى كارثـة ، يحـاول إبعـاد مؤسسـة الجيش عن الصراع قائلاً :

" نحـن نـريد أن تظـل القوات المسلحة درعاً للوطن والوحدة ، وليس لحماية أشـخاص أو أحـزاب أو تنظـيمات ، ولا نريد أن تصل تداعيات الأزمة إلى

---

[١]- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس – مجلد ١٤ ص ١١١ – مطبوعات وزارة الإعلام .

[٢]- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس – مجلد ١٤ ص ٥٣- مطبوعات وزارة الإعلام .

[٣]- من خطابات الرئيس مجلد ١٤ ص ١٦ .

[٤]- من خطابات الرئيس المجلد ١١ ص ٧٣ .

[٥]- من خطابات الرئيس المجلد ١٤ ص ٣٤٥ .

صفوف المقاتلين في القوات المسلحة ، بحيث تظل هذه المؤسسة بمنأى عن أي صراع سياسي أو خلاف حزبي لأن في ذلك خطورة على سيادة الوطن ووحدة أراضيه فالقوات المسلحة هي حزب الشعب والوطن وجيش الوحدة " .

وأضاف قائلاً :

" إن الخلافات بين القوى السياسية واردة ولكنها خلافات تحل بالحوار الوطني المسئول ، أما الخلافات في صفوف القوات المسلحة فإنها غير مبررة لأنها تجلب الكوارث والمآسي للشعب والوطن والأجيال القادمة ، ولدينا تجارب حافلة في هذا المجال وكلكم يدرك ذلك جيداً " [1].

٣- الحوار وسيلة إدارة الخلافات :

من الأدوات التوفيقية التي استخدمها الرئيس رغبة منه في تخفيف الأزمة ، وهي تغليبه للحوار قائلاً :

" الحوار هو الوسيلة المثلى لحل الخلافات بدلاً من العنف ... " .

" إن الحوار هو السبيل الأمثل لمعالجة كافة القضايا وحل كل الخلافات وصولاً إلى الأفضل وعلينا أن نعمل جميعاً على أن نحترم الرأي والرأي الآخر . وأن تتوافق شعاراتنا مع ممارساتنا " [2].

وقال معلماً وناصحاً حينئذ:

" علينا أن نتعلم كيف ندير خلافاتنا وأن نتعلم من مدرسة الديمقراطية ، ومدرسة الديمقراطية لا تعني الإساءة للآخرين وإثارة الحقد بل تعني البناء ، ونتعلم كيف نتخاطب ونتحاور مع بعضنا البعض ، وكيف ندير خلافاتنا جميعاً من أجل الأمة " [3].

وبهذا فإن الزعامة الشرعية اليمنية قد ارتضت عن الخلافات المثارة في وجهها ، وقبلت بالتحاور منهجاً مقبولاً يتفوق على ما عداه من الأساليب الأخرى ، ووقعت كتعبير منها عن القبول بهذا المنهج على وثيقة العهد والاتفاق [4]، مما يجبر الطرف

---

[1]- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس – مجلد ١٤ ص ١١ .

[2]- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس – مجلد ١٤ ص ١٦ –٦٠ .

[3]- عشرون عاماً من العطاء – مرجع سابق – ص ٣٢ .

[4]- أ . د غانم محمد صالح – مرجع سابق – ص ٣٨ .

الآخـــر بقـــبول هذه التسوية ، وبدا هذا واضحاً من خلال اختيار هذا البديل التوفيقي الرئيسي ، والقبول بالخيار المطروح عبر لجنة الحوار والتوقيع على الوثيقة .

٤- تحمل الإساءة :

لقـــد عمل البيض على شن حرب دعائية شعواء ضد الأخ الرئيس شخصياً ، ليسعى لكســـب تعـــاطف الـــرأي العـــام عبر الدعاوى الوهمية والدعايات المضللة ، وخلق شعارات تنادي بسقوط الرئيس وحزبه [١] ، وفي هذا الصدد نوه الأخ الرئيس :

" لقد تحملنا على المستوى الشخصي الكثير من تلك الإساءات المخالفة لكل القوانين والأعـــراف والأخـــلاق ، وتحملـــناها مـــن أجـــل الوحدة ، ومن أجل ترسيخ النهج الديمقراطـــي فـــي بلادنا لكن البعض للأسف يفهم الديمقراطية بأنها التجريح والإساءة للآخريـــن ، وممارســـتها بعقلـــية قاصرة وفهم خاطئ لا يدرك مسئوليتها والتزاماتها وضوابطها القانونية والأخلاقية " [٢] ، وأضاف :

" إننـــي أدعـــو ومـــن هـــذا المكان الأخوة في الحزب الاشتراكي اليمني ورغم التصـــريحات التي صدرت من بعض قياداتهم ضد الرئيس ، أدعوهم للحوار والتفاهم ، وأقـــول لهم جميعاً سامحكم الله ولنفتح صفحة جديدة ، ولنسمو فوق كل ما هو ذاتي ونعمل من أجل المصلحة الوطنية العليا لشعبنا ووطننا " [٣].

٥- التنازل :

وضمن سلسلة التنازلات التي قدمها الرئيس للحفاظ على الوحدة يقول :

" مـــنذ بدايـــة الأزمـــة قدمنا تنازلات كثيرة من أجل الحفاظ على وحدة اليمن وعلى سبيل المثال لم نكن مصرين على حصصنا التي حصلنا عليها عبر الانتخابات النيابية فـــي مجلس النواب ، فلقد أدينا بعض المقاعد ، وبعض المفاصل الرئيسية في السلطة تـــنازلاً لإخوانـــنا فـــي الائتلاف ، ومنها رئاسة الحكومة ومقعد آخـــر في مجلـــس الرئاسة ، وهذا جزء من التنازل ... وقد عرضنا على إخواننا في الحزب الاشتراكي

---

[١]- عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق – ص ٣٢ .

[٢]- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس – مرجع سابق – ص ١٨ مجلد ١٤ .

[٣]- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس – مرجع سابق – ص ٢٥ – مجلد ١٤ .

إذا كنا جزء من أسباب الأزمة ، فنحن على استعداد للتخلي عن السلطة ولننتخب قيادة جديدة ونحافظ على الوحدة اليمنية ، ولقد أتى ضمن مشروع التعديلات الدستورية ولأول مرة في قطر من العالم العربي وجزء لا يتجزأ من العالم الثالث يقدم نموذجاً وهو أن تقتصر مدة منصب رئاسة الدولة على دورتين رئاسيتين فقط ، كل ذلك من أجل الشعب اليمني"[1].

وأبدى استعداده للتنازل عن الرئاسة قائلاً :

" لقد قدمنا التنازلات ورضينا بكل الحلول وعبرنا عن الحرص في أن نجد مخرج سريع لهذه الأزمة ، التي يعرف شعبنا تماماً كيف بدأت ومن يقفون ورائها ، ومن يستفيدون منها ، لقد قبلنا كل النقاط والمطالب المقدمة من شريكنا الحزب الاشتراكي واستجبنا لدعوة العلماء من أجل إصلاح الأمور ، ولو كنت أعرف أن بإمكاني أن أقدم أي شيء من التنازل لقدمته من أجل أن أصون وطني ووحدته من الانجرار إلى مزالق الخطر ، ولم يتبق إلا ورقة استقالتي من رئاسة الدولة ، وأنا على استعداد لتقديمها من أجل الحفاظ على الوحدة "[2].

٦- **وقف التصعيد الإعلامي** :

تأتي هذه الخطوة مجسدة الاستعداد والسعي لتخفيف الأزمة . وبمناسبة حلول شهر رمضان يقول : " إنني أنتهز هذه الفرصة كي أدعو كافة وسائل الإعلام الرسمية والأهلية إلى أن تجعل من هذه المناسبة الدينية الغالية والعزيزة بداية للتوقف عن المهاترات ، وفتح صفحة جديدة من عمر دولتنا اليمنية الواحدة ، وتجربتنا الديمقراطية الرائدة ، فالصوم لا يعني فقط الإقلاع عن الطعام والشراب والشهوات ، وإنما أيضاً التحلي بالصدق مع النفس والترفع فوق بذئ القول والكلام الخبيث ، والمسيء وعمل الخير والعطف على المحتاج ومواساة الفقير والتراحم والتكامل والمسارعة إلى تقديم الصدقات ومحو السيئات ومضاعفة الحسنات والتقرب إلى الواحد الأحد .. "[3].

---

[1]- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مرجع سابق - ص ١٠٥ - مجلد ١٤ .

[2]- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مرجع سابق - ص ٢ - مجلد ١٤ .

[3]- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس - مرجع سابق - ص ٥٤ - مجلد ١٤ .

ويأتـــي إعـــلان وقـــف التصعيد الإعلامي ، من أجل الوصول إلى الهدف الرشيد المبتغى من إدارة الأزمة ، وهو الحفاظ على الوحدة .

ثانياً : الأدوات الضاغطة :

إن الإدارة الرشيدة للأزمة تستلزم اتخاذ موقف حازم وقوي ، مع توفير قدر ملائم من المرونة وعدم الجمود .[1]

١- لا تفريط في الوحدة :

هناك إجماع شعبي عند كافة القوى السياسية والمنظمات الجماهيرية على عـــدم التخلـــي عن الوحدة ، من أقصى اليمن إلى أقصاه ، ولا شك أن الشعار الـــذي رفعـــه الرئيس صالح " الوحدة أو الموت " جاء منسجماً مع هذا التوجه الشـــعبي العام ، وقد أكد الرئيس في جميع خطبه على هذا المبدأ ، وعلى سبيل المثال يقول : " إن الانفصال هو المستحيل ، وإننا لن نتزحزح عن الوحدة قيد أنملة مهما كان الثمن " [2].

٢- التهديدات :

تهـــدف هـــذه الـــتهديدات إلى التأثير على خيار الانفصاليين لتحركاتهم ودفعهم إلى الخيار الذي يتفق مع مصالح الدولة " الوحدة " فقد استخدم الرئيس تهديـــدات غامضـــة غـــير اســـتفزازية فـــي أول الأزمة ، كقوله بمعاقبة من يســـتثيرون الفتن . وهذه الأداة الضاغطة الاتصالية أساس لا تعني تبني الدولة لخـــيار معيـــن وتنفيذه ، ولكنها إشارات تنقل إلى الانفصاليين نوايا الدولة في الأخـــذ بخـــيار ضـــاغط إكراهي رئيسي ، وجدية هذه النوايا . فعقب أحداث عمـــران الدامـــية بيـــن اللـــواء الأول واللواء الثالث مدرع يقول : " إن هناك معـــركة حاســـمة يتعيـــن خوضـــــها للدفـــــاع عن الوحـــدة ، ومواجـــهة الانفصاليين " [3]، وتحولت التهديدات بالتدريج إلى تهديدات أكثر وضوحاً حتى

---

[1]- أ.د / مصطفى علوي – مرجع سابق – ص ١٨٩.

[2]- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس – مرجع سابق – ص ١٢٠ مجلد ١٤ .

[3]- محمد زين – مرجع سابق – ص ١٣٨ .

وصـلت إلـى درجـة التورط الكامل في قمة احتدام الأزمة " الحرب " حيث يقـول الرئيس في الانفصاليين : " أما هذه العناصر التي جرّت الوطن إلى مـا وصـل إلـيه " يقصـد هـنا الحرب " ، أما أن يتم إلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم وإما أن يتم تسفيرهم إلى خارج الوطن "[1].

٣- التمسك بالشرعية :

يـنص الدسـتور اليمنـي في مادته الأولى : " الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أي جـزء مـنها والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والإسلامية " ، وهنا يؤكد الرئيس تمسكه بالشرعية قائلاً :

" الدستور هو الخطوط العريضة وهو المرجعية الأساسية لقيام دولة الوحدة"[2].

" إنـنا نؤكـد لجماهـير شـعبنا بأننا لا يمكن أن نقبل تهميش دور المؤسسة الشـرعية مجلـس الـنواب ، وندعـو نـواب الشعب اليمني باعتبارهم فوق الأحـزاب والانـتماءات الحزبـية الضـيقة أن علـيهم أن يمارسوا مهامهم الدستورية بدون تردد كونهم ممثلي الأمة اليمنية "[3].

٤- نقل سلطة صنع القرار إلى مستويات أدنى :

لجـأت إدارة الرئيس إلى هذا التكتيك لدفع الخصم إلى الرضوخ ، فـنقل سـلطة صـنع القـرار إلى مستويات أدنى في تنظيم السلطة عبر الاشـتراك لكافـة الشـرائح في المجتمع في الحلول ، أحزاب ومنظمات سياسية وجماهيرية وعلماء ومشائخ ورجال الأعمال وشخصيات اجتماعية ونقابـات وشباب وملتقيات جماهيرية موسعة مزارعين وفلاحين ومثقفين وسياسـيين وكـل أفـراد الشـعب فـي الأزمة السياسية ، للضغط على الانفصـاليين عبر الإرادة الجماهيرية المتشددة بتمسكها بالوحدة ، ويقول :

---

[1]- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس – مرجع سابق – ص ١٥٣ – مجلد ١٤.

[2]- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس – مرجع سابق – ص ٣٩ – مجلد ١٤ .

[3]- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس – مرجع سابق – ص ٣٩ – مجلد ١٤ .

" إنـــنا ندعـــو كل القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية وكل المثقفين وكـــل أبناء الوطن أن يعوا جيداً للمخاطر التي تهدد الوطن ، وأن يكونوا يـــداً واحـــدة فـــي مواجهة كل من يحاولون شق الصف الوطني ووحدتنا الوطنـــية ويعرضـــون وحدة الوطن لأية مخاطر ، وأن ننتقل إلى مرحلة البناء بدلاً من المماحكات السياسية الضارة ... وتقع على الجميع مسئولية الحفاظ على وحدة الصف الوطني ووحدة الوطن " [1]، ويضيف :

" فـــي هـــذه الظروف الدقيقة أدعو كل مواطن يمني إلى قول كلمة الحـــق فـــي وجه الباطل دون تخوف أو مجاملة ، نريد من كل مواطن أن يقـــول للمخطـــئ أخطـــأت وللمحسن أحسنت ، نريد منه أن يرفع صوت الصـــدق والوضوح فيما يحدث الآن في الواقع دون خوف إلا من الله " [2].

وعـــبر عـــن مباركـــته لكـــل القرارات والتوصيات الواردة في البيانات الصـــادرة عن الملتقيات الجماهيرية الواسعة في المحافظات حول الأزمة السياسية قائلاً :

" إنـــنا نؤيد تلك القرارات التي تعكس حساً وطنياً عالياً ، وحساً قوياً علـــى التمسك بالثوابت الوطنية ، وصيانة المنجزات وفي طليعتها الوحدة والديمقراطية "[3] .

والـــتزاماً منه بخيارات شبعنا وثوابته العقائدية والوطنية ، وصل الرئيس إلى مدينة تعز في إطار الاستجابة للنداء ومبادرة الأخوة أصحاب الفضيلة العلمـــاء للالـــتقاء مع أخيه على سالم البيض نائب الرئيس في جامع الجند يـــوم ٢٧ رجـــب ١٤١٤ هـــ في ذكرى الإسراء والمعراج وذلك لإيجاد مخـــارج فعالـــة للأزمة السياسية الراهنة ، إلا أن علي سالم البيض تخلف على الحضور مصراً على التصعيد .

وخاطب الرئيس العلماء قائلاً :-

---

[1]- من الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس – مرجع سابق – ص ٣٤– المجلد ١٤ .

[2]- من خطاب الرئيس – المجلد ١٤ – ص ٢٠ .

[3]- من خطاب الرئيس – المجلد ١٤ ص ٣٠ .

" أنــتم كعلماء لليمن تجتمعون وقد جئتم من مختلف أنحاء اليمن لتؤدوا واجب وطني وديني من أجل لم الشتات والحفاظ على الوحدة اليمنية ، إن عليكم مسؤولية قول كلمة الحــق والوقــوف ضد الباطل وضد من يفتعلون الأزمات ويصعدونها ويستفيدون من استمرارها ، ومن كل دعاة التمزق والانفصال وشق الصف الوطني ، هذه مسئوليتكم الوطنية والدينية التي ترضون بها الله وترضون بها ضمائركم وشعبكم " .[١]

ثالثاً : الأبعاد الخارجية للأزمة :

تخللــت إدارة الأزمـــة اليمنية أبعاد دولية تطلبت وضع خطط كفيلة بحشد التأييد السياســـي اللازم في المنظمة العالمية أو المنظمات الإقليمية المعنية من أجل المعركة السياســية ، ولا شــك أن الوضـــع النموذجي والأمثل هو أن تكون الدولة قادرة على فرض إرادتها بقوة السلاح على أرض الواقع وتنجح في الوقت نفسه في كسب التأييد السياســي لموقفهــا علــى الساحة الدولية [٢]، فبعد الاهتمام الدولي لمحــاولة تطويق الأزمـــة السياســية اليمنــية المتمــثل في وساطة الدول الشقيقة عبر لقاء عمان ولقاء صلالة ، فإرسال المبعوثين الدوليين لمنظمة الجامعة العربية والدول الصديقة كأمريكا من أجل تحقيق المصالحة السياسية في اليمن والحفاظ على الوحدة اليمنية ، جاء قرار الانفصال ليتجه بهذه الجهود اتجاه آخر .

وفي هذا الصدد يقول الرئيس اليمني إثر نبأ الانفصال :

" على الدول الشقيقة والصديقة أن تظل على موقفها المؤيد والداعم للوحدة اليمنية والديمقراطــية والاســتقرار في اليمن ، لأن أي تراجع منها عن ذلك سيكون تراجع خطــير يقــود إلى افتقاد هذه الدول لمصداقيتها مع شعب اليمن ولصالح الشرذمة في قــيادة الحزب الاشتراكي ، الذين لا هم لهم إلا مصالحها الشخصية والذاتية ، وأن أي قطر عربي أو دولة صديقة تحاول أن تتعاطف مع هذا القرار الانفصالي سوف يعني أنها في عداء مع الشعب اليمني ، ويعتبر تدخلاً سافراً في الشؤون اليمنية " [٣].

---

[١]- من خطابه – المجلد ١٤ ص ١٧ .

[٢]- سفير د / أحمد مختار الجمال – مرجع سابق – ص ٢٤١ .

[٣]- أ – د – غانم محمد صالح – مرجع سابق ص ٣٥ .

أمـــا الموقـــف الأمريكي فقد قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ما يكل كاري :

" لـــن نـــرد على هذا الإعلان الصادر عن نائب الرئيس علي سالم البيض حول قيام جمهوريـــة اليمن الديمقراطية ، وأضاف أن الولايات المتحدة لا تعتبر أن هذه المسائل الأساســـية يمكـــن أن تقـــرر في الوقت نفسه الذي تستعر فيه المعارك . وأن النتيجة الفوريـــة لإعلان الاستقلال ستكون إطالة أمد المعارك وزيادة عدد الضحايا وعذابات السكان المدنيين " .[1]

ولـــــم يـــترك الإعـــلان الأمريكي الحاسم فرصة لأيٍ كان كي يعترف بالدولة الجديـــدة ، وفـــي ١ يونـــيو ١٩٩٤ م صدر قرار مجلس الأمن رقم ٩٢٤ بشأن وقف إطـــلاق الـــنار فوراً واللجوء إلى الحوار ، بفضل المساعي المستعرة للدول الخليجية باســـتثناء قطـــــر ، وعـــــلق الرئيـــس اليمني في مـــؤتمـــر صحفي الذي عقد في صنعاء ١٩٩٤/٦/٨م حول هذا الموضوع قائلاً :

" الانفصـــاليين رفضـــوا قـــرار مجلس الأمن واستمروا في الحرب من أجل استدعاء قـــوات دولـــية للإشراف على وقف إطلاق النار ، وهذا ما نرفضه جملة وتفصيلاً ، وقبلـــنا هـــذا القرار ورغم أنه تدخل في شؤوننا الداخلية،ولكن في إطار النظام الدولي الجديد قبلناه "

وأضـــاف قائلاً : " كنا نتمنى أن تبذل جهود ومساعي من قبل دول الجوار ، وما كنا نـــريد أن تـــبذل هذه الجهود التي أتعبت الأشقاء من أجل تبني هذا القرار في مجلس الأمـــن لتصبح القضية اليمنية في إطاراً دولياً . وإذا كان الجيران حريصين على عدم إراقـــة الدمـــاء اليمنـــية كان بالأحرى بهم كف أيديهم عن تبني مثل هذه القرارات أو الـــتدخل في الشؤون الداخلية لأن التدخل يطول من أمد الصراع في اليمن ، ونأمل أن يكفوا أيديهم وتحركهم الدبلوماسي إشفاقاً باليمن .[2]

وفي المقابل التأم مجلس الجامعة العربية في اجتماع غير عادي لبحث تطورات الأوضـــاع للجمهوريـــة اليمنـــية وإصـــدار قرار بشأنها شدد فيه على اهتمامه وقلقه

---

[1]- محمد زين – مرجع سابق ص ١٥٠ .

[2]- خطابات وأحاديث الصحيفة للرئيس ــ مجلد ١٤ عام ٩٤ م مطبوعات وزارة الإعلام ص ١٥٥ – ١٥٦ .

الشـديدين للـتطورات الجارية على الساحة اليمنية وضرورة مضاعفة القيادة اليمنية لجهودهـا لحـل الخلافـات بما يعزز الوحدة ويسهم في إشاعة الاستقرار ، فالوحدة اليمنـية مكسب وطني وإنجاز قومي يتعين الحفاظ عليه ودعمه وترتب على قرارات مجلـس الأمن والجامعة العربية جهود قامت بها لجنة تقصي الحقائق ترأسها الأخظر الإبراهيمـي الـذي قام بمساعي أسفرت عن وضع تقرير مفصل للأمين العام للأمم المـتحدة عـرض فـيه وجهات نظر القيادة الشرعية والقيادة الانفصالية في الحزب الاشتراكي .[1]

وصـدر قرار مجلس الأمن الثاني بشأن الأوضاع في اليمن رقم ٩٣١ بمساعي سـعودية وكـرد فعل يعلق الرئيس : " أن دموع التماسيح التي تذرف الآن على الدم اليمنـي مـن قـبل بعـض الأنظمة ، نقول لهم من هنا وفي قاعة الزعيم جمال عبد الناصـر القـائد العربـي الفـذ ، لا تذرفوا دموع التماسيح بل كفوا الأذى عن شعبنا والـتدخل فـي الشؤون الداخلية لوطن سبتمبر وأكتوبر ، والدماء التي تذرف الآن لن تكـون دماء للانفصال ولكنها لتثبيت الوحدة اليمنية. وأضاف : أن اليمن لن يتمزق ، ولـن يكون اليمن يمنيين أو خمسة بل سيظل يمناً واحد ، والذين أنفقوا خلال الأزمة مـا يقارب مليا ري دولار ، لم يتحقق لهم شيء .. بل أن البنية العسكرية و السياسية التـي راهنوا عليها لتمزيق اليمن دمرت بإرادة الشعب اليمني .. ونحن نقول لماذا لم يـنفقوا مليا ري دولار أخرى للبناء أو التعمير في الصومال والسودان أو في أي قطر عربـي يحتاج للمعونة ... وأضاف : أن الذي يعتقد أن هامات اليمنيين ستنحني ... فإننا نقول له أن شعبنا اليمني لن تنحني هاماته إلا للخالق عز وجل ".[2]

ولقـد حـاول الأميـن العام للجامعة العربية أن يفعل شيء خلال الأزمة ولكنه خضـع لضـغوط عربية أضعفت موقفه وشلت الجامعة من الحركة . وكانت القيادة اليمنـية فـي معالجتها للمشكلة مدركة لدور الجامعة العربية والضغوط التي تعرضت لهـا ، وعـدم تمتعها بالاستقلالية لذلك تعاملت معها بحيث أن لا تكون آلة بيد أعداء الوحـدة مـع عدم قطع الصلات معها ، وتحديد الدور الثانوي لها في الزيارات التي

---

[1]- أ / د غانم محمد صالح – مرجع سابق – ص ٣٧ .

[2]- الخطابات وأحاديث الصحفية للرئيس – مجلد ١٤ عام ٩٤ م مطبوعات وزارة الإعلام ص ١٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ .

قامت بها الوفود المرسلة من الجامعة . فضلاً من تشبث القيادة اليمنية بالميثاق الذي يمنع التدخل أو التوسط في القضايا الداخلية لليمن . وتوظيف ذلك لخدمة الاستراتيجية اليمنية بتحقيق الانتصار على الانفصاليين من خلال الاقتدار العسكري الكبير والتأييد الشعبي الصارم ، والانضمام العسكري للقوات التابعة للحزب الاشتراكي إلى صفوف القيادة الشرعية.[1]

وكان فشل الجامعة العربية في حل الأزمة اليمنية متشابهاً مع إخفاق الأمم المتحدة كون المشكلة نزاعاً داخلياً بين أطراف في دولة واحدة وليس نزاعاً بين دولتين برغم تأثير عدد من الدول المؤيدة للإنفصاليين بشكل غير علني " بالمال والسلاح والتحرك الدبلوماسي " على مجريات الأحداث داخل الجامعة العربية والأمم المتحدة واستصدار بعض القرارات الدولية التي استطاعت القيادة اليمنية احتواءها والتي اعتبرت بحق الإدارة الرشيدة العالية الكفاءة في إدارة الأزمة ، حيث تم توظيف الموارد المتاحة بصورة سليمة وبشكل أتاح وحقق النتائج المطلوبة والمترتبة على مثل هذا الاستخدام ، من خلال قدرة القيادة الشرعية على تطويع إرادة الطرف الآخر الخصم وبالتالي القدرة على الانتصار ، فالصراع ليس إلا التحام بين العلم والممارسة في نطاق الصدام الحركي ، وقد تحدث أبعاد هذا الصدام على أنه سعي نحو تطويع إرادة الآخرين للاستخدام إزاء الإرادة الشرعية ، ولقد حددت القيادة المتغيرات التي تتحكم في الموقف المستجد " الانفصال " وتلاعبت بها واستخدمتها بكفاءة فإذا بإرادة الانفصاليين تنحني وتتشكل بالإرادة الشرعية .[2]

وأعلن يوم النصر العظيم في ٧ يوليو ١٩٩٤ م وسيطرت القوات الشرعية على آخر المواقع العسكرية وبسطت سلطتها على كل أراضي الجمهورية اليمنية ، وتأكد تأكيداً تام على وحدة اليمن أرضاً وشعباً . وانتهت إلى غير رجعة كل أطماع الانفصاليين والمتآمرين على الوحدة وباركت الدول الصديقة والشقيقة لهذا النصر وأعلنت موقفها الداعم لكل طموحات الشعب اليمني الذي اختار طواعية جانب الشرعية الوطنية في كل أراضي الجمهورية اليمنية ، بقيادة الرئيس اليمني علي عبد

---

[1] – د / قحطان أحمد سليمان الحمداني — الجامعة العربية والوحدة اليمنية ١٩٩٤ م مجلة الثوابت ، العدد ١٢ ص ٦٦ .

[2] – أ/د غانم محمد صالح مرجع سابق ٣٨ —٣٩ .

الله صالح وتمتع صانع القرار اليمني بخصائص رجل الدولة ، حيث انعكست هذه الصفة بوضوح من خلال الكيفية التي أديرت بها الأزمة ، والتي انتهت بفشل قرار الانفصال وهروب الانفصاليين ونصر الوحدة ، وأصدر مجلس الرئاسة البيان التالي[1] :

- إن مجلس الرئاسة وهو يعلن عن انتهاء جميع الأعمال العسكرية في يوم ٧ يوليو ١٩٩٤م فإنه يؤكد على ما يلي :

١- تطبيق القرار الجمهوري بالقانون رقم ١ لعام ١٩٩٤م بشأن العفو العام الشامل الصادر بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٩٤م .

٢- الاستعداد لتعويض المواطنين الذين فقدوا ممتلكاتهم نتيجة أعمال التمرد وفقاً لما قرره مجلس الوزراء من ضوابط .

٣- مواصلة الالتزام بالنهج الديمقراطي والتعددية السياسية والحزبية وضمان حرية الصحافة واحترام حقوق الإنسان .

٤- مواصلة السير باتجاه الانتقال نحو اقتصاد السوق .

٥- اعتماد الحوار في ظل الشرعية الدستورية لحل أي خلافات سياسية ونبذ كل صور وأشكال العنف في العلاقات السياسية .

٦- الإسراع بإعادة تطبيع الحياة العامة في المناطق التي تضررت من أعمال التمرد وعودة جميع العاملين في الخدمة المدنية لممارسة مهام وظائفهم .

٧- توسيع المشاركة الشعبية في السلطة وإيجاد نظام الحكم المحلي ، وبهذه المناسبة نؤكد مجدداً أن وحدة اليمن لن تكون إلا أمن واستقرار لمنطقتنا التي سوف تواصل العمل مع دولها ومع جميع الدول الصديقة والشقيقة لما فيه خير شعوبنا وأمنها وتطورها .

---

[1]- عشرون عاماً من العطاء – مرجع سابق – ص ٣٨ .

خاتمة الفصل الأول :

بعد هذا الاستعراض لمراحل الوحدة اليمنية يتضح لنا الأتي :

- إن الوحدة اليمنية قد نهضت بتوجهات وحدوية قومية ارتبطت بمساندة جماهيرية واضحة ، فهي عملية لم يتم تحقيقها طبقاً لمسلك القوة وإنما تمت بفعل الحوار البناء الطويل ، وتعززت بالإجراءات الديمقراطية التي عكست بعض مظاهرها الاستفتاء على الدستور ثم الانتخابات النيابية التي قبلت نتائجها كل أطراف العملية الوحدوية . فهذه الوحدة التي أنجزت لم تكن إذاً حدث فجائياً أو حدثاً مرتجلاً وإنما عملية طويلة جرى التمهيد لها بإجراءات فعلية أخذت في الاعتبار الواقع والاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في اليمن [1].
- إن إثارة افتعال الأزمات مع السلطة الشرعية كان الغرض منه الرغبة في الانفصال الجامحة ، تحت إصرار الانفصاليين على موقفهم المتعنت دون تبرير كافي ، مما أدى إلى دوام دائرة التصعيد والوصول إلى كارثة الحرب ، حيث تم التخطيط للحرب بعد انتخابات ٩٣م ، وقد راهنت زعامة الحزب الاشتراكي على نجاح قرارها الانفصالي بالتعويل على الظروف الإقليمية والدولية المحيطة باليمن وقد كان رهاناً خاسراً .
- مثلت أحداث اليمن الانفصالية مأساة إنسانية ، فقد كان المبدأ مضحكاً تماماً فلو أن كل منطقة في دولة عربية شعرت بأنها هي السبب في الثروة النفطية أو غيرها فكم يا ترى من مناسبات الانقسام ستنشأ في العالم العربي ؟!
- تمتعت إدارة الرئيس علي عبد الله صالح في إدارة هذه الأزمة بالخصائص المطلوبة في المديرين الناجحين ومثلت قيادته شخصية غير انفعالية غير قلقة لم تتأثر بالضغوط النفسية التي تفرزها موقف الأزمة والتي تؤدي إلى إساءة إدارة الأزمة إن هي تحكمت في شخصية مدير الأزمة ، بل تمتعت هذه الشخصية القيادية بثقافة واسعة تكفل انفتاح إدراكه حتى استطاعت استيعاب

---

[1] – أ/د غانم محمد صالح مرجع سابق ٣٨ .

الموقـف الجديـد والمعلومـات الجديـدة ، على نحو سليم وعدم إخضاعها لإدراكـات سابقة جامدة ، واتفقت مع قدرته على التخيل الخصب الذي ساعد علـى تصـور البدائل والموازنة بينها واختيار أنسبها والتي أدت إلى تحقيق الهدف النهائي وهو الحفاظ على الوحدة جسد واضح رؤيته وتصوره العميق للمصـلحة الوطنية مؤمناً برسالته ومدافعاً عنها ومدركاً للمصلحة العليا التي تعلو أي مصالح فردية أو طموحات شخصية .

- قـد اسـتخدمت لـنجاح إدارة هذه الأزمة الاتصالات الداخلية عبر الملتقيات الجماهـيرية والشـعبية وإشـراك كل فئات الشعب في هذه القضية والأخذ بـآرائهم ومقترحاتهم في عملية جمع وتحليل المعلومات وتقديمها إلى الرئيس المسـؤول عـن إدارة الأزمة ، كما أثرت الاتصالات بنقل قراراته وأوامره إلى مستويات أدنى ، وفي المجال الخارجي لعبت الاتصالات دوراً هاماً أمام المـنظمات الدولـية والشـعوب الصديقة والشقيقة لتفويت مخطط الانفصال واحتواء قراري مجلس الأمن " ٩٢٩ ، ٩٣١ " وإفشال التدخل السافر لبعض الدول في الشأن الداخلي اليمني .
- بـرغم الخسائر الاقتصادية الفادحة التي خلفتها هذه الأزمة على اليمن ، إلا أن أهـم النـتائج لها ، هي وحدة القرار السياسي وترسيخ دولة الوحدة وعدم انقسـام الجـيش ، أو وحـدة المؤسسة العسكرية وهذا يعني الزيادة في قوة الدولة في الأجل القصير وفي الأجل الطويل .

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾

صدق الله العظيم

الفصل الثاني

الديمقراطية

" ليس أسوأ من الديمقراطية إلا عدم وجود الديمقراطية "

الرئيس علي عبد الله صالح

مقدمة الفصل :

إذا كانــت الديمقراطــية أحد أهم ركائز الحكم في الدولة الحديثة ، فإن الشورى السمة الأساسية للحكم في الدولة الإسلامية .

ويعتــبر مــبدأ الشــورى من أهم الصفات المميزة للأمة الإسلامية ، وقد أكد القران الكــريم هذا الأمر حيث أفرد الله سبحانه وتعالى سورة كاملة في كتابه العظيم حملت اسم الشورى[1].

ولــولا هــذه الأهمــية الكبيرة لما أمر الله بها رسوله ووجه إليه أمراً مباشراً بالمشاورة حيث قال الله عز وجل : " وشاورهم في الأمر "[2].

كمــا أن مبدأ الديمقراطية من أرقى الأفكار التي توصل لها العقل البشري حتى الآن وذلك لإدارة شؤون الحكم على نحو كفئ ، وبفضل هذا النظام الديمقراطي الذي ســاهمت البشرية في تطويره أصبح يعرف الحكم الديمقراطي بأنه الحكم الذي يستند إلى الإرادة العــامة للشعــب ، والذي يعــبر عنــها عــن طــريق الانتخابات[3].

وعــــن عــلاقــة اليمنييــن بالديمقراطية والشورى يقول الرئيس على عبد الله صــالح : " علينا أن نجعل من الديمقراطية نهجاً وخياراً راسخاً لنا ، كشعب له صلة عمــيقة بالشــورى... "[4]. ويعود تاريخ الشورى في اليمن إلى عصور قديمة ، حيث عرف اليمنيون مبدأ الشورى وطبقوه قبل الإسلام ففي :

❖ مملكــة سبأ : في الألف الأول قبل الميلاد يورد القرآن الكريم القصة المشهورة لملكــتهم بلقيس التي كانت تحكم في هذه المملكة ، فحينما تسلمت كتاب النبي سليمان علــيه السلام ، عقدت مجلس مملكتها التي كانت ترجع إليه في المشورة عندما يحدث مــا يســتحق الرأي والمشورة والقرار ، ويقال أن عدد هؤلاء كان ٣١٣ رجلاً ينوب

---

[1] – السورة رقم ٤٢ من القران الكريم .

[2] – سورة آل عمران آية ١٥٩.

[3] – ياســين محمد عبد الكريم الخرساني – التنظيم القانوني لانتخاب المجلس النيابي في الجمهورية اليمنية – رسالة ماجستير – جامعة بغداد ١٩٩٨ ص١

[4] – من خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة العيد الوطني ٢٢ مايو ١٩٩٩م صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد ٨٥٤– ص٥

كل واحد منهم عن عشرة ألف من السكان .[1]وقد قالت لملائها " يأيها الملأ أفتوني في أمري ، ما كنت قاطعة امراً حتى تشهدون " سورة النمل الآية ٣٢.

ويتبيـــن مـــن هذه الواقعة مكانة الشورى في هذه المملكة ، حيث أن بلقيس لم تشـــأ أن تـــتحذ أي قـــرار أو ان ترد على كتاب النبي سليمان إلا بعد أن تعقد مجلس مملكـــتها وتشاورهم في الأمر ليكون القرار جمعياً وليس فردياً .وقد تميزت الحضارة اليمنـــية القديمـــة بوجـــــود دولـــة مركـــزية أوجـــدت الكيان اليمني ، أرضاً وشعباً وحلمـــاً ، يقوم الحكم فيها على أساس الشورى التي لم تجعل السلطة مركزة في أيدي الملـــوك وحدهم ، بل كان عليهم أن يزاولوا الحكم من خلال مجلس يسمى " المسود " يرأســـه الملـــك ويضم رؤساء المدن وحكام المناطق وأصحاب الرأي ، ومهمته اتخاذ القـــرارات فـــي الأمـــور الهامة . وعلى غرار ذلك المجلس المركزي ، كانت توجد مجالس محلية في المناطق ، يرأس كلا منها حاكم لإدارة المنطقة محلياً ،لقد كان لتلك الســـمة أثرها في حياة المجتمع اليمني لأنها نبعت من واقعه ، و انسجمت مع طبيعة تكوينه [2].

غـــير أن ذلـــك لم يستمر وتحول الحكم من حكم مدني قائم على الشورى وعلى مشـــاركة كل المناطق والقبائل وذوي الرأي في دولة معين وسبأ إلى حكم يغلب عليه طـــابع الاســـتئثار بـــالحكم لقبـــيلة واحدة في دولة الحميريين ، ولهذا سقطت الدولة الحمـــيريه فـــي القرن السادس الميلادي ، مما زاد من حدة الصراع والتفتت ، وبعد دخـــول اليمنييـــن فـــي الدعـــوة الإسلامية طائعين غير مكرهين ساهموا في الحـــياة السياســـية والاقتصادية والفكـــرية للإســـلام بصـــورة فعـــالة ، وحين انحرف حكام الدولـــة الإسلامية عن طبيعة الحكم الإسلامي القائم على الشورى والعدل ، نال اليمن مـــا نـــال بقـــية الأقطـــار الإســـلامية من الاضطرابات ، وعندما انتقل مركز الدولة الإســـــلامية إلـــى الأتـــراك العثمانييـــن ، عمـــل اليمنيون على مقـــاومة الوجـــود العثمانـــي ، وأحـــرزت اليمن الاستقلال في بداية القرن العشرين وتسلم الإمام يحيى

---

[1]- د-يعقـــوب محمود المليجي – مبدأ الشورى في الإسلام مع المقارنة بمبادئ الديمقراطية الغربية مؤسسة الثقافة الجامعية –الإسكندرية – مصر " بدون تاريخ " ص٧١.

[2]- الميثاق الوطني / مطبوعات المؤتمر الشعبي العام /ص٧.

السلطة التي سيطرت على معظم مناطق اليمن ، بنظام حكم فردي مستبد ، وقامت عدة انتفاضات وثورات تكللت بنجاح ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م.

المبحث الأول : الشورى والديمقراطية :

تسعى الشورى والديمقراطية إلى إيجاد حكم جماعي ، يعيد للإنسان حريته وحقوقه وكرامته ، ويبعده عن طغيان الفرد وتسلطه ، حيث تتوزع مسؤوليات الحكم والسلطة في الدولة ، سواء أكانت الدولة الإسلامية أم الدولة الغربية ، بين مجموعة كبيرة من أبناء الشعب .

وأعتقد في رأيي المتواضع انه ليست ثمة اختلافات بين الشورى والديمقراطية إلا في نقطة واحدة ، تتمثل في بدايات كل من هذين المفهومين . فمن المعلوم أن الشورى ، ورغم وجودها منذ زمن بعيد قبل ظهور الإسلام ، إلا أنها لم تأخذ مكانتها السابقة إلا بعد ظهور الإسلام ونزول الأمر الإلهي لنبيه محمد ﷺ بأن يشاور ويستشير أصحابه ، أي أن الشورى هي أمر إلهي ، بينما الديمقراطية هي نتاج لفكر بشري تطور مع مر العصور والأزمان حتى وصل إلى ما هو عليه الآن .

المطلب الأول : الشورى في الإسلام

أولاً : الشورى لغة واصطلاحاً :

مفهوم الشورى لغة : يعود معنى الشورى في اللغة إلى الفعل شار . وذكر في لسان العرب أن الشورى والمشورة والاستشارة : أي طلب منه المشورة .[1]

وذكر في شرح لمعنى " وأمرهم شورى بينهم " من الآية ٣٨ من سورة الشورى ، أي أمرهم ذو شورى ، يتشاورون ولا ينفردون برأي حتى يتشاوروا وذلك من فرط تيقظهم في الأمور وإحكام الخطط ، والظفر بالمطلوب والشورى : تبادل الآراء لمعرفة الصواب منها [2].

---

[1] – الإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم منظور –لسان العرب – دار صاد للطباعة والنشر – دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت – لبنان ١٩٨٦م – المجلد الرابع – حرف الراء .

[2] – الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي – التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج – دار الفكر المعاصر – بيروت لبنان ١٩٩١م الجزء الخامس والعشرون ص٧٩.

مفهـوم الشـورى اصـطلاحاً : يذكر أن الشورى بالمعنى الضيق الدستوري ، هي الوسـيلة التـي فرضـتها الشـريعة لصدور قرار من الجماعة ملزما لها ولأفرادها وحكامهـا " وهي شورى الجماعة أو الشورى الجماعية التي تتضمن المشاركة لأفراد الجماعـة والهيئات المكونة لها في صنع القرارات المعبرة عن إرادتها وسلطانها في تقريـر مصيرها ، والتصرف في شؤونها العامة عن طريق الحوار الحر ، ومناقشة الآراء مـن أجـل اختـيار أفضـلها – أي – أقـربها لهـدي الإسـلام وشريعته وعدالـته[1].وتعـرف الشورى الإيمانية بمعناها الواسع : أنها التعاون في تبادل الرأي ومداولـته ، فـي أمر من أمور المؤمن أو الجماعة المؤمنة أو الأمة المؤمنة ، على نهـج و أسلوب وأسس وقواعد تحقق أهدافاً وغايات تجتمع كلها لتبحث عن الحق أو ما هـو أقـرب إليه طـاعـة وعبادة ، ويكون النهج والأسلوب ، والأسس والقواعد والأهـداف والغايـات كلهـا ربانية يحددها منهاج الله . فتصبح الشورى بذلك نظاماً مـتكاملاً ، ونهجـاً متناسـقاً، يرتـبط بمنهاج الله ، ارتباطاً متيناً ليكون جزءا منه لا ينفصـل عـنه ، وهـذا الـنظام المتكامل المتناسب المرتبط بمنهاج الله ارتباط عقيدة الإيمـان ، يمـثل القـانون الثابت الدائم الذي لا يتغير ، والحق المطلق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه [2].

* والشورى هي استطلاع رأي الأمة أو من ينوب عنها في الأمور العامة المتعلقة بها[3].

وبالـنظر إلـى أهمـية الشورى فقد جعلها الله من أبرز صفات المؤمنين الصالحين فربط بيـنها وبيـن الاسـتجابة لـه تعالى وإقامة الصلاة . قـال تعـالى " **والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون** " آية ٣٨ .

---

[1] – د- توفـيق الشـاوي – فقه الشورى والاستشارة – دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة مصر ١٩٩٢م ط٣ ص٨٠.

[2] – د- عدنـان عـلي رضا النحوي – الشورى وممارستها الإيمانية – دار النحوي للطباعة والنشر والتوزيع – الرياض السعودية ط٣ –ص٢٢.

[3] – د- عـبد الحميد إسماعيل الأنصاري – الشورى وأثرها في الديمقراطية – دراسة مقارنة – مدينة نصر القاهرة – دار الفكر العربي ١٩٩٦م– ص٤.

ثانياً : الشورى وتطبيقاتها عند الرسول الكريم وخلفائه الراشدين :

كـان الرسـول وخلفائـه الراشدين من بعده يستشيرون عامة الناس في الأمور المتعلقة بهم ، كما كانوا يستشيرون أهل الرأي والخبرة في بعض المسائل الخاصة .

وتؤكـد كتـب السـيرة النبوية ، أن الرسول الكريم جعل التشاور مع أصحابه سـجية من سجاياه ، حتى وصفه أبو هريرة بقوله : " ما رأيت أحد أكثر مشورة من رسول الله " [1].

- الشـورى هـي طـريق إلـى وحـدة الأمـة الإسلامية ، ووحدة المشاعر الجماعية ، من خلال عرض المشكلات العامة ، وتبادل الرأي والحوار [2].

وهـناك الكثير من الممارسات التي تؤكد هذا المفهوم من خلال الحديث عن ممارسة الشـورى عند الرسول محمد ﷺ ، وكيف انه ﷺ قد أكد مقولته " ما تشاور قوم قط إلا هدوا لأرشد أمرهم " حيث أنه دائم التشاور مع أصحابه حتى في أموره الخاصة [3].

وباعتبار أن الشورى فريضة من فرائض الإسلام التي أكد الرسول الكريم على إلزاميـتها في المجتمع الإسلامي ذكر كثير من الباحثين والكتاب أوجه عديدة لأهمية الشورى ومكانتها بين المسلمين منها :

- أن الشورى ألفة للجماعة ومسبار للعقول وسبب إلى الصواب وأنها خير وبركة [4].

وعلـيه فإن الشورى هي من مكونات نظام الحكم في الإسلام لذلك كان الرسول ﷺ وخلفائـه هـم أول مـن تمسك بالشورى وطبقها وهذه أمثلة تطبيقية للشورى عند الرسول الكريم وخلفائه الراشدين .

- مـن هذه الشواهد ما حدث يوم غزوة بدر الكبرى عندما أراد الرسول ﷺ أن ينزل بجيشـه لملاقاة جيش قريش في أحدى المواضع تقدم منه رجل من المسلمين يقال له " الحباب بن المنذر " فقال له : أريت هذا المنزل أمنزلاً أنزلكه الله ليس لنا ان

---

[1] - توفيق الشاوي – مرجع سابق – ص٧٢.

[2] - د- عبد الحميد إسماعيل الأنصاري – مرجع سابق – ص٦.

[3] - حادثة الإفك على السيدة عائشة رضي الله عنها .

[4] - أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي – تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن الصادر من دار الكتب المصرية القاهرة مصر – ١٩٦٧م-مجلد١٦ -ط٣ ص٣٣.

نتقدمه أو نتأخر عنه أم هو الرأي والحرب والمكيدة ؟ فقال رسول الله ﷺ : بل هو الرأي والحرب والمكيدة فقال الحباب : يا رسول الله فإن هذا ليس بمنزل فانهض بالناس حتى نأتي أدنى ماء من القوم فننزله ثم ما ورائه من القليب ثم نبني عليه حوضاً فنملئه ماء ثم نقاتل القوم فنشرب ولا يشربون . فقال الرسول ﷺ : لقد أشرت بالرأي[1].

وشاور رسول الله ﷺ أصحابه في أسرى بدر ، وهل يقتلهم أو يأخذ منهم الفداء فأخذ بالرأي الذي يقول بالعفو عنهم وأخذ الفداء .

- كذلك شاور رسول الله ﷺ أصحابه في غزوة أحد وهل يخرج لملاقاة جيش العدو خارج المدينة أم يظل بالمدينة ويتحصن بها ويقاتل بها وبعد المشاورة المطولة أخذ الرسول الكريم ﷺ بالقول الذي يؤيد الخروج من المدينة [2].
- غزوة الخندق والتي انتهت المشورة فيها بالأخذ برأي سلمان الفارسي وبناء الخندق على المدينة المنورة ، وقد أخذ الخلف الصالح الرسول ﷺ قدوة في تطبيقات الشورى ، فنجد المسلمون يتشاورون بعد وفاة الرسول ﷺ باختيار من يخلفه ويستقر الرأي على اختيار أبي بكر الصديق رضي الله عنه [3]. وإشارة إلى أن دولة الإسلام في عهد الصديق والبقية تقوم على مبادئ العدالة والشورى لكتاب الله وسنة نبييه نورد الآتي :
- ففي غزوة الروم جمع أبو بكر الصديق خيرة المسلمين من أمثال عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم ليطلب رأيهم ومشورتهم في كيفية تنفيذ الغزوة وقد أبدى عمر بن الخطاب رأيه وأيده عبد الرحمن بن عوف والآخرون فأخذ بالرأي [4].

---

[1] - السيرة النبوية لابن هشام – مجلد ثاني – مرجع سابق –ص١٩٤.

[2]- أبن كثير – المجلد الأول – ٦٢٩.

[3]- أبن الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي – الأحكام السلطانية والولايات الدينية – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – ص٥ .

[4]-محمد يوسف الكاندهاوي – حياة الصحابة – دار المعرفة – بيروت لبنان الجزء الأول ص٤٢٢.

وتـــتوالى الصور الصادقة لتطبيقات الشورى في عهد الخلفاء الراشدين وتتجلى هـــذه الصـــور في أروع وأنقى هيئتها في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي آمن بالشورى [1]. وعن ممارسة عمـــر للشورى قبل معركة نهاوند ، وبعد أن وصلت إلـــيه أخـــبار أن جيوش الفرس قد تجمعت لمحاربة المسلمين وصدها عن التوغل في إقلـــيم فـــارس ، وفكـــر حينها عمر في الخروج بنفسه ليقود قوات المسلمين في قتال الفـــرس ، بـــيد أنـــه لـــم يشأ أن يتخذ القرار بغير شورى ، فنـــادى النـــاس للصلاة جماعـــة، وبعـــد الصلاة عرض الأمر على المسلمين وصارحهم بما كان ينوي فعله وطلـــب مشـــورتهم وتـــبادلوا الآراء وبعد جدال استقر الرأي أن يبقى أمير المؤمنين بالمدينة وينذب بدلاً منه رجلاً أخر لقيادة الجيش [2].

تلـــك الـــنماذج من تاريخ الشورى في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء أبـــو بكـــر وعمر وقد اكتفيت بذلك منعاً للإطالة ، مع أن تاريخ الدولة الإسلامية في عهدهـــا الزاهـــر " عهد الرسول والخلفاء الراشدين " مليئة بالأدلة العظيمة التي تؤكد قـــيام هـــذه الدولة على ركائز الشورى ممارسةً وتطبيقاً ، قولاً وعملاً . وإذا كان هذا هـــو حال الشورى ، فماذا عن الديمقراطية كما هي معروفة في المفهوم الغربي ؟ هذا ما سيتم تناوله في المطلب الثاني .

[1] -خالد محمد خالد – خلفاء الرسول – دار الكتاب العربي بيروت لبنان ١٩٨٥م – طبعة ثالثة ص١١٢.

[2] -مصـــطفى أبو زيد فهمي – فن الحكم في الإسلام – المكتب المصري الحديث – القاهرة – مصر ١٩٨١م – ص٢٣٤.

المطلب الثاني : الديمقراطية في الفكر الغربي :

تحظـــى فكـــرة الديمقراطـــية فـــي يومنا هذا بشعبية عالمية ، ومعظم الأنظمة الحاكمة تحاول أن تدعي بأن لها إسهاماً معيناً في مضمار ممارسة الديمقراطية[1].

أولاً : تحقيب تاريخي :

يرجع مؤرخو الديمقراطية فكرة وجود هذا النوع من الحكم " الحكم الديمقراطي " إلـــى اليونانيون بشكل عام ، و إلى سكان أثينا بشكل خاص ، حيث كان لهم الفضل فـــي تحقـــيق ما يسمى بالتحول الديمقراطي الأول ، أي بمعنى آخر التحول من فكرة ممارســـة الحكـــم من قبل الأقلية ، إلى فكرة ممارسة الحكم من قبل الأكثرية ، وهذا التحول حدث في مدينة أثينا [2].

وكـــان المواطن يساهم في الشؤون العامة لدولة المدينة " أثينا " من خلال حق الاشـــتراك فـــي وضـــع القوانين والحق في انتخاب رجال الحكومة ، الذين يمارسون الوظـــيفة التنفيذية تحت إشراف الجمعية الشعبية ، التي تتكون من مجموع المواطنين الأحرار من الذكور [3].

ومـــن أبرز من وضعوا أسس وقواعد مجد أثينا الديمقراطي " صولون " حيث أعطـــى للمواطـــن الآثيني فرصة كبيرة للمشاركة وقام بإنشاء المحاكم وإبراز سلطة القضـــاء ، وربـــط الديمقراطـــية والحياة السياسية بالقانون [4]. ويقول صولون " لقد حـــررت الأرض ممـــا كبلها ، ورددت إلى الحرية كثيرين كانوا قد بيعو للرق " أي وضـــع حـــداً للعبودية وأعطى الحق لجميع الاثينيين أن يصبحوا أعضاء في الجمعية الشعبية الفقير والغني على قدر المساواة [5].

---

[1]- روبرت دال - الديمقراطية ونقادها — ترجمة نمير عباس مظفر — دار الفارس للنشر والتوزيع — عمان الأردن ١٩٩٥م ص١٢.

[2]- روبرت دال — مرجع سابق ص١١.

[3]- د-مصطفى قلوش — الحريات العامة — عام ١٩٩٥-١٩٩٦م — مكتبة دار الإسلام — الرباط ص١٨.

[4]- د-عمـــر عثمان سعيد العمودي — مقالات في الديمقراطية وأساليبها وضماناتها — صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد ٨٨٧.

[5]- د-إبراهيم ابراش — تاريخ الفكر السياسي — شركة بابل للطباعة والنشر والت والتوزيع ١٩٩٩م ص٧٥.

واستمرت فكرة حكم الأكثرية في التبلور والتشكل ومرت بمراحل عديدة ، فاختفت تارة خاصة بعد اندثار المدن وانتهاء عهد الرق وتلاشي الحضارة الإغريقية في ظلمات القرون الوسطى ، عندما أصبحت الأرض إقطاعيات وممالك وإمبراطوريات مملوكة للأمراء والملوك والأباطرة ، ملكية خاصة بما فيها ومن فيها ، واصبح البشر رعايا بعد أن كانوا مواطنين[١]، ثم عادت للوجود بعد انتهاء عصر الإقطاع وبداية عصر النهضة وظهور ما يسمى بالدولة القومية حيث انتقل مفهوم الديمقراطية من إطار دولة المدينة إلى مجال الدولة القومية الأكثر سعة ، حيث افترض دعاة الديمقراطية بوجه عام ، ومنذ أواخر القرن ١٨ ، إن الوضع الطبيعي للديمقراطية يقع ضمن حدود الدولة – القومية ، أو ضمن حدود الدولة ، وانبثقت نتيجة لذلك رؤية جديدة لنظام سياسي يتم من خلاله لشعب يتمتع بالسيادة امتلاك كافة الموارد والمؤسسات الضرورية للقيام بالحكم وليس فقط حكم ذاته [٢].

وبطبيعة الحال وفي ظل ما يسمى بالدولة القومية المترامية الأطراف ، كثيرة العدد من السكان لن يتأتى لهؤلاء السكان جميعاً الاجتماع في مكان واحد – كما كان يحدث في أثينا – لاتخاذ القرارات التي يرونها ضرورية لإدارة أمورهم ، لذلك تم انتخاب مجلس نيابي يتولى الحكم نيابة عن الشعب وباسمه ، حيث أصبح هذا المجلس يستمد سلطته من الشعب ، وبهذا ظهرت ما يسمى اليوم بالديمقرطية النيابية أو الديمقراطية غير المباشرة ، وقد نشأ النظام النيابي أول ما نشأ في إنجلترا ومر بمراحل طويلة حتى استكمل أركانه وأخذ شكل النظام النيابي [٣].

ثانيا : تعريف الديمقراطية :

من الصعب الاتفاق على تعريف شامل ودقيق للديمقراطية في ظل تعدد مفاهيمها لأنه ليس هناك تعريف متفق عليه فحسب ، بل إن بعض التعاريف غامض إلى حد يجعله عديم النفع ، والبعض الآخر واضح إلى حد يجعله غير متكامل [٤].

---

[١]- روبرت دال – مرجع سابق – ص١٧-٢٧.

[٢]- د-عصمت سيف الدولة – الديمقراطية والوحدة العربية – مجلة المستقبل العربي- إصدار مركز الدراسات الوحدة العربية بيروت لبنان – العدد ٦٠ فبراير ١٩٨٤م ص٩٣.

[٣]- د-عصمت سيف الدولة – مرجع سابق – ص٩٣-٩٥.

[٤]- الإرادة العامة للشعب في الميثاق الوطني – مطبوعات المؤتمر الشعبي العام – السنة ١٩٩٣م – ص٨٢.

وكلمـــــة ديمقراطية مشتقة من اللغـــة الإغـــريقية ، وتتكون مـــن مقطعين هما " DOMAS " بمعـــنى الشـــعب ، و " KRATOS " بمعـــنى حكم ، فيكون معنى الكلمة حكم الشعب [1].

- ويعـــرف روبرت دال " ROBERT DAHL " الديمقراطية الراهنة إنها نظام حكـــم الكـــثرة ، فيما سماها بالتحول الديمقراطي الثاني من الدولة – المدينة إلى الدولة – القومية [2].
- أمـــا الآن توريـــن " ALAN TOURAINE " ، فيعرف الديمقراطية أنها اختيار حر للحاكميـــن من قبل المحكومين يتم خلال فترات منتظمة ... ويضيف إنها القوة المجتمعية والسياسية التي تسعى إلى تغيير دولة الحق باتجاه يتلاءم مع مصالح المقهورين [3].
- إن الديمقراطـــية هـــي المشاركـــة الواعيـــة والمسؤوليـــة من جميع أفراد المجتمع ، في البـــناء والتنمـــية والتغيـــير لمجـــتمعهم نحو الأفضل ، بما في ذلك المشاركة السياسية [4]. ومضـــمون الـــتعاريف المخـــتلفة للديمقراطية تدور في الواقع حول محور رئيسي وهو : حـــق الأفـــراد وأعضاء المجتمع السياسي في المشاركـــة الحقيقية في الوضـــع السياسي والـــتطـــور الســـياســـي لبلادهم ، بهدف اختيار ممثليهم ، وقادتهم وحكامهم ، والمساهمة في صنع القرارات السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر [5].

ثالثاً : أنماط وصور الديمقراطية :

يورد بعض الباحثين أن هناك ثلاثة أنماط رئيسية من الديمقراطية [6]:

- **النمط الأول** : يسمى بالديمقراطية اللبرالية ، حيث يتولى أهمية مركزية للحد من سلطة الدولة عن طريق القانون ، أو عن طريق الاعتراف بالحقوق الأساسية .

---

[1] – عـــبد الله محمـــد الســـعيدي – رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام ٩٨–١٩٩٩م كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية بالرباط – جامعة محمد الخامس ص٥٦.

[2] – روبرت دال – مرجع سابق –ص٣٦١.

[3] – آلان تورين – مرجع سابق ص٣٥.

[4] – د–وهيبة غالب فارع – المرأة والديمقراطية والتحديث في اليمن – مجلة الثوابت – العدد ٥ يونيو ١٩٩٥م ص٤٤.

[5] – د–عمر عثمان العمودي – مقالات في الديمقراطية – العدد ٨٨٧ صحيفة ٢٦ سبتمبر ص٥ تاريخ ٣٠ ديسمبر ١٩٩٩م.

[6] – آلان تورن – مرجع سابق ص٤٠.

- **النمط الثاني** : يسمى الديمقراطية الدستورية ، ويولي أكبر أهمية للمواطنية ، للدستور أو للأفكار الأخلاقية أو الدينية التي تؤمن وحدة المجتمع وتكامله ، وتبني القوانين على أساس متين ، وفي هذا النمط تتقدم الديمقراطية بحكم إرادة المساواة أكثر مما تتقدم بحكم الرغبة بالحرية ، وهذه التجربة ذات محتوى مجتمعي أكثر منها سياسي ، كما رآها " توكفيل " ، وهذا النمط نموذجه الولايات المتحدة الأمريكية .
- **النمط الثالث** : يسمى الديمقراطية التنازعية ، فهو الذي يشدد على الصفة التمثيلية المجتمعية التي يتمتع بها الحكام ، وهذا النمط يعارض بين الديمقراطية التي تدافع عن مصالح الفئات الشعبية ، وبين الأوليغارشية.

ويرى باحثون آخرون أن هناك ثلاثة صور للحكم الديمقراطي :[1].

- **الصورة الأولى** : تتمثل في الديمقراطية المباشرة والتي يباشر فيها الشعب السلطة بنفسه دون وسيط وتعتبر هذه الصورة أنها النموذج المثالي للحكم الديمقراطي الصحيح ، على أساس أنها تحقق مباشرة الشعب لسيادته ، وممارسة السلطة بنفسه ، وبطرق مباشرة بلا نيابة ولا وكالة .
- **الصورة الثانية** : تسمى الديمقراطية النيابية ، وتقوم على أساس أن ينتخب الشعب عدداً من النواب يكونون ما يسمى بالبرلمان الذي يتولى ممارسة السلطة باسم الشعب ونيابة عنه لمدة محدودة .
- أما **الصورة الثالثة** من الديمقراطية : فهي الديمقراطية شبه المباشرة ، وهو أن يشترك الشعب في شؤون الحكم بجوار الهيئة النيابية ، وتجعله رقيباً عليها ، وعلى السلطة التنفيذية عن طريق عدة وسائل من أهمها الاستفتاء الشعبي ، والاعتراض الشعبي والاقتراع الشعبي ، وكذلك حق إقالة النائب ، وحق حل البرلمان وحق عزل رئيس الجمهورية .

---

[1] – عبد الغني بسيوني عبد الله – النظم السياسية – الدار الجامعية للطباعة والنشر – بيروت لبنان ١٩٨٤م ص ٢٠٢-٢١٥.

رابعاً : خصائص الديمقراطية :

تسعى الديمقراطية إلى إيجاد نوع من الحكم ينأى بالإنسان عن الاستبداد في شؤون الحكم ، ويشترك أكبر عدد من الشعب في تحمل مسؤولياته في إدارة شؤون وطنه ، بحيث يعمل الحكم الديمقراطي على بناء مؤسسات ديمقراطية تعمل على ذلك [1] .

وأهم مؤسسات الحكم الديمقراطي خاصة النظام النيابي منه هو البرلمان الذي يتكون من مجموعة من النواب ينتخبهم الشعب لممارسة السلطة نيابة عنه وباسمه ، ويقوم هذا النظام النيابي على أربعة أركان أساسية هي : وجود هيئة نيابية منتخبة ذات سلطة فعلية ، وتأقيت مدة العضوية في الهيئة البرلمانية ، وتمثيل النائب للأمة بأسرها ، واستقلال الهيئة النيابية عن الناخبين[2].

ويمكن تلخيص خصائص الديمقراطية في نقاط عدة أهمها [3]:

١- أن الديمقراطية تسعى للخروج بأفضل نظام عملي

٢- تعمل الديمقراطية على تحقيق الحد الأعلى من الحرية الممكنة

٣- تعتبر الديمقراطية عاملاً وسبيلاً للنمو البشري .

٤- كما أنها أي الديمقراطية تعمل على حماية المصالح الشخصية .

ويؤكد منظرو الديمقراطية من لوك إلى روسو إلى توكفيل ، أن الديمقراطية لم تكن تكتفي بطرح المساواة بالحقوق بصورة تجريدية ، بل أنها كانت تدعو إلى المساواة على سبيل مكافحة التفاوتات والاجحافات القائمة ، لا سيما التي تحول دون الوصول إلى مراكز القرار العام [4] .

- وبعد هذه الإطلالة السريعة على مفهوم الشورى والديمقراطية ، في هذا المبحث ، خلصنا ألى أن اختلاف الحقوق والحريات العامة في الشورى عنها في الديمقراطية المعاصرة ، من حيث أن في الشورى تتحول هذه الحقوق إلى

---

[1] -روبرت دال – مرجع سابق –ص١٤٤.

[2] -د-عبد الغني بسيوني عبد الله – مرجع سابق – ص٢٠٨.

[3] -روبرت دال – مرجع سابق – ص١٤٤ وما بعدها .

[4] -آلان تورين – مرجع سابق –ص٣٥.

واجبات اجتماعية ودينية ، بما يحقق المقاصد الشرعية ومصلحة الفرد والجماعة شــريطة عــدم طغــيان أحد الجانبين على الآخر كما أن هذه الحريات موصوفة ومقــيدة بضــوابط من الشريعة خاضعة لتقلبات الأهواء ، ويترتب على ذلك أنها تحكم تصرفات الأمة ورغباتها .

بيــنما يلاحظ في الديمقراطية المعاصرة أنها تغلب الجانب الفردي ، بحيث تكون هذه الحــريات والحقوق مطلقة لا يحدها إلا ضابط عدم الإضرار بالغير في حدود القانون ... وهــذا الأخير يمكن تعديله بسهولة كما أنه متفاوت من بلد إلى آخر ، بحيث يكون الفعل محرماً في بلد ، بينما نجده مسموحاً به ولا تحريم عليه في بلد آخر .

وبذلــك تصبح الحقوق والحريات في الديمقراطيات المعاصرة قيماً نسبية تتحكم فــيها رغــبات ومــيول الأكــثرية [١]، وترتــبط الشورى بسيادة الشــريعة التي هي مصــــدرها ، بيــنما تعطي الديمقراطية السيادة للدولة ، وتعتبر سلطتها في التشريع الوضعي مطلقة لا تتقيد بمبادئ الشريعة [٢].

[١] -د-عبد الحميد إسماعيل الأنصاري – مرجع سابق –ص٤٢٨.

[٢] -د- توفيق الشاوي – مرجع سابق –ص١٢.

المبحث الثاني : الديمقراطية في اليمن

لقد بدأت اليمن منذ ١٩٦٢م مرحلة جديدة في حياتها السياسية المعاصرة ، بعد إعلان الأهداف الستة للثورة والتي تضمن الهدف الأول منها : إقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق بين الطبقات ، كما تضمن الهدف الرابع : إنشاء مجتمع ديمقراطي عادل ، مستمد أنظمته من روح الإسلام [١].

إلا أن قيادة الثورة انشغلت بتثبيت دعائم النظام الجمهوري خلال السنوات السبع الأولى من عمر الثورة عبر حروب شرسة مع فلول الملكية المبادة ، ولقد كانت أول محاولة بصدور أول دستور مؤقت في تاريخ ٨ مايو ١٩٦٣م ، ثم إنشاء المجلس الوطني في العام ١٩٦٧م الذي عمل على إصدار الدستور الدائم عام ١٩٧٠م ، والذي نصت المادة الأولى منه على أن " اليمن جمهورية شوروية مستقلة " وتم بناء على ذلك لإجراء انتخابات تشريعية أفرزت أول مجلس نيابي في العام ١٩٧١م وهو مجلس الشورى الذي بلغ عدد أعضائه "١٥٩" عضوا ، غير أنه وبسبب الصراعات السياسية في الفترة التي أعقبت ذلك واستشراء الفساد المالي والإداري ، ولأن الديمقراطية لا تنمو ولا تزدهر في مثل تلك الأجواء ، فقد تم مع مجيء حركة ١٣ يونيو التصحيحية في العام ١٩٧٤م تجميد مجلس الشورى وتعليق الدستور الدائم بحيث استبدل بإعلانات دستورية [٢].

وبالرغم من أن بعض الصيغ النظرية التي احتواها الدستور وبعض الوثائق الأيدلوجية، كانت تؤكد على نوع من المشاركة السياسية والاجتماعية للمجتمع اليمني مما يضمن للفرد حريته وآدميته ، لكن الممارسة عموماً كانت متواضعة وكانت مخيبة للآمال [٣].

وكان عام ١٩٧٨م عصيباً في اليمن ، فقد عصفت رياح الاضطراب السياسي ، وصراعات السلطة بقوة في بنى الحكم اليمني ، فقبل سنة لقي الرئيس إبراهيم الحمدي حتفه في حادث غاشم ، ولم يكد يمضي العام حتى لقي خلفه الرئيس

---

[١] - أ-عبد الملك سعيد عبده / البعد الديمقراطي للوحدة اليمنية / مجلة الثوابت / العدد /٦ يونيو ١٩٩٦م / ص٣.

[٢] - عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق - ص١٧.

[٣] - أ-عبد الملك سعيد عبده - مرجع سابق ص٨.

أحمـد حسـين الغشمي مصرعه في حادث الحقيبة الدبلوماسية القادمة من عدن وبعد يوميـن مـن حـادث صنعاء قتل في عدن الرئيس الجنوبي سالم ربيع علي ، وساد الاضـطراب ربوع البلاد ، وفقد المواطن العادي الأمل في أن تقوم قائمة لهذه الدولة التـي يـتراجع نفوذها وهيبتها إلى أسـوار العاصمة ، وتراجع السياسيون المجربون من المواجهة ، وكان منصب الرئاسة يفزع كل الشجعان[1].

وفـي يونيو استدعي المقدم علي عبد الله صالح قائد منطقة تعز إلى صنعاء وقام فـي ١٧ يولـيـو ١٩٧٨م مجلـس الشـعـب التأسيسي الـذي تحـول إلى جمعية تأسيسـية ، بانـتخابه لمنصب رئيس الجمهورية ، وكانت هذه المرة الأولى منذ ثورة ١٩٦٢م التي يقيم فيها رئيس دولة في صنعاء في ظروف شرعية [2].

إذاً فـي ظل هذه الأجواء الجد معقدة هذا الرئيس كيف ينظر للمفهوم الشوروي والديمقراطي ؟! وكيف تم ملئ هذا الفراغ السياسي على الساحة ؟!

هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا المبحث .

---

[1] – أ-ناصر الدين النشاشبي / اليمن ذلك المعلوم / عرض صحيفة ٢٦ سبتمبر / العدد /٨١٢ تاريخ ١٦-٧-١٩٩٨م.

[2] – جمال فاضل / عرض العربية السعيد منذ القدم إلى عهد علي عبد الله صالح مرجع سابق ص٦.

المطلب الأول : التدرج الديمقراطي ٧٨-٨٩م

تـــارة يكون الفكر والمفكرون هم الأعلون ، وهم الذين يشكلون الواقع السياسي حســب إرادتهــم ومقولاتهم ، وتارة تكون الوقـــائع المـــادية هـــي الحقيقة وسيـــدة المـــيدان ، وكلمـــا كان الفكر لصيقا بالواقع نابعاً منه ومتفاعلاً معه ، كان أقرب إلى الفكـــر العلمـــي ، وربـــط الفكـــر بـــالواقع هـــو المحـــك العملي للحكم على الأفكار والنظريات[١] .

" مـــنذ أن ألقـــت الأقـــدار على كاهلي حمل أمانة قيادة الأمة ، وجدت نفسي مشـــغولاً بجملة من الهموم التي كان في مقدمتها خطورة ترك الساحة خالية من فكر وطنـــي ، وفي فراغ سياسي نظراً لأن ذلك الفراغ كان يشكل ثغرة لا نأمن معها من تسرب أفكار الآخرين برمتها على ما في ذلك من مخاطر ، ولكم كان يحز في نفسي رؤيـــة مجامـــيع مـــن أبناء اليمن تمزقهم الخلافات الطاحنة جراء الانحياز لهذا الفكر الدخـــيل أو ذاك ، بل لكم كان يشق علي أكثر أن ينهي التأثر الفكري ببعضهم إلى حد أفضى إلى التبعية لجهات دولية ، والتخلي عن ولائهم الوطني لليمن أرضاً وشعباً"[٢] .

بهـــذا الوضـــوح يشرح لنا الرئيس صالح الحالة السياسية البائسة على الساحة اليمنـــية فـــي بدايـــة تسلمه السلطة ، وبـــدأ السعي لكـــي يحقق انتصـــار التلاحـــم الوطني ، وتقديم جبهة موحدة .

"كانـــت إقامة التعددية الحزبية مباشرة في تلك المرحلة خطأ فادحاً ، في بلد لا يوجـــد فيه تقليد ديمقراطي ، ولم يمارس فيه الانتخاب العام أبداً ، لم يكن ينبغي حرق المـــراحل بشـــكل غير مسؤول ، ولم يكن أمراً جدياً أن نقترح كما فعل البعض إقامة نظـــام الأحـــزاب فـــوراً ، لأن ذلـــك كان سيؤدي إلى الانقسام والشلل والبلبلة ، كان يتوجـــب علـــى عكس ذلك تجميع القوى الحية للأمة ، وبخاصة التشكيلات السياسية والنقابـــية داخـــل حـــركة واسعة الانفتاح ، تستطيع أن تختبر أول شكـــل للانتخاب العـــام ،هـــذا مـــا فعلناه بتأسيس المؤتمر الشعبي العام ، فتح ذلك الطريق إلى حياة

---

[١]- د/ إبراهيم أبراش – تاريخ الفكر السياسي – شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط ١٩٩٠ –ص٣-٢٠-٣٢.

[٢]- ناصـــر الديـــن النشاشـــيبي– اليمن ذلك المعلوم – عرض صحيفة ٢٦ سبتمبر – العدد ٨١٢ لعام ١٦ يوليو ١٩٩٨م من كلمات الرئيس .

ديمقراطــية تبدأ مع انتخابات المجالس المحلية للتطوير التعاوني في العام ١٩٨٥م ثم في يوليو ١٩٨٨م مع الانتخابات البرلمانية للاقتراع العام "[1].

إذن هذا هو الإطار الذي اختطه الرئيس للتدرج الديمقراطي.

الفرع الأول : القنوات الديمقراطية

أولاً : لجنة الحوار الوطني ١٩٨٠م :

" أيها الاخوة المواطنون : إن الديمقراطية التي نؤمن بها .. هي ضرورة ماسة لإعطاء المواطنين حقوقهم الطبيعية التي حرموا منها طويلاً .. وانطلاقاً من ذلك كان قــرارنا بتوســيع صلاحيات مجلس الشعب التأسيسي وزيادة عدد أعضاءه من ذوي الكفاءات العلمية والعملية والعناصر الوطنية المخلصة "[2].

بعــد أن إصــدر الإعــلان الدستوري الثالث عام ١٩٧٩م والخاص بتوسيع اختصاصـــات مجلــس الشــعب التأسيسي وزيادة عدد أعضائه ،وإيماناً منه بتوسيع المشــاركة الشــعبية في صنع القرار السياسي [3]، اختار الرئيس حلاً واقعياً هو خلق نوع من التجمع السياسي هدفه في حينه تشكيل لجنة حوار من القوى السياسية ، حيث تســتطيع كــل الأحــزاب الناصــرية والبعثــية والإخــوان المسلمون والاشتراكيون والليبراليون ، والمحافظون والدينيون أن تعبر عن رأيها وتعمل به معاً [4].

وعــندئذ صــدر القرار الجمهوري رقم ٥ لسنة ١٩٨٠م الذي بموجبه أنشئت لجــنة موســعة للحوار الوطني تضم المثقفين والمفكرين وأعضاء من مجلس الشعب التأسيســي ، وبقــية الفــئات وقطاعات الشعب ، بحيث مثلت اللجنة مختلف التيارات السياســية على الساحة اليمنية ، وقد تولت اللجنة مشروع الميثاق الوطني ، ولقد نص القــرار الجمهــوري على أن تقوم لجنة الحوار برفع الصيغة التي يتم الوصول إليها

---

[1] – جمال فاضل – مرجع سابق– ص٦– من كلمة للرئيس .

[2] – من خطابه – المجلد الأول – ص٧٠–٧١.

[3] – عشرون عاماً من العطاء –مرجع سابق –ص١٨.

[4] – جمال فاضل – مرجع سابق – ص٦.

وبلورتهـا فـي مضـمونها النهائي لمشروع للميثاق الوطني إلى الأخ الرئيس تمهيداً لطرحه على مؤتمر شعبي عام [1].

ثانياً : الميثاق الوطني ٨٢م:

" لقـد كـان فـي طليعة همومي ، منذ الأيام الأولى لتحملي أمانة قيادة شعبنا المؤمـن الصـادق أن أعـثر على صيغة عملية تتفاعل مع مبادئه وقيمه ، وأهـداف ثورتـه ، إن تاريخنا مرجع لا نظير له ، إذا حـاولنا أن نستقي مـنه مـلامح شعبنا وأصـالته ، ونستنبط من خلال هذه الملامح توجهه الرائد نحو المستقبل ، ثم إن لقاء واحـداً ، مـع شـريحة مـن أبناء شعبنا ، تكافئ قـراءة ألف صفحـة في كـتاب الـتاريـخ ، وهـل التاريخ إلا أشخاص تتحرك على مسرحه في أدوار غير مدونة ؟ وهؤلاء هم الذين يصنعون الحياة "[2].

ويضيف الرئيس واضعاً ملامح المشروع السياسي المجتمعي قائلاً :

" إن الميـثاق الذي يجب أن تعده كل القوى المخلصة الوطنية ، من الضرورة أن يكـون معـبراً بصـدق عن طموحاتنا المشروعة ، وعن أهدافنا الوطنية ، وعن مسـيرة البـناء والـتقدم التي ننشدها والحقوق والواجبات التي يجب على كل منا أن يلـتزم بهـا بحيث يصدر هذا الميثاق الوطني عن قناعة تامة من أبناء الشعب جميعاً ومـن القيم المرتبطة بامتلاك شعبنا الوضوح في المبدأ والهدف والمسيرة منطلقاً من إيمانــه بـالله وتمسـكه بعقيدته الإسلامية وأهداف ثورة ٢٦ سبتمبر المجيدة ورسوخ ولائه الوطني ، ووحدته الوطنية واحتفاظه بشخصيته وهويته وذاتيته الثقافية " [3].

هـذا الأسـلوب الجديـد للرئيس ، فتح المجال أمام المواطنين كافة للمشاركة والإسهام في الإطار النظري للعمل السياسي ، عبر المناقشة والجدل ، والفهم والإفهام ليكون قناعة جماهيرية متكاملة .

وقـد استغرق إعداد مشروع الميثاق الوطني ما يقارب العامين على الرغم من العمـل والجهـد المتواصلين من قبل اللجنة ، وقد قامت هذه اللجنة بتوزيع استمارات

---

[1]- عشرون عاماً من العطاء –مرجع سابق –ص١٩.

[2]- من خطابه / الميثاق الوطني / مطبوعات المؤتمر الشعبي العام .

[3]- من خطابه بعيد الثورة السابع عشر – عشرون عاما من العطاء – مرجع سابق – ص١٩.

الاستبيان على فئات الشعب من مختلف المستويات ، والتقت بالجماهير وحاورتها واستأنست بوجهة نظرها ، من خلال المؤتمرات الشعبية المصغرة ، ودرست آراءها بكل عناية وحرص ليكون هذا المشروع منطلقاً من عقيدة الشعب وأصالته ، بحسب توجيهات القائد ، محققاً لأهداف ثورته المظفرة ومعبراً عن تطلعاته وطموحاته ، ثم قامت برفع هذا المشروع " الميثاق الوطني " إلى الرئيس مرفقاً بتقرير شامل يوضح كل الخطوات التي قامت بها اللجنة والحوارات التي أجرتها ، ولم يتوقف الأمر عند ذلك ، بل رأت القيادة أن تتوج ذلك العمل الطويل بعقد مؤتمر شعبي يمثل كل فئات الشعب وقطاعاته ، حيث صدر القرار الجمهوري المؤرخ في ٣١ مارس ١٩٨٢م بشأن تكليف لجنة الحوار الوطني بالتحضير للمؤتمر الذي عقد في الفترة ٢٤-٢٩ أغسطس ١٩٨٢م، وقد كان إقرار الصيغة النهائية للميثاق الوطني من أهم مقررات هذا المؤتمر وأعظمها على الإطلاق ، وتطرق هذا الميثاق إلى مسألة الديمقراطية مؤكداً على أنها الضمانة الأساسية لحماية الحريات ولقيام علاقات سوية متطورة بين مؤسسات الحكم وبين الشعب والدولة وبين الفئات الشعبية وبين المواطن والوطن [١] .

وعن الهدف لهذا الميثاق الأسمى يوضحه لنا الرئيس قائلاً :

" لقد قصدنا من الميثاق الوطني أن نبلغ الإنسان اليمني أقصى حدود الحرية ، وأنبل مفهوم للكرامة "[٢] ، ويضيف معبّرا عن الديمقراطية :

" إن الظروف التي غابت فيها الديمقراطية عن الحياة السياسية في اليمن ، هي ظروف غير طبيعة ارتبطت دائماً بغياب الاستقرار والتنمية ، وأحياناً بغياب الوحدة"[٣]

وبهذا أظهر الحكم قدرة على استيعاب الواقع والاستفادة من التاريخ ، وأبان عن عمق معرفي للتاريخ مستخلصاً منه العبر والدروس ، ومدركاً لحقيقة الازدهار الحضاري القديم ، فعندما تراجع العمل بها (أي الشورى) حلت الدويلات محل الدولة المركزية والقبائل المتصارعة محل المجتمع المتماسك ، واختزلت هذه الحقيقة في الميثاق الوطني في أن الشعب اليمني لم يصنع

---

[١] - عشرون عاماً من العطاء – مرجع سابق – ص١٩-٢٠.

[٢] - سنوات من برق – عبد الرزاق فرفور – مرجع سابق-ص٦٨.

[٣] - من حديثه لمجلة الحسام اللبنانية ٤-٧-١٩٩٠م المجلد ١٠-ص٨٠.

حضـــارته القديمـــة إلا في ظل الاستقرار والأمن والسلام ، ولم يتحقق له ذلك إلا في ظل حكم الشورى والمشاركة الشعبية [1].

واصبح هذا الميثاق بمثابة عقد اجتماعي بين مختلف القوى والفئات الاجتماعية وقوى وشـــرائح الشعب لتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي تعزيزاً للوحدة الوطنية حتى تتظافر الطاقات والجهود من أجل بناء اليمن الجديد .

ثالثاً : **المؤتمر الشعبي العام ٨٢م** : يقول الرئيس :

" إن المؤتمـــر الشعبي العام لن يكون حزبا طبقياً ، أو فئوياً توجهه وتسيره فئة متميزة من الشعب ، بل هو إطار وتجمع شعبي لكل أبناء الشعب اليمني "[2].

" الإخوة أعضاء المؤتمر الشعبي العام .. تحية طيبة .. إن هذا المؤتمر والممارسات الديمقراطية التي نعيشها ، هي نتيجة حتمية للممارسات التي سبقت العمل الديمقراطي وهـــي ممارســـة انـــتخاب الهيئات الإدارية للتعاونيات وللاتحاد العام للتعاون الأهلي للـــتطوير أيضاً ، فقد كانت تأكيداً للممارسات الديمقراطية وخلال الأعوام الماضية تم إنشـــاء المجـــالس البلدية وانتخابها بطريقة حرة وديمقراطية ، كما تم إنشاء الجمعيات الزراعـــية والـــنقابات واتحـــاد طـــلاب اليمن وعدد من النقابات والجمعيات الحرفية والمهنـــية وهذا يعتبر توسعاً لقاعدة المشاركة في الحكم ويأتي مؤتمركم اليوم من ألف عضو من خيرة أبناء الشعب من الذين حازوا على ثقة المواطنين "[3].

إذن أصـــبحت الديمقراطـــية الفتـــية مـــن خلال هذه المنافذ قادرة على الفعل الديمقراطـــي والمشاركة الشعبية ، حيث مثل إنشاء المؤتمر الشعبي نقلة شمولية على طريق الممارسة الديمقراطية ، وصدر القرار الجمهوري رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢م بقيام المؤتمـــر الشعبي العام وتحديد عضويته بألف عضو يتم انتخاب ٧٠% منهم ، وتعيين ٣٠% مـــن قبل الدولة ، وحدد القرار الجمهوري رقم ٥٤ لعام ١٩٨٢م مهام المؤتمر الشـــعبي العـــام ومـــن أبرزهـــا : إقـــرار الميثاق الوطني وتحـــديد أسلوب العمـــل لتطـــبـــيق الميـــثاق الوطنـــي ، وعقـــد المؤتمر الشعبي العـــام أول دورة لـــه فـــي

---

[1] - النشاشيبي – مرجع سابق – ص٧.

[2] -من خطابه – عبد الرزاق فرفور – مرجع سابق –ص٥٨.

[3] -من خطابه في الجلسة الختامية للمؤتمر الشعبي ٣١-٨-١٩٨٢م-المجلد الثاني ص٢١٠.

أغسطس ١٩٨٢م ، وبعد عامين انعقدت الدورة الثانية للمؤتمر في أغسطس ١٩٨٤م ، كما انعقدت الدورة الثالثة في أغسطس ١٩٨٦م بعد أن تم انتخاب ممثلي المواطنين في عضويته في كل مراكز الوحدات الإدارية في الجمهورية ، ومن خطاب الرئيس في الجلسة الافتتاحية قال : "المؤتمر الشعبي العام قد أكسب العمل السياسي في بلادنا خصوصيات متميزة ، وأعطاها دفعاً أقوى نحو المزيد من العطاء والرسوخ ، وعزز طموح الوحدة الوطنية لشعبنا التي هي أساس كل النجاحات التي تشهدها بلادنا في مجالات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنموي وغيرها " ، وانعقدت الدورة الرابعة للمؤتمر الشعبي العام في الفترة ١٢-١٥ نوفمبر ٨٨م وقد تميزت هذه الدورة بالنقاش الديمقراطي الواضح حول مختلف القضايا [١].

من الواضح أن إيجاد إطار سياسي وطني تجتمع تحت مضلتة كل القوى الوطنية مثل أحد الهموم الرئيسية للرئيس صالح فالتفت تحت مضلة المؤتمر الشعبي العام التيارات المختلفة من الإسلاميين إلى الماركسيين ، وأصبح تنظيماً وسطاً غطى مساحة واسعة من يسار اليمين إلى يمين اليسار [٢].

رابعاً : انتخاب المجالس المحلية ١٩٨٥م :

تبرز لنا الأهمية لدور المجالس المحلية عبر هذا الإيضاح للرئيس :

" ... حيث أكدنا على أهمية ترجمة مبدأ ديمقراطية التخطيط بهدف أن يسهم الشعب برأيه وبأفكاره وملاحظاته في صياغة خطته الجديدة عبر المجالس المحلية للتطوير التعاوني والمؤسسات الشعبية الأخرى ، وبحيث يكون رأي الشعب هو الذي يحدد الأهداف العامة للخطة الخمسية الثالثة التي يتعين أن تكثف كل الجهود الشعبية والرسمية من أجل إنجازها تحقيقاً لمبدأ ديمقراطية التنمية وشموليتها إعداداً وتخطيطاً وتنفيذاً ومردوداً بإذن الله "[٣].

ووفقاً للعديد من الفعاليات التعاونية والشعبية التي استهدفت تقويم التجربة التعاونية ونتائجها حتى نهاية العام ١٩٨٤م ، واستناداً إلى المحددات الفكرية

---

[١]- عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق - ص٢٠-٢١.

[٢]- النشاشيبي - مرجع سابق-ص٧.

[٣]- الخطابات والأحاديث / المجلد ٧و ٨ ص٢٧ .

والنظرية للميثاق الوطني ، في ظل مبدأ الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية ، صدر القانون رقم ١٢ لعام ١٩٨٥م الخاص بإنشاء المجالس المحلية للتطوير التعاوني كأساس متطور للممارسة الديمقراطية[1]. وانطلقت انتخابات الهيئات الإدارية للمجالس المحلية في الأيام ٥-٦-٧أكتوبر ١٩٨٥م . طبقاً للمادة "٥" من القانون ، وأسفرت نتائج الانتخابات عن فوز ١٨٢٣ عضواً في الهيئات الإدارية للمجالس المحلية وعددها ٢١٣ مجلساً وأكد الرئيس أن مهام الهيئات الإدارية للمجالس المحلية لا تنحصر على ترميم مدرسة أو بناء فصل أو شق وصيانة طريق ، بل إن مهام رئيس المجلس المحلي مثل رئيس الحكومة المحلية ، يتحمل مسئوليته في عملية جمع الشخصيات الاجتماعية والدينية ، والخيرية في المنطقة للتشاور وفي حل قضايا المنطقة ، باعتبار أن مسئولية بناء اليمن الجديد تقع على عاتق جميع أبناء الشعب اليمني ، وقد مثلت هذه الانتخابات اكتمالاً لبنيان المجالس المحلية للتطوير التعاوني [2].

وأبرز سمات الديمقراطية في الوظيفة التعاونية تمثلت بمميزات أساسية عند التطبيق أهمها الآتي [3]:

١- تطبيق سياسة مفتوحة مرنة قائمة على المبادئ الديمقراطية العامة الواضحة والمفهومة عند الغالبية العظمى من السكان ، وتطبيق هذه السياسة جعل الديمقراطية التعاونية قادرة على متابعة العديد من الظواهر الاجتماعية وإيجاد الأساليب الملائمة للأشكال الديمقراطية المساهمة في تعزيز مسار المجتمع الديمقراطي.

٢- الاستناد إلى القاعدة الشعبية باعتماد أسلوب الحوار الهادف لتوطيد الحقائق ، وتثبيتها والتقاط الأفضل منها وبذل الجهود الجادة لخلق التفاعل وتعميق الروابط بين القيادة والقاعدة عبر التواصل المستمر بينهما ، والمتمثل في النزول الميداني والالتقاء بالناس ومعرفة ما عندهم وإيصال المعلومات

---

[1]- عبد الرزاق فرفور - مرجع سابق-ص٨٢-٨٣.

[2]- عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق- ص٢١ .

[3]- عبد الرزاق فرفور - مرجع سابق- ص٨٣-٨٤ .

إلـــى الجهات المسئولة عن تسيير الأعمال أو الإشراف عليها لتكون على علم بكل ما هو جديد وجدير بالاهتمام .

٣- اتــباع أســاليب التهيــئة والإعـــداد لمســتلزمات العمــل المتوجهة نحــو المواطنين ، بهدف إسهامهم بنصيب وافر في صياغة القرارات السياسية التي ترتبط بحــياتهم وتحضــيرها وإصــدارها وتنظــيم المقدمات اللازمة لنقل المعلومــات إلـــى الجماهير من أجل ضمان مشاركة أفرادها بفعالية في البناء وضـــمان مشـــاركة أفـــراد الوحـــدة الإدارية وممارستهم حقوقهم في الإدارة والمراقــبة . ويأتي وصف الرئيس للانتخابات بشقيها الاقتصادي والسياسي : " إن الانتخابات جمعت بين شقين .. المشاركة في العمل السياسي من خلال المؤتمـــر الشـــعبي العام ، والمشاركة في العمل التنموي من خلال المجالس المحلــية للتطوير التعاوني ، فالانتخابات حققت خطوة إيجابية ليكون المجتمع الديمقراطـــي التعاونـــي الـــذي نص عليه الهدف الرابع من أهداف ثورة ٢٦ سبتمبر الخالدة .. حقيقة في واقع الحياة وليس مجرد شعار "[١].

خامساً مجلس الشورى ١٩٨٨م : يقول الرئيس :

" إن الـــنجاح الذي تحقق في عملية انتخابات مجلس الشورى التي تمت بتوفيق الله ورعايـــته وفـــي جـــو ديمقراطي حر ونزيه ، يجسد أصالة شعبنا الحضارية في الشـــورى ... وقـــد تحقـــق بذلك أكبر المنجزات وأعظم المكاسب الديمقراطية على طريق تعزيز وترسيخ قاعدة المشاركة الشعبية الحقيقية في صنع القرار السياسي وفي تحقيق مبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه "[٢].

وتحقـــيقاً لهدفـــه في خلق ظروف حياة ديمقراطية ، قد وضع قيد التطبيق في تجربة الانـــتخاب العـــام لبرلمان حقيقي أطلق عليه اسم مجلس الشورى ، ولقد وجه الدعوة لمجلـــس الشعب التأسيسي بتاريخ ٨ يونيو ١٩٨٧م للإعداد لانتخابات مجلس الشورى خـــلال العام ١٩٨٨م تطبيقاً لما جاء في الدستور وبناء على قانون الانتخابات الصادر

---

[١] - من خطابه المجلد الخامس ص٢١٠.

[٢] - من خطابه أمام مجلس الشورى بتاريخ ١٧-٧-١٩٨٨م المجلد ٧-٨-ص٤٠٧.

في ٢١ أغسطس ١٩٨٠م ، وتم الإعداد والإشراف على سير عملية الانتخابات بنجاح تام في شهر يوليو ١٩٨٨م [١] .

وقد أتت النتائج بمفاجئات عديدة ، وأجاب الرئيس على الذين أسفوا لسقوط المرشحين المقربين من السلطة " أنه عندما نختار التوجه نحو الديمقراطية يتوجب احترام قوانين اللعبة والقبول باحتمالات الانتخاب العام "[٢] .

يتأكد لنا هنا أنه أدرك قيمة الحرية في السياسة بأنها لا تقل عن أهمية الحرية في الاقتصاد والتجارة ، فأخذ يعيد النظر في الأساليب الدكتاتورية عن طريق انتهاج ممارسة ديمقراطية يمكن القول بأنها مرحلة متقدمة ، لا هي بالشمولية القائمة على طغيان الرأي الواحد والحزب الواحد .. ولا هي بالتعددية القائمة على الانتخابات البرلمانية والتداول السلمي للسلطة – إنها التعددية في إطار جبهوي ، انبثق عنها الميثاق الوطني كمحصلة للحوارات السياسية ، وما يترتب عليها من ولادة للمؤتمر الشعبي العام الذي شاركت فيه جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية في خطوة وإن كانت أقل من التعددية والعلنية المطلوبة ، إلا أنها بدأت جريئة ومتقدمة قياساً للظروف المحيطة، وكانت المشاركة السياسية شبه العلنية نهاية لمرحلة محكومة بلغة العنف والألغام والمدافع والبنادق .. وبداية لمرحلة سادت فيها العقلانية السلمية ، جهزت للدخول في أول انتخابات برلمانية توفرت لها الحدود الدنيا من النزاهة ، ونتج عنها انتخاب مجلس الشورى الذي أصبح فيما بعد جزءاً من أول برلمان للوحدة [٣].

---

[١]– عشرون عام من العطاء – مرجع سابق – ص٢١.

[٢]– جمال فاضل – مرجع سابق– ص٦.

[٣]– عبده محمد الجندي –١٧ يوليو في خارطة التاريخ المعاصر – صحيفة ٢٦سبتمبر العدد ٨١٢ – ١٦ يوليو ١٩٩٨م.

الفرع الثاني : في المفهوم الديمقراطي :

أولاً الديمقراطية و العدل الاجتماعي :

" و الديمقراطية تصبح قاصرة على تحقيق الأهداف المتوخاة من وراء تطبيقها ، حتى ولو كان كاملاً أو إلى أقصى حدود التطبيق ما لم يرافقها وجود العدل الاجتماعي ، الذي لا يبقى معه وجود لغني مترف بغير حدود أو إلى حد البطر أو السفه ، ولا لفقير طاو يكاد يموت من الجوع لأنه لا يكاد يجد ما يأكل أو يسد به الرمق ، والعكس صحيح هو الآخر ، لا قيمة للعدل الاجتماعي ما لم يقترن وجوده بوجود ديمقراطية حقه تجعل الشعب مصدر كل السلطات وصاحب القول الفصل في كل ما يتعلق بمصيره وقضايا وطنه "[1].

ورغم قصر هذه العبارة للرئيس ، إلا أنها تحمل أكثر من دلالة و أكثر من تفسير وتختزل في طياتها نقاشات دامت أجيالاً ، واستغرقت كتباً ومقالات عديدة .

ثانياً : الأمسيات الرمضانية :

" لقد كانت لي أيها الأخوة المواطنين لقاءات كثيرة وعديدة لا سيما خلال أمسيات شهر رمضان شملت عناصر وطلائع من مختلف قطاعاتكم وفئاتكم حيث ناقشنا واستعرضنا مع كل من التقيت بهم كل قضايانا المصيرية والحساسة كقضية الديمقراطية وقضية العدل الاجتماعي وقضية الوحدة ، علاوة على كثير من القضايا الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات بعض أجهزة الدولة أو المؤسسات الشعبية "[2].

" وجعلنا من أمسياته المباركة تظاهرة ديمقراطية هامة جسدتها لقاءاتنا الحية مع كل قطاعات الشعب وفئاته ومسئولي الدولة والحكومة وحواراتنا ومناقشاتنا الحرة الصريحة لكل قضايا الشعب والأمة ولكل هموم العمل الوطني في سبيل بناء الحاضر المشرق وتأمين المستقبل الزاهر لبلادنا "[3] .

---

[1] -من خطابه بمناسبة عيد الفطر في سبتمبر ١٩٧٩م – المجلد الأول ص٦٠.

[2] -من خطابه بمناسبة عيد الفطر في سبتمبر ١٩٧٩م-المجلد الاول ص٦١.

[3] - من خطابه بمناسبة عيد الفطر في سبتمبر ١٩٧٩م-المجلد الاول ص ٢٢٧.

ثالثاً : الخطوة خطوة :

" عن انطلاقنا أيها الأخوة المواطنون في طريق الديمقراطية لا رجعة فيه وكلما أنجزنا خطوة كان علينا أن نقطع خطوة أخرى " [1].

" إذا كان الانتخاب العام لهيئات التعاون الخطوة الأولى على طريق تمكين الشعب من ممارسة حقوقه في اختيار من يمثله في قيادة العمل التعاوني ، فإن الانتخاب العام للمجالس البلدية الذي جرى في الشهر الماضي كانت الخطوة العريضة الثانية على نفس الطريق ، وإننا لعازمون ومصممون ومواصلون المسيرة تتويجاً للخطوات الديمقراطية التي خطوناها حتى الآن "[2].

رابعاً : الإيمان بالحوار

" أود أن يكون واضحاً في المقام الأول أنني كشخص أؤمن بأن الحوار هو الأسلوب الأمثل لحل الخلافات وحسم النزاعات وحل المشاكل ، ومن ثم يتبين أن حرصنا على ممارسة الحوار مع كل الفئات والقطاعات الوطنية هو بدافع الاقتناع وليس بدافع من الضرورة أو الاضطرار وحوارنا لا يقتصر على فئة أو جماعة إنما يشمل الجميع " [3].

" أنتم في السابق تطالبون بحوار مع القيادة ، وبأنها تفتح حواراً ديمقراطياً ، ونحن الآن نطالب من الشعب الحوار الديمقراطي مع القيادة السياسية "[4] ، لعل ما يقصد الرئيس حين يتحدث عن الحوار ، هو معناه ومفهومه المندمج المتكامل كوسيلة وغاية ، كوسيلة حين يرتبط خيط الاتصال بين الحاكم والمحكوم ويسعى إلى الوصول بها إلى الاتفاق والتراضي حول ما يهمها ، ولحل مشاكلهما وخلافاتهما . ويجسد الترابط الدائم المنسجم بينهما ، وكغاية حين يعني أن العلاقة بينهما لم تعد قائمة على منطق القوة بل على تحكيم الرأي معطياً

---

[1] – من خطابه – المجلد الأول ص٩٠.

[2] – من خطابه – المجلد الأول ص٥٢.

[3] – من خطابه – المجلد الأول ص١١٣.

[4] – من خطابه – المجلد الأول ص١٤٤.

بذلك الدليل على بلوغ طرفيها النضج والوعي السياسي اللازم لاستقرار المجتمع وتحقيق أهدافه من تقدم وتطور .

خامساً : الزيارات الميدانية :

تحقيقاً لسياسة الباب المفتوح يقول :

" أيها الأخوة أؤكد لكم دائماً على أهمية مواصلة الزيارات الميدانية والالتقاء بالمواطنين وتلمس قضاياهم وتطلعاتهم وإشعارهم بالمكاسب الحقيقية التي توفرها الدولة لهم ،وذلك لأن هذه الزيارات تفيد المسئول نفسه كما تفيد المواطن لأنها تعرف المسئول ما يجب عليه أن يعمله وما هي المهام العاجلة التي يجب أن يعجل بتنفيذها ... ، ولهذا فإن على المسئولين أن لا يعدوا المواطنين بأشياء خيالية ... وأن عليهم سرعة تنفيذ وثائق الوعود السابقة ، لأن ذلك من أخلاقيات وأساسيات المسئولين في بلادنا اليوم ، التي لم تعد محصورة على المكاتب لأن شعبنا يحتاج منا الجهد الكبير والعناء البالغ ... وأن يتواكب العمل السياسي الداخلي بأعمال البناء والتشييد والتطوير "[1].

" نحن نزور محافظة إب ضمن زياراتنا الميدانية التي اخترناها لكل مسئول أن يذهب إلى الجماهير الشعبية إلى كل منطقة وإلى كل قرية لتكسير طوق العزلة والسور الذي كان بين القاعدة والقمة "[2].

" ... فإذا لم نستمع منكم دائماً فإننا لا نقدر أن نحقق شيئاً ولا نستطيع إصلاح الخطأ القائم الذي تمارسه السلطة "[3].

سادساً : الحرية حق وواجب :

" نؤكد بأن مفهومنا للحرية والديمقراطية يجب أن يكون على أساس أنه حقوقاً وواجبات ، وليست حقوقاً وامتيازات "[4].

---

[1] – من خطابه – المجلد الأول ص١٨٠.

[2] – من خطابه – المجلد الأول ص١٨٢.

[3] – من خطابه – المجلد الأول ص١٨٣.

[4] – من خطابه – المجلد الأول ص١٤٤.

" الحـــرية سواء الفردية أو العامة ، لا تعني الانفلات أو الفوضى أو التسيب إذ بقدر مـــا تســـتوجب علينا كسلطة توفير العديد من الحقوق والضمانات سواء للمواطنين أو للشـــعب بصـــــورة عـــامة فـــإنها تفرض علينا التزامات ومسئوليات لا بد لهما من التقيد بها" [1].

" إن مفهومـــنا للـــثورة هـــــو الحـــرية ... بلا فوضى ولا عبودية ، والديمقراطية المعاشه ، لا الشعارات الزائفة ، والسلام لا الحرب " [2].

سابعاً : ديمقراطيتنا يمنية التوجه والممارسة :

إن ديمقراطيتـــنا يمنـــية الـــتـــوجه والممارســـة وهي ليست متأثرة بالغرب أو الشـــرق ، ولكـــنها تنـــبع من خصوصيات شعبنا وطبيعة واقعـــه ... فلكـــل شعـــب خصـــوصـــــياته فـــي ممـــارسة حقه الديمقراطي ، ونحن نمارس حقنا الديمقراطي بالشكل الذي نراه مناسباً لشعبنا"[3].

[1]- من خطابه – المجلد الأول ص٩.

[2]- من خطابه – المجلد الأول ص١٩.

[3]- من خطابه – المجلد التاسع ص١٩٣.

المطلب الثاني : التطور نحو الديمقراطية ٩٠-١٩٩٩م

إن عملـية الديمقراطـية في اليمن تكشف يوماً بعد يوم تنامي وازدياد وتوسع مشـاركة جماهـير الشـعب اليمني في إدارة شئون حياتها بنفسها على طريق تحقيق مشـاركتها الواسعة حكم نفسها بنفسها عن طريق تشكيـل القرار السياسي في البلاد [١]، وهذه العملية قياساً لظروفها الاجتماعية والثقافية والسياسية للمنطقة التي هي جزءاً منها ، تعتبر بمثابة أنموذج فريد سلوكاً وآراء [٢].

ورغـم ضـعف الـنمو الاقتصـادي ، وضعف التقاليد الديمقراطية في الحياة السياسـية اليمنية ، إلا أنه يمكن أن نسجل اندفاع اليمن نحو الديمقراطية خلال التسع السـنوات الماضـية يمثل إحدى السمات البارزة في مسار نهوضها الوطني الوحدوي الشامل .

إن اليمن تندفع بكل ما فيها من قوة وأعصاب إلى القرن القادم نحو الديمقراطية .. وهي تحاول أن تستجمع كافة قواها كي تبني حياتها الجديدة تحت ظل نظام وطني ديمقراطـي يحقـق للشـعب اليمني العدالة والحرية و الإخاء والمساواة على قاعدة الـتعددية السياسـية والحزبـية ، وفقاً لمبدأ حق حرية التنظيم السياسي الذي يؤمنه دستور الجمهورية اليمنية لكافة المواطنين [٣] .

الفرع الأول : الدعامات الديمقراطية :

" اقترنـت الديمقراطـية بالـتعددية السياسية والحزبية وحرية الرأي والتعبير وحـرية الصـحافة واحترام حقوق الإنسان ، وفتحت الأبواب واسعة أمام المشاركة الشعبية ، وتجسيد مبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه "[٤].

أولاً التعددية الحزبية :

تعـبر الحزبـية في أي مجتمع ديمقراطي عن وجود تعدد في الآراء والرؤى واخـتلاف فـي الاتجاهات والأيدلوجيات والبرامج ... ولقد شكلت الحزبية بمفهومها

---

[١]- سالم الحاج / رياح التغير الديمقراطي / صحيفة الميثاق / العدد ٨٧٧/ بتاريخ ١٧-٥-١٩٩٩م.

[٢]- يحي عبد الرقيب الجبيحي / التجربة الديمقراطية أبعاد ودلالات / صحيفة الميثاق / ١٧-٥-١٩٩٩م.

[٣]- نفس المرجع سالم الحاج.

[٤]- إضاءة -صحيفة الثورة - العدد ١٢٥٤٤ -بتاريخ ١٧ مارس ١٩٩٩م من كلمات الرئيس بعنوان إضاءة .

العصـــري فـــي إطـــار سياسي منظم ، حدده النهج الديمقراطي ، الحديث وجعل من الحزبـــية السياسية أداة ووسيلة شرعية للتداول السلمي للسلطة ، وحدد أيضاً وظائف مـــتعددة للأحـــزاب خـــارج الســـلطة تصـــب فـــي كـــل مـــا يرسخ ويخدم العملية الديمقراطية ، ويخدم المصالح العامة للمجتمع الديمقراطي ، والحزبية البناءة هي تلك التـــي تعترف في أعماق فكرها أنها جزء من المجتمع وليست المجتمع كله ، وأنها لا تمتلك الحقيقة كلها ، وإنها تعمل من المجتمع للمجتمع فقط في إطار الاعتراف بالآخر واحـــترام رأيـــه وفكره وفي إطار إيمان الجميع بثوابت عليا لا ينبغي المساس بها في أي حال كان [١].

وعقـــب إعـــادة تحقـــيق الوحدة المباركة ، والإعلان عن قيام الجمهورية اليمنية تم الإعـــلان عن قيام ٤٦ حزباً وتنظيماً سياسياً ، غير أن الملاحظ أن عدداً منها لم يكن ذا فعالـــية كبـــيرة في ممارسة دوره في العمل السياسي خلال تلك الفترة ، بل اقتصر التأثـــير الفـــاعل علـــى الأحـــزاب الـــثلاثة الكبيرة المتمثلة في المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح [٢].

وقـــد كفـــل الدستور حق التعددية السياسية في مادته ٣٩ كما صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ٩١م بشأن الأحزاب والتنظيمات السياسية وحقوقها وواجباتها .

كمـــا أن التعديل الدستوري الصادر في ١٩٩٤م قد نص في مادته الخامسة على الآتي :

- يقـــوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية ، وذلك بهدف تـــداول الســـلطة ســـلمياً ، ويـــنظم القانون الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظـــيمات والأحـــزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي ، ولا يجوز تسخير الوظـــيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين [٣].

---

[١] -علـــي محمـــد الخميسي / الحزبية ... والمفهوم المشوه – صحيفة ٢٦ سبتمبر – العدد ٨٤٤ بتاريخ ٤ مارس ١٩٩٩م.

[٢] -عشرون عاماً من العطاء – مرجع سابق –ص٢٣-٢٤.

[٣] – دســـتور الجمهوريـــة اليمنية – مطبوعات وزارة الشئون القانونية – مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر –ص٢-٣.

كما صدر بعد ذلك القرار الجمهوري رقم ١٠٩ لسنة ٩٥م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية [1].

وعن دور المعارضة يقول الرئيس :

" نعتبر المعارضة هي الوجه الآخر للحكم فالحكومة والمؤسسات لا تعالج أخطاءها إلا عندما تسمع الصوت الآخر ، والمعارضة هي الصوت الفاعل المستند إلى حقائق ، وغير ذلك فهي معارضة غوغائية ، فنحن نؤمن بالمعارضة المسئولة وليس معارضة المكايدة والتشهير والإساءة إلى الوطن ... والوطن يتسع للجميع وليس هناك فيتو على أي مواطن يمني في الخارج أو في الداخل باستثناء من شملتهم أحكام المحكمة وعددهم لا يتجاوز أربعة قادة مؤامرة الانفصال " [2] .

وفي رده على سؤال حول المخاوف على مستقبل الديمقراطية في اليمن يؤكد مجدداً تمسكه اللامحدود وإيمانه المطلق بهذا النهج جازماً :

" أكتب على لساني تقطع يدي ولا أوقع على قرار بالتراجع عن الديمقراطية والتعددية السياسية " [3].

ثانياً : حرية التعبير : إيماناً من الرئيس بأهمية حرية التعبير يقول :

نؤكد التزامنا بحرية التعبير وحرية الصحافة باعتبارهما يمثلان العمود الفقري في جسم الديمقراطية والحرية السياسية [4]. وتعتبر حرية التعبير ركناً مهم من أركان الحرية الشاملة للإنسان ، وبموجب هذه الحرية يستطيع الإنسان أن يعبر عن رأيه إزاء مختلف القضايا التي تهم وطنه وشئون مجتمعه ، وأن ينتقد نقداً بناءاً وإيجابياً

---

[1]- حزام عبد الله الذيب – التنظيمات الحزبية – اليمن ٩٧ التقرير السنوي – المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية – ص٤٤.

[2]- من مؤتمره الصحفي – صحيفة الثورة – العدد ١٢٧٣٨ – بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٩٩م.

[3]- من مقابلته مع صحيفتي الشرق القطرية والعربي المصرية ١نوفمبر ٩٤م – مجلد ١٤ ص٣١٣.

[4]- من تصريحاته لجريدة ٢٦ سبتمبر بمناسبة العيد الوطني ٢٢ مايو ١٩٩٩م – العدد٨٥٤.

بمـــا يقـــود فـــي اتجاه البناء لا الهدم والتطور والتقدم لا التخلف والجمود [1] ويضيف مخاطباً الإعلاميين :

" ... التبايـــنات فـــي الآراء مشـــروعة فـــي الساحة اليمنية ، والنقد البناء والمسئول مطلوب لتعزيز مسيرة الوحدة ومعالجة الأخطاء ، لكن النقد الهدام الذي يستهدف بنية الـــثورة لا يمكـــن قبولـــه "[2] ويشـــير الرئيس إلى الصفاء وإلى الموضوعية اللازمة للإعلام .

" على الإعلام أن يستفيد من أخطائه في الماضي ، والمرحلة تحتاج إلى موضوعية ، والإعلام رسالته الأخلاق وليس الشتائم " [3].

ولما كانت الصحافة هي الوسيلة الأكثر شيوعاً والتي من خلالها يعبر المجتمع اليمنـــي الديمقراطي أفرادا وجماعات وأحزاباً عن أفكاره وآرائه بالقول أو بالكتابة أو بالصـــور ، فقـــد صـــدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠م بشأن الصحافة والمطبوعات ولائحـــته التنفيذية والذي تم التأكيد فيه على حرية المعرفة والفكر والتعبير والاتصال والحصـــول علـــى المعلومـــات ، كما أكد على أن الصحافة المستقلة تمارس رسالتها بحـــرية فـــي خدمـــة المجـــتمع وتكوين الرأي العام ، والتعبير عن اتجاهاته بمختلف الوســـائل فـــي إطـــار العقيدة الإسلامية والأسس الدستورية للمجتمع والدولة وأهداف الـــثورة اليمنـــية وتعمـــيق الوحدة الوطنية ، وأن الصحافة حرة فيما تنشر وحرة في اســـتقاء الأنباء والمعلومات من مصدرها وهي مسئولة عما تنشره في حدود القانون [4] وعن ذلك تحدث الرئيس قائلاً :

" إن كـــل واحد يعبر عن رأيه ويتحدث ويتكلم لكن ليس بالكلام النابي والكلام البذيء والكلام غير المسئول ، لكن ينتقد الأشياء التي يجب أن ينتقدها لأنها غلط وليس على أســـاس خلاف بيني وبين شخص ... ولا بيني أنا ومنطقة ... ولا بيني أنا وعزلة ... ولا بينـــي أنـــا وحارة . أقوم أتعرض إلى أعراض الناس وإلى حقوقهم وإلى كرامتهم

---

[1] – عشرون عاما من العطاء – مرجع سابق–ص٢٥.

[2] – من كلمته في المهرجان الكرنفالي في عدن ٣٠ نوفمبر ١٩٩٤م – المجلد ١٤ – ص٣٥٢.

[3] – الخطابات والأحاديث للرئيس – المجلد ١٤ – ص٢٥٥.

[4] –عشرون عاما من العطاء – مرجع سابق–ص٢٦.

وإلـــى مقدساتهم وإلى مقدساتنا الإسلامية ، ونتعرض بهذا الأسلوب تحت اسم التعددية السياســية والحرية والديمقراطية ، لأن الحرية والديمقراطية متنفس عظيم ويجب أن نحافظ عليه بحيث لا يستغل استغلالاً سيئاً " [1].

وعقــب صـــدور هــذا القـــانون (قانون الصحافة) شهدت الصحافة اليمنية تطوراً ملحوظـــاً حيث زاد عدد الإصدارات الصحفية ، حيث أكد القانون على حماية حقوق الصحفيين والمبدعين وتوفر الضمانات القانونية اللازمة لممارستهم المهنة وحقهم في التعبير دون التعرض لأي مساءلة غير قانونية . وأشار الأخ الرئيس موجهاً وناصحاً رجال الإعلام :

" أريدكـــم أن تـــتحرروا مـــن عقـــدة الخوف ، وأن تكونوا صريحين وصادقين فيما تطـــرحونه معـــي حـــول كل الأخطاء والسلبيات ، لأن الأخطاء إذا أهملت فقد تسبب تـــراكمات " [2] وقد ظهر إلى جانب الصحف والمجلات الرسمية ، صحف ومجـــلات مؤسســـية ومـــهنـــية وحـــزبـــية وأهلـــية وتخصـــصية بلغ عـــددها أكثر من ٢٠٠ صحيفة ومجلة . إذا إن الكلمة أمانة ومسئولية الصحف أن تنشر الحقيقة الصادقة ولا شـــيء غير الحقيقة وحرية الصحافة ليست حرية الصراخ والبلبلة والقذف والتجريح والـــتهويل والتدمـــير والنفاق ، نحن مع الحرية بمداها الرحب ، وضوءها المشع في العقـــل كما أن مؤسسة الصحافة – لها كيانها بحكم الدستور والقانون ، والصحافة في خدمة المجتمع [3] وحين يعلن الرئيس عن اعتقاده وإيمانه بأن الحرية بمفهومها الواسع الشـــامل ، هـــي شـــرط قـــيام الدولـــة وعظمـــتها ، وحين يتحدث عن حرية التعبير بالخصـــوص ، غالـــباً مـــا يـــرافق إعلانه بالتأكيد على إن من واجب الدولة ضمان ممارسة هذه الحرية :

" الـــتوجه السياســـي هو احترام حقوق الإنسان واحترام الرأي والرأي الآخر ، مـــن حق الصحافة أن تقول كل شيء في إطار الدستور والقانون والثوابت الوطنية ، وأعـــتقد أنهـــا ظاهرة إيجابية إن حدث خطأ من الصحافة فيمكن اللجوء إلى القضاء ،

---

[1] -عشرون عاما من العطاء – مرجع سابق-ص٢٦.

[2] -من خطاب الرئيس في ٣ نوفمبر ١٩٩٤م المجلد ١٤ – ص٣٧٦.

[3]- أحمد عبد ربه العلوي – الصحافة التي نريد – صحيفة الثورة – العدد ١٢٥٤٨- بتاريخ ٢١-٣-١٩٩٩م .

عـــندما يــــوجد هـــناك صـــحـــف تسئ إلى الوطـــن وتسئ إلى عـــلاقات اليمـــن بجـــيرانها ، والمؤسف أن كثير من الصحف لا تستند على حقائق ... وهذا يتنافى مع الدستور ومع القانون ومع الثوابت الوطنية ، يؤسفنا أن صحافتنا تقول مثل هذا الكلام بـــدون حقـــيقة ، يعنـــي أنا أريد أن تكون صحافتنا مقبولة ، ومقبولة داخلياً وخارجياً تستند على حقائق "[1].

والإعـــلام المكتوب والمسموع والمشاهد سلاح ذو حدين فبقدر ما يكون وسيلة للبناء والـــرخاء والحـــوار وإشـــاعة السلام الاجتماعي فإنه يمكن أن يتحول إلى وسيلة بث مشـــاعر العـــداء والفرقة والحقد والكراهية . فاليمن لا يحتاج لمن يزمر لما هو سلبي وفاســـد ولا يحتاج أيضاً لمن يرى كل شيء سواداً في سواد تحت تأثير النظارة السوداء والتفكير الأكثر سواداً ، وحملة الأقلام هم ضمير الأمـــة[2].

إذا اشـــتملت هنا حرية التعبير الحرية / الموضوعية / الحقيقة ، والحرية هنا لا تعني الفوضـــى والتملص من المسئولية وتدخل السلطة في ميدان الإعلام ليس دائماً تطفلاً أو اســـتبداد بل له حسناته أيضاً فلا يقبل أي نظام مهما بلغ من الدمقرطة أو الليبرالية ، أن يترك الحبل على الغارب لوسائل الإعلام .

ثالثاً : الانتخابات النيابية ٩٣-١٩٩٧م

" الدستور والقانون وصندوق الانتخابات الحكم بين الجميع "[3].

تعتـــبر الانـــتخابات العامـــة ركن من أركان النظام الديمقراطي ، ولبنة في كل تطور ديمقراطي حقيقي ، فالسلطة السياسية التي تسمح بممارسة الانتخابات العامة كحق من حقـــوق المواطـــنة معناها أنها تشرك الشعب في صنع القرار السياسي بصورة تتلاءم مع مقتضيات العصر ومتطلباته .

ومـــع قـــيام دولة الوحدة واختيار النهج الديمقراطي التعددي وحرية الصحافة والقبول بمـــبدأ الـــتداول الســـلمي للسلطة ، شهد المناخ العام تنافساً حاداً تفاعلت معه مختلف المؤسسات الديمقراطية وبالاستناد لما جاء في الدستور من نصوص بشأن الانتخابات

---

[1]- من لقائه الصحفي – صحيفة ٢٦ سبتمبر ، العدد ٨٦٨ بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٩٩م .

[2] -عبد الله الصعفاني – جريدة الميثاق – العدد ٨٧٧.

[3]- من خطابه – المجلد ١٢ ص٣١.

العامـــة ، يمكـــن اعتبار الانتخابات العامة الشكل الرئيسي والأكثر أهمية نظراً لأنها معبرة عن ملكية الشعب للسلطة وذلك استناداً إلى المادة ٤ من الدستور وعلى اعتبار أن الشـــعب مالك السلطة فإنه يمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامـــة ، كما يمارسها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية إضافة إلى أن الانـــتخابات هي الأساس الشرعي والدستوري لمبدأ التعاقب السياسي على السلطة والذي يتحدد عبر صناديق الاقتراع [١].

- انـــتخابات ٢٧ أبـــريل ١٩٩٣م – مثلـــت هذه الانتخابات أول تجربة ديمقراطية وطنـــية ملموســـة فـــي ظل دولة الوحدة الفتية، وقد شارك فيها كل أبناء الوطن ذكـــوراً وإناثا ، وكانت الفرصة سانحة لأي حزب أو تنظيم أن يثبت جدارته عنه طـــريق قواعده الجماهيرية وحصوله على الأصوات الكافية من خلال التصويت الحر والمباشر .

وقـــد راقـــب انـــتخابات ١٩٩٣م ٢٠٠ مراقب وخبير دولي مثلوا الولايات المتحدة – ألمانـــيا وهولـــندا ومصر والإمارات والبحرين وكندا ... وعدد آخر من مختلف دول العـــالم ، وذلـــك بـــرعاية المعهـــد الجمهـــوري الأمـــريكـــي والمعـــهد الديمقراطي الأمـــريكـــي ، وجمعية الإصلاح الانتخابية الدولية ، كما اتخذت إجراءات أخرى في مراكـــز الاقتراع لمنع تكرار الأصوات من طرف الناخبين منها صبغ حبر يضع على إبهام الناخب ولا يزال إلا بعد فترة طويلة [٢].

وكانـــت الســـاحة السياسية تعج بأربعين حزباً وطنياً ، ودخل في الانتخابات أكثر من عشـــرين حـــزباً وقـــد تنافســـت هـــذه الأحزاب تنافساً شريفاً للحصول على المقاعد البرلمانية عن طريق الاقتراع السري في ٣٠١ دائرة انتخابية.

---

[١]– محمـــود الشـــميري – الانـــتخابات النيابية اليمنية – بحث التخرج لنيل دبلوم الدراسات العليا للصحافة مايو ١٩٩٩م – معهد العالي للإعلام والاتصال الرباط –ص٥٨.

[٢]– محمـــد عـــبد الملـــك المتوكل – مجلة المستقبل العربي عدد ٢٢٠ مرجع سابق –ص٥٦ ، وكذا انظر النشرة الإعلامية الصادرة عن وزارة الخارجية اليمنية ١٨ يونيو ١٩٩٣م – ص٣.

انتخابات ٢٧ أبريل ١٩٩٣م :

وقد جاءت الانتخابات على النحو التالي :

م	اسم الحزب أو التنظيم	عدد المرشحين	عدد الأصوات	عدد المقاعد
١	المؤتمر الشعبي العام	٢٧٥	٦٤٠٥٢٣	١٢٢
٢	المرشحون المستقلون	١٩٤٥	٦٠٦٥٢١	٤٨
٣	الحزب الاشتراكي اليمني	٢١٠	٤١٣٩٨٤	٥٦
٤	التجمع اليمني للإصلاح	١٨٩	٣٨٢٥٤٥	٦٣
٥	حزب البعث العربي الاشتراكي	١٥٦	٨٠٣٦٢	٧
٦	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	٨٩	٥٢٣٠٣	١
٧	حزب الحق	٦٣	١٨٦٥٩	٢
٨	رابطة أبناء اليمن	٨٧	١٦١٥٥	
٩	تنظيم التصحيح الشعبي الناصري	٣٥	٦١٩١	١
١٠	الحزب الديمقراطي الناصري	١٧	٤٥٧٦	١
١١	الجبهة الوطنية الديمقراطية	٢٠	٣٧٩٣	
١٢	اتحاد القوى الشعبية	٢٣	٢٦٦٢	
١٣	التلاحم الوطني	١	١٦	
١٤	التجمع الوحدوي اليمني	١٠	١٨٥٥	
١٥	حزب جبهة التحرير	٢٣	١٧٠٦	
١٦	التنظيم الديمقراطي السبتمبري	٨	٦٥٢٣	
١٧	التنظيم الشعبي لجبهة التحرير			
١٨	الحزب القومي الاجتماعي	٦	١٢٤	
١٩	الحركة الديمقراطي الثوري	٢	٧٦	
٢٠	الحركة الديمقراطية (داحى)	١	٧١	
٢١	منظمة حزب البعث	١	٣٤	
٢٢	رابطة أبناء اليمن	٣	٣٠	
	الإجمـــــــــالي	٣١٦١	٢٢٣٢٥٧٣	٣٠١

- انتخابات ٢٧ أبريل ١٩٩٧م :

تعد انتخابات ٢٧ أبريل ١٩٩٧م هي ثاني تجربة انتخابية في ظل الوحدة اليمنية ونظام التعددية السياسية [١]، وقد حظيت الانتخابات اليمنية باهتمام واسع وكبير من المهتمين بالديمقراطية ، خاصة ما أكتنف عملية الانتخابات من صراع ونزاع بين الأحزاب المتنافسة ، التي دخلت مضمار السباق بحماس وجدية وجعلت الشعب اليمني بكل شرائحه وفئاته يتفاعل معها ويكرس تفكيره واهتمامه بالانتخابات والمشاركة فيها كحق من الحقوق السياسية الهامة التي كفلها الدستور للمواطنين ، واعتبرت مشاركة المرأة اليمنية في الانتخابات خطوة حضارية ومتقدمة حيث أن اليمن هي البلد الوحيد في الجزيرة والخليج الذي تشارك فيه المرأة في الانتخابات والترشيح في البرلمان [٢].

وقد شارك في انتخابات ١٩٩٧م أكثر من ٥٠٠ مراقب دولي عربي وأجنبي مثلوا العديد من الحكومات والمنضمات الغربية والهيئات الدولية وقد قامت اللجنة العليا للانتخابات بتقديم بعض التسهيلات للهيئات المحلية والدولية التي تولت الرقابة على الانتخابات ومن جملة الاستعدادات لخوض المعترك الانتخابي ، والتي تكتسي طابعاً هام هو القيام بالدعاية الانتخابية التي لها تأثيرها الفعال في تحديد نتائج الانتخابات [٣].

---

[١]- محمد عبد الملك المتوكل – الانتخابات اليمنية .. الممارسات والأبعاد – مجلة المستقبل العربي – عدد ٢٢٠ – مركز الدراسات الوحدة العربية يونيو ٩٧م-ص٤٨

[٢]- عشرون عاماً من العطاء – مرجع سابق – ص٢٦ .

[٣]- محمود محمد هائل – مرجع سابق ص١٢٠ .

وقد جاءت نتيجة الانتخابات كالآتي :

م	اسم الحزب	عدد المرشحين	عدد الأصوات	عدد المقاعد
١	المؤتمر الشعبي العام	٢٣٣	١١٧٥٣٤٣	١٨٧
٢	التجمع اليمني للإصلاح	١٨٨	٦٣٧٧٢٨	٥٣
٣	المرشحون المستقلون	١٣٩٩	٨٠٥٦٣٦	٥٤
٤	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	٨٠	٥٥٤٣٨	٣
٥	البعث العربي الاشتراكي	٢٥	٢٠٤٠٩	٢
٦	البعث العربي الاشتراكي القومي	٤٦	٩٢٣٥	
٧	الحزب الديمقراطي الناصري	٣٠	٩٦٠١	
٨	حزب الحق	٢٦	٥٥٨٧	
٩	تنظيم التصحيح الشعبي الناصري	١٥	٢٧٥٥	
١٠	الجبهة الوطنية الديمقراطية	٤١	٢١٩٥	
١١	حزب جبهة التحرير	١٢	١٤١٣	
١٢	رابطة أبناء اليمن	١٥	٩٣٤	
١٣	الحزب القومي الاجتماعي	١٤	٦٦٥	
	الإجمالي	٢١٢٤	٢٧٢٦٩٦١	٢٩٩

– كلتا التجربتين انتخابات ٢٧ أبريل ٩٣م وانتخابات ٢٧ أبريل ٩٧م شكلت واحدة من أهم التحديات التي واجهت التجربة السياسية برمتها ، إذ بقدر ما تعد امتداد كيفي للتراكم وتبلور العملية الديمقراطية في مرحلة ما بعد الوحدة بقدر ما يتحدد على ضوء نتائجها ليس فقط مستقبل التجربة الديمقراطية وحسب بل ومصير النظام السياسي برمته ودون ريب فإن نجاحها يؤدي حتماً إلى توسيع مساحة للهامش الديمقراطي وتدعيمه وتحديد بيئة النظام وفتح آفاق رحبة للنهوض بعملية التحديث والتنمية [1].

[1] – ايريس جلوز ماير " الانتخابات الأولى في ٩٣م ممارسة الديمقراطية : التحولات السياسية في اليمن ٩٠-٩٤م صادر عن المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية ١٩٩٩م ص١٤٤.

وأخــيراً فــإن الانتخابات النيابية اليمنية اتسمت في مجملها بدرجة يعتد بها من الـــتوازن والحـــرية والنزاهة بالرغم من الخروقات التي اتفق على حصولها أحزاب السـلطة والمعارضة ، فشهدت لها مختلف الرقابة الأجنبية والمحلية ومدحتها مختلف وسائل الإعلام داخلياً وخارجياً [1].

رابعاً : الانتخابات الرئاسية ١٩٩٩م :

مـــن أبرز ما جاءت به التعديلات الدستورية لعام ٩٤م هو ما نصت عليه المادة ١٠٧ الفقـــرة أ . يـــتم انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب في انتخابات تنافسية ، وتحديد فترة الرئاسة بخمس سنوات ، ولا يجوز لأي شخص تولي منصب الرئيس لأكثر من دورتيـــن بحســـــب المـــادة ١١١ من الدستـــور [2]، وعـــن هـــذا التطور الدستوري يقول الرئيس :

" ندعو الجميع أفراداً وأحزاباً في الوطن للمشاركة في الانتخابات لرئاسية وندعو كافـــة الأحـــزاب والتنظـــيمات السياسية في الساحة الوطنية ، وفي مقدمتها المؤتمر الشـــعبي العـــام، إلى انتخاب مرشحيها للانتخابات الرئاسية ، وبما يجسد الديمقراطية داخـــل صفوفها أولاً ، ويرسي تقاليد راسخة في مجال التبادل السلمي للسلطة ، ويتيح الفرصة أمام أي شخص قادر من أبناء الوطن ينال ثقة الشعب عبر صناديق الاقتراع ، أن يـــتحمل قـــيادة الوطـــن خلال الفترة المقبلة ، ويستكمل جهود البناء والتنمية في إطـــار الالـــتزام بالثوابـــت الوطنـــية ، وفـــي مقدمـــتها الحفاظ على الثورة والوحدة والجمهورية و الديمقراطية واحترام الدستور " [3]، ويضيف خلال أيام الاقتراع :

" الآن يـــتوجه الشـــعب اليمني إلى مراكز الاقتراع ليمارس حقه الدستوري في انـــتخاب رئـــيس الجمهوريـــة وهذا يجري في بلادنا لأول مرة وإنشاء الله هذا التقليد

---

[1]- محمود الشميري –مرجع سابق ص١٤٨..

[2]- دســـتور الجمهوريـــة اليمنـــية –مطبوعات وزارة الشئون القانونية – مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والتوزيع والنشر ٦١-٦٤.

[3]- من خطابه بمناسبة ٢٢ مايو ١٩٩٩م – جريدة ٢٦ سبتمبر العدد ٨٥٤.

يستمر ، وما يجري اليوم هو بمثابة حجر الأساس للمستقبل ، وبحيث لا يستطيع أي حاكم أن يتراجع عن هذه الثوابت والأسس التي تم ترسيخها اليوم"[1].

وفي يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٩٩م توجه أكثر من خمسة ملايين ناخب يمني إلى مراكز الاقتراع للانتخابات الرئاسية ، والتي كان قد سبق هذا اليوم إجراء مهرجانات شعبية دعائية للمرشحين نجيب قحطان الشعبي وعلي عبد الله صالح في عموم محافظات الجمهورية بالتساوي وإزاء هذا الحدث السياسي البارز الذي تشهده اليمن لأول مرة في التاريخ السياسي المعاصر ، شهد جميع المراقبين الدوليين والمحليين بنزاهة هذه الانتخابات ، والوعي الجماهيري ، وعن ذلك يقول عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية .

" الانتخابات الرئاسية اليمنية تعد تحولاً تاريخياً وتمثل تجسيداً واضحاً لمبدأ الديمقراطية ، وتضيف زخماً كبيراً للانتصارات التي حققها اليمن وفي المقدمة منها تحقيقه للوحدة والتي تعد من أهم انتصارات الثورة اليمنية " .

أما بالنسبة للسفير محمد بوشنتوف سفير المغرب بصنعاء فيقول :

" الانتخابات الرئاسية في اليمن تعتبر مرحلة جديدة من مراحل تطور الممارسة الديمقراطية في الجمهورية اليمنية ، يعود الفضل في إرسائها إلى فخامة الرئيس علي عبد الله صالح ، إن الاحتكام إلى الشعب عبر الاقتراع الحر والمباشر النزيه ، يعد أهم التحولات في الممارسة الديمقراطية في الوطن اليمني ويقدم صورة مشرفة عن هذه الممارسة "[2].

---

[1] – من خطابه بمناسبة العيد الوطني ٢٦ سبتمبر ١٩٩٩م – العدد ٨٧٣ صحيفة ٢٦ سبتمبر .

[2] – جريدة ٢٦ سبتمبر العدد ٨٧٣ بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٩٩م ص١٤.

خامساً : حقوق الإنسان

" إن جوهـــر الديمقراطيةهـــي تحقيق حرية الإنسان وكرامته ، وشعوره بقيمة وجـــوده ،من خلال كفالة حقوقه السياسية والاجتماعية "[1]. يوضح لنا الرئيس هنا بأن العـــبرة ليســـت فـــي الشعارات الدعائية والتشدقات النظرية بل هو في نجاح تطبيق وانعكـــاس هذا النجاح على تقدم الإنسان في حياته ومعيشته ، وفيما يتمتع به من عزة وحرية وكرامة ويضيف :

" إن مـــا نفخـــر به اليوم أنه لا يوجد أي سجين رأي سياسي في اليمن ، وانه لا قـــيود ولا تكميم لأي رأي وسنظل متمسكـــين بهـــذا النهج الصـــائب الـــذي لا حياد عنه "[2].

وقـــد تم يوم الثلاثاء ٢٣-٢-١٩٩٩م في لجنة المتابعة المنبثقة عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومقرها جنيف ، شطب الادعاءات التي كانت موجهة ضد الجمهورية اليمنـــية بشأن عدد كبير من حالات ما كانوا يسمونه بالاختفاء القسري وحالات تمس بحقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية [3] ، وعن ذلك يقول الرئيس :

" إن مـــا نعـــتز به أنه وفي ظل ما جسدته بلادنا من التزام حقيقي بالديمقرطية ، واحـــترام حقـــوق الإنســـان نالت احترام وتقدير الدول والمنظمات المهتمة بذلك وفي مقدمتها لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة "[4].

سادساً : الأنشطة الشعبية :

يقصـــد بالأنشـــطة الشـــعبية تلك التحركات التي تصدر بشكل تطوعي وخارج نطاق التأثـــير الحكومي عن جماعة من المواطنين سواء بصفتهم الشخصية أو التنظيمية في جهـــات عملهـــم لمواجهـــة موقف أو المناداة بعلاج قضية عامة أو التعبير عن وجهة نظـــر محـــددة ، ويدخل في هذا السياق مجموعة من التنظيمات الشعبية كالنقابات أو الجمعـــيات أو الاتحـــادات أو اللجان الشعبية ، ولم يقتصر الأمر على هذه التنظيمات

---

[1]- من تصريحه لجريدة الميثاق بتاريخ ٢٩-٥-١٩٩٩م- العدد ٨٨٤.

[2]- من تصريحاته لجريدة ٢٦ سبتمبر بمناسبة العيد الوطني ٢٢ مايو ١٩٩٩م العدد ٨٥٤.

[3]- عبد الله أحمد غانم — وزير الشئون القانونية لجريدة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ٤ مارس ١٩٩٩م العدد ٨٤٤.

[4]- من تصريحاته لجريدة ٢٦ سبتمبر بمناسبة العيد الوطني ٢٢ مايو ١٩٩٩م العدد ٨٥٤.

الحديــثة ، وإنمــا التكوينات التقليدية " القبيلة " والتي عادة ما أخذت شكل المؤتمرات القبلــية واجــتماعات القــادة وشيوخ القبائل للتعبير عن موقف تضامني في أمر من أمور الدولة والمجتمع [1].

وبعــد قــيام الوحدة اليمنية وما رافقها من تعدد في الحريات مثل تكوين النقابات والجمعــيات والاتحــادات والمــنظمات الشــعبية استناداً إلى المادة ٣٩ من الدستور فتأسســت الكثــير مــن المنظمات الجديدة كجماعات حقوق الإنسان والنوادي المهنية الجديــدة وجمعــيات حماية البيئة ... كما أن كثير من النساء والرجال تبرعوا بالمال والوقــت في الأعمال الخيرية وشكلت مجموعة الصحف الأسبوعية منخرطاً لعدد من المحررين ووفرت لهم فرصاً واسعة النقاش [2] .

وفــي الســاحة اليمنــية اليوم توجد حوالي ٢٠٠٠ من المنظمات المهنية والجمعيات الأهلــية والنقابات والاتحادات ، وتعمل اليوم ثمانية مراكز للأبحاث التربوية والثقافية والاجتماعية ،وخمسة مراكز للأبحاث السياسية والمستقبلية [3].

وحــرية التنظــيم النقابي الجماهيري التي وجدت تجسيدها في قيام عشرات النقابات ومــئات الجمعــيات الأهلية إلى جانب عشرات الهيئات والمراكز الاجتماعية والثقافية ومــنظمات المجــتمع المدنــي المعنــية بالدفــاع عــن حقــوق الإنسان والحريات والديمقراطية [4] .

ومــع ذلــك فقد وجدت المؤتمرات فرص التعبير السياسي للجماهير حيث انعقدت في أماكــن مخــتلفة كالمدرجــات الجامعــية ، واجتذبت أعداد متفاوتة من الناس بلغت

---

[1] - د-حســن أبــو طالــب – الوحــدة اليمنية دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ١٩٩٤م –ص٢٨١.

[2] - محمــود محمــد هــائل الشميري – الانتخابات النيابية اليمنية – بحث التخرج لنيل دبلوم الدراسات العليا في الصحافة – المعهد العالي للإعلام والاتصال – الرباط ص٥١.

[3] - صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد ٨٤٨ بتاريخ ٨ أبريل ١٩٩٩م ص٨.

[4] - سالم الحاج – رياح التغير الديمقراطي – صحيفة الميثاق بتاريخ ١٧-٥-٩٩مالعدد ٨٧٧.

عشـــرات الآلاف ، وشـــكلت المشـــاركة في هذه اللقاءات ... بمثابة الجسر الذي سد الفجوة بين مشاركة الأقلية النخبة والمشاركة الشعبية [1].

وحين أدركت هذه المؤسسات أنها تواجه قضايا هامة وتشكل قاسماً مشتركاً بينها جمـيعاً ولا يمكـن الـنجاح فـي مواجهتها بشكل انفرادي ، سعت إلى إيجاد أواصر تجمعهـا وتكـتل وجودها في سبيل مواجهة هذه القضايا ، ومن ذلك التجمع الوحدوي للمشاركة الشعبية الذي أنشئ بعد الوحدة وتحقيق الديمقراطية ، كما أنشئت العديد من اللجـان مـنها : لجـــان شعبية لمناصـــرة العراق ، ولجان شعبية لمناصرة أطفال الكويـت ، ومناصـــرة ليبـــيا ، وأنشـــأت جمعيات محاربة القات ، ولمواجهة عودة المهاجرين في أعقاب حرب الخليج تاسست جمعية رعاية العائدين من المهجر [2].

سابعاً : مؤتمر صنعاء للديمقراطيات الناشئة ٢٨-٣٠ يونيو ١٩٩٩م :

تكـاد تكون اليمن الأرضية الخصبة لعقد المنتديات والملتقيات الدولية ، وبالذات فـي مجـال الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان ، هذا بعد نجاح أكثر من فعالية واحتضـان المنـتديات والمؤتمـرات الدولية يتطلب توفير الإرادة السياسية المنفتحة والمـناخ الديمقراطـي الحـر الـذي يسـمح بتبادل الآراء والأفكـار والحـوار الإيجـابي المفيد[3] .

انعقد في صنعاء المنتدى الدولي للديمقراطيات الناشئة للفترة ٢٨-٣٠ يونيو ١٩٩٩م، بمشـاركة ١٧ دولة يمثلون قارات إفريقياً وآسيا وأمريكا اللاتينية وأروبا ، وبحضور أكـثر مـن ٢٠٠ شخصـية من زعماء وأقطاب أعلى مستويات اقتصادية وبرلمانية ومؤسسـات المجتمع المدني برعاية الأمم المتحدة وأمريكا واليابان وبريطانيا وهولندا وكندا والمنظمات الدولية المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان .

وفـي كلمـته الافتتاحـية أكد الرئيس علي عبد الله صالح على أن الاحتياج أو المتطلـب الأساسـي يتمثل في توصل الديمقراطيات الناشئة إلى رؤية مشتركة لتنمية

---

[1] - دعبد العزيز السقاف – مجلة المستقبل العربي – عدد ١٩٠ مركز الدراسات الوحدة العربية ديسمبر ١٩٩٤م ص١٣٦.

[2] - محمود الشميري –مرجع سابق –ص٥٢.

[3] - أ-علي محمد الآنسي –صحيفة ٢٦ سبتمبر – العدد ٨٦٧ بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٩٩م.

وتطويـر تجاربهـا السياسـية فـي مجـال التوجه نحو إقامة وبناء النظام والمجتمع الديمقراطي وهي بحاجة أيضاً للتوصل إلى شكل ومضمون لعلاقتها الجماعية بالدول الكبرى تقوم على مبدأ تعزيز الشراكة [1] قائلاً :

" أيهـا الأصـدقاء الأعـزاء إنـنا نتطلع من خلال هذا المنتدى إلى التشاور والتنسـيق فيما بيننا وتبادل الخبرات والتصورات التي تكفل لنا جميعاً الخروج برؤية مشـتركة حول السبل الكفيلة بترسيخ النهج الديمقراطي في بلداننا وتعزيز الشراكة مع الدول الأخرى التي سبقتنا في هذا المجال والاستفادة من تجـاربها[2]، كما أكد الرئيس أنه ولكي تحقق الديمقراطية غايتها المنشودة ، فلا بد من ربطها بعملية التنمية الشاملة للشـعوب ومصالحها الاقتصادية ، وأن الديمقراطية بدون تنمية تظل مهددة بالمخاطر الكبـيرة ، وهـنا تكمن مسئولية الدول المتقدمة تجاه المجتمعات الناشئة والتي تدعوها إلـى اتـباع الخيار والنهج الديمقراطي ، ودعمها لتنمية المجتمعات النامية هو السبيل الأمثل وربما الوحيد الذي يكفل اشاعة الديمقراطية على النطاق العالمي [3].

وعـن هـذا المنـتدى يقـول أميـن عام جمعية الصداقة الإنجليزية " منتدى الديمقراطيات الناشئة الذي انعقد في العاصمة صنعاء أواخر يونيو ٩٩م . كان بالنسبة لليمـن ذا دلالـة هامة لوضعها بمركز متقدم في طليعة الحركات الديمقراطية ، وفي توضيح التزامها الفريد بالنهج الديمقراطي "[4].

ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية التي شاركت في هذا المنتدى هي المملكة المغربـية برئاسة محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين بالبرلمان المغربي ، وأضيفت الأردن .

---

[1] – منتدى المهام والمسئوليات الديمقراطية صحيفة الثورة العدد ١٢٦٤٨ بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٩٩م ص١.

[2] – من كلمة الرئيس في افتتاح المؤتمر – صحيفة الثورة العدد ١٢٦٤٨ بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٩٩م.

[3] – كلمة الثورة في افتتاح المؤتمر –صحيفة الثورة العدد ١٢٦٤٨ بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٩٩م ص١.

[4] –جوليان لبش – صحيفة الثورة – عدد ١٢٧١٠ بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٩٩م.

الفرع الثاني : معادلات ديمقراطية :

نحاول في هذه الفقرة استشفاف النظرة الخاصة للرئيس حول موضوع الديمقراطية واهتمامه بها ، فلا بد أن له آراء محددة حول هذا الموضوع عبر هذه المعادلات .

أولاً : الديمقراطية ضرورية لقيام الوحدة واستمرارها :

" نعم لا بد من التضحية والبذل والفداء إذا كنا نريد بلوغ كل أهدافنا وأمانينا وطموحاتنا في غد أرغد .. ويمن حر موحد تضلله الديمقراطي والعدل الاجتماعي والمساواة ، ويكون في طليعة موكب العصر والمدينة الزاحف دوماً إلى الأمام . حتى تحقق أهدافنا وآمالنا في العدل والمساواة والوحدة اليمنية على أسس ديمقراطية سليمة"[1] .

ويرجع الرئيس أن تفكك وانهيار الدولة " الوحدة اليمنية " إلى انقطاع الممارسة الديمقراطية قائلاً :

" إن مستقبل اليمن الموحد ينبغي أن يتحقق بشكل ديمقراطي ، ضمن احترام التنوع والتعددية ويجب أن يكون شأن كل اليمنيين لكن لكي يكون الأمر كذلك ينبغي إشراكهم في الحياة العامة واحترام قاعدة اللعبة التي ربما تكون جبرية لكنها ضمانة نجاح على المدى الطويل عندما طلب مني الحزب الاشتراكي اليمني أن أقصى الحركات المحافظة والدينية قبل الانتخابات التشريعية في العام ١٩٩٣م رفضت ذلك ، وكذلك بعد فشل التمرد الانفصالي أرادت بعض الأوساط المحافظة أن أمنع الحزب الاشتراكي رفضت بالشكل نفسه "[2] ، ويكتب فيصل جلول في هذا الخصوص :[3]

" إن ممارسة الحكم خلال العقدين الماضيين ، برهنت عن مرونة هائلة في التعاطي مع القوى الفاعلة في المجتمع ، وعدم السماح بإلغاء فريق منها لمصلحة فريق آخر ، الأمر الذي يحيلنا إلى نوع من البراغماتية المحلية اليمنية ، تفسر

---

[1] – من خطابات وأحاديث الرئيس – المجلد الأول – ص٢٨-٢٠.

[2] – جمال فاضل – مرجع سابق –ص٧ .

[3] – فيصل جلول كاتب لبناني مقيم في باريس صحيفة ٢٦ سبتمبر ١٦ يونيو ١٩٩٨م عدد ٨١٢ – ص٩.

نجـــاح الرئـــيس علي عبد الله صـــالح في تحقيق أهدافـــه الكبيرة ، وفي طليعتها وحدة اليمن واليمنيين التاريخية ".

ويشـــير الرئـــيس إلى أن الحفاظ على الوحدة الوطنية يتطلب التجرد الكامل على مستوى الشعب والسلطة من كل الطموحات الذاتية المنحرفة موجهاً :

" علـيكم أن تتعاملوا فيما بينكم ومع الآخرين بروح الوحدة ، روح ٢٢ مايو الذي أنهـــى فيه شعبنا التشطير بكل سيئاته وفرض واقعاً جديداً ، يقوم على أساس الالتزام بالديمقراطية كخيار للبناء الوطني "[١].

ثانياً : الديمقراطية والتنمية :

كثـــير من المجتمعات في مختلف أنحاء العالم النامي أصبحت تواجه الآن المهمة الصـــعبة المتمـــثلة ليس فقط في مواجهة التحول نحو الديمقراطية بل مواجهة عملية الإصـــلاح الاقتصـــادي وصـــعوبة الظروف الاقتصادية المتولدة في المراحل الأولى للإصلاح بالإضافة إلى الآمال المتوقعة من قبل الجماهير تشكلان بدورهما تحدياً أمام التحول الديمقراطي [٢]، ويوضح لنا الرئيس هذه العلاقة قائلاً :

" إنـــه لا بـــد أن ترتـــبط عملـــية الديمقراطية بالتنمية لأنه لا تنمية بلا ديمقراطية ، ولا ديمقراطية بلا تنمية ، وأن الديمقراطية ستظل مهددة إذا لم يكن هناك دعماً كاملاً لبرامج التنمية مثلما هو الدعم القائم لدول الديمقراطية أو النهج الديمقراطي "[٣].

الصلة بين التنمية والديمقراطية صلة بديهية ، حيث أن التنمية عملية شاملة ومستمرة أكـــثر مـــن كونها مجرد حدث من الأحداث ، وإن الديمقراطية عملية تنمو وتزدهر ويتعيـــن الحفـــاظ علـــيها على مدار الزمن ، وقد أكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

---

[١]- من خطابه لقيادات وزارة الداخلية والأمن ١٩ يناير ١٩٩٢م –المجلد ١٢- ص٢٣-٢٤.

[٢]- التنمـــية والـــتعاون الاقتصادي الدولي – تقرير مقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة – مجلة السياسة الدولية يوليو ١٩٩٤م ص٣٤.

[٣]- من كلمته بمناسبة افتتاح منتدى الديمقراطيات الناشئة صنعاء بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩٩٩م – جريدة الثورة العدد ١٢٦٤٨ تاريخ ٢٩ يونيو ٩٩م ص١ .

الـــذي عقــد فـــي فيينا عام ١٩٩٣م علاقة التعزيز المتبادل بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان [١] .

ويؤكد الرئيس هذا بقوله :

" الديمقراطية هي سمة هذا العصر ، وأساس النهوض الحضاري وهي السبيل الأمثل لتحقـيق النمو والتطور والاستقرار والسلام والتقدم ، ولكي تحقق الديمقراطية غايتها المنشــودة ، فـــلا بــد مــن ربطــهــا بعملــية التنمــية الشامــلة للشعــوب ومصالحــها الاقتصادية"[٢].

إن الشــعب اليمني بزعامته وقيادته الرشيدة ، وبعد أن حقق حريته ووحدته قد جعـل الديمقراطــية والــنهج الديمقراطــي ركــن رئيســي في حياته السياسية والاجتماعــية والدســتورية ، وفــي مسيرته نحو التنمية الشاملة ، وتحقيق التقدم والارتقــاء للــبلاد لمــا فــيه خير وسعادة وكرامة المواطنين كافة ، وربما يكفل ويحقــق لليمــن السعيد المكانة اللائقة به وبحضارته العريقة وتاريخه المجيد بين الشــعوب والدول المختلفة [٣]، وبدون شك فإن التحديث القائم على التنمية سيؤدي حــتماً إلــى تراكم الثروة الوطنية ، ونمو الطبقة الوسطى وتعزيز قناعتها بالنظام وانــتهاج قــيم سياسية تقوم علي الاعتدال والرضى ، ومن ثم تقليص الاحتمالات للــتوتر والقلــق الاجتماعــي الــذي يشكل عادة البيئة المناسبة للتطرف السياسي والدينــي ، كمــا ســيؤدي إلى الحد من الحقد الاجتماعي والحد من تفاقم مشكلة توزيع الثروة ، وحمي الاستقطاب الاجتماعي والكبت والمعاناة لدى المواطنين[٤].

ثالثاً : الديمقراطية أساس السلطة :

يجــب أن تكون الديمقراطية وسيلة وهدف من أجل الوصول للحكم ، هذا الإطار أكد عليه الرئيس :

---

[١] - التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي - مرجع سابق - ص٣٠-٣١.

[٢] - صحيفة الثورة - العدد ١٢٦٤٨ -بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٩٩م ص١ ، كلمة للرئيس .

[٣] - د-عمر عثمان العمودي - مرجع سابق .

[٤] -أ- عبد الملك سعيد عبده - البعد الديمقراطي للوحدة اليمنية - مجلة الثوابت العدد ٦ أبريل - يونيو ١٩٩٦م ص١٦ .

" إن علــى كل حزب يأتي إلى السلطة من خلال الديمقراطية ، يجب أن يحترم الديمقراطــية ويجســدها فــي تعامله في صفوفه ومع الآخرين ، وان يلتزم بالمبادئ والثوابــت والقوانيــن فــي المجــتمع التي لا ينبغي الانحراف عنها أو تجاوزها "[1].

ويضيف :

" يجــب أن يــتعود الناس على الديمقراطية التي يعبر الناس من خلالها عن آراءهم بحــرية ، وأن تكون صناديق الاقتراع هي الأسلوب الحضاري الأمثل الذي يلتزم به الجميع للوصول إلى السلطة بدلاً من الانقلابات والتآمرات "[2].

" نحن دولة مؤسسات لا نحتكم سوى للنظام والقانون "[3].

تــتطابق هــذه المقولــة مع فكرة صولون أحد أهم وابرز القادة العظام الذين وضعوا أســس ومجــد أثينا الديمقراطي حيث أعطى للمواطن الأثيني فرصة كبيرة للمشاركة وربــط الديمقراطــية والحــياة السياســية بالمساواة بين المواطنين ، وكان يرى في القانون وسيادة القانون الحارس الأمين للديمقراطية والشعب[4].

رابعاً: الديمقراطية رديف المسئولية الوطنية :

لا بــد مــن الالتزام بمقتضيات الدستور وتعميق الممارسة السياسية ، بعبارة أخرى يجــب أن تلــتزم جمــيع أطراف العملية السياسية بالدستور وبالقيم السياسية التي تعمق الوحدة والديمقراطــية وعدم استغلال الخصوصيات المحلية الكامنة بين منطقة وأخرى ، وتعبئة منطقة ضــد أخرى ، وأثارت الحساسيات والعصبيات القبلية والمناطقية والجهوية وتكريس التمايزات والاتجاهــات بغــرض تجييره سياسياً لهذا الحزب أو ذاك . وتقضي الديمقراطية إشاعة روح الــتوافق والحلــول الوســيطة للخلافات الحزبية القائمة وتغليب الــولاءات الوطنية عــلى ما عــداهــا مــــن ولاءات طائفــية أو عقائدية[5] ، وعن هذه الروح التي يجب أن تسود الساحة الديمقراطية يقول الرئيس :

---

[1]- الخطابات والأحاديث للرئيس – المجلد ١٢ – ص٢٤ .

[2]- الخطابات والأحاديث للرئيس – المجلد ١٢ – ص٢٤ .

[3]- من لقائه لصحيفة الحياة ١٣ أكتوبر ١٩٩٤م –المجلد ١٤ ص٢٧١.

[4]- د- عمر عثمان العمودي – مرجع سابق .

[5]- عبد الملك سعيد عبده – مرجع سابق –ص١٦.

" أن يـتعامل الجميع مع الديمقراطية كمنظومة متكاملة ومترابطة بعيداً عن الانتقائـية والمزاجية والفوضى ، فالديمقراطية هي رديف المسئولية الوطنية واحترام الدسـتور والقـانون ، وينبغـي علـى الجمـيع خـوض معارك الديمقراطيـة بمسـئوليـة وطـنية ، ووضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار ، والديمقراطية مهما بـدت صـعبة أو صاحبها في البداية بعض الأخطاء أو التجاوزات ، فإنها بالممارسة تصـبح سلوكاً راسخاً يتقبله الجميع .. كما أن تصحيح الأخطاء الديمقراطية لا يكون إلا بمزيد من الممارسة الديمقراطية "[1].

خامساً : الديمقراطية خيار الشعب :

كـون الديمقراطـية أصـبحت تفرض نفسها كمعطى وخيار شعبي يستحيل تجاهلها لإقامة أي نظام يريد أن يعتمد على المشاركة الشعبية وعن حتمية هذا الخيار قال الرئيس : " علينا أن لا ننزعج من الديمقراطية أبداً فخيار الديمقراطية هو خيار الشعب وعلينا أن نحترم هذا الخيار ونقبل به كيفما كانت نتائجه" [2].

ولإبـداء الـرأي بصورة أنجح أو على الأقل أكثر مباشرة كمطلب أساسي ومشروع شـأنه في ذلك شأن التمثيل النيابي يبدو طبيعياً تأطير الديمقراطية بإطارها الدستوري والقانوني لكي تمارس بالشكل الصحيح وفي ذلك يقول :

" إن الديمقراطـية خيار شعبي لتسيير شؤون حياته وقد حرصت الدولة اليمنية الجديـدة علـى تأطيرها من خلال الدستور والقوانين والمؤسسات التشريعية والشعبية ونحـن حريصـون كـل الحـرص علـى حـق شعبنا في ممارسة حقوقه السياسية والديمقراطية المشروعة في إطار هذه المؤسسات واحترام الرأي والرأي الآخر "[3].

وكـون الديمقراطـية قـوة فاعـلـة تتـنامى سياسياً وتنمو وتزده بالممارسة المباشرة يصرح :

" وإنها لمناسبة نهنئ فيها جماهير شعبنا على النجاح الكبير في ممارستهم لحقهم في انـتخاب رئيس الجمهورية ... مؤكدين بذلك السلوك الحضاري الواعي والعزم

---

[1] - من بيانه بمناسبة العيد الوطني للوحدة اليمنية – صحيفة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٩٩م العدد ٨٥٤.

[2] - من خطابات وأحاديث الرئيس – المجلد ١٢ ص٢٤.

[3] - من خطابات وأحاديث الرئيس – المجلد ١١ –ص٥٢-٥٣

والحــرص على تعزيز الممارسة الديمقراطية وإثرائها وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسـلطة ، والذي يمثل اليوم لكل أبناء شعبنا خياراً وطنياً لا تراجع عنه أبداً ، وتقليد راسـخاً يؤسـس لمسـتقبل أفضـل أكثر أمنا وازدهار "[1]، ويضيف مبشراً بمستقبل الديمقراطية في اليمن :

" اليوم عـندنا جـيل ما يسمى جيل ٢١ سنة خلال فترة حكمي ، هذا الجيل سيكون مخـتلفاً تمامـاً ... تترسـخ فـي ذهـنه الديمقـراطية بـدأ بانتخـابات المجـالس المحلـيـة ، والانـتخابات التعاونية وانتخابات مجلس الشورى ، وانتخابات البرلمان الأول بعـد الوحدة والبرلمان الثاني بعد الوحدة ، والآن انتخابات الرئاسة ، هذا جيل غـير الجيل الذي عنده صراع مع الماضي الصفري الطائفي ،هذا عنصر جديد متفتح ومتنور ووطني ديمقراطي ، يعني ليس له أي انشدادإلى الماضي "[2].

سادساً : الديمقراطية والتوعية السياسية :

إن الأخـذ بالديمقراطـية والمسـار الديمقراطـي يحتاج إلى جهود كبيرة من التوعية والتربية الاجتماعية والثقافية والتنشئة السياسية وعلى مدى طويل في مختلف الأجهـزة الإعلامـية المرئية والمسموعة ، وعبر مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية حتى يمكن تأصيل وتجذير الفكرة الديمقراطية والمناخ الديمقراطي ، وتجلي وتجسـيد كـل ذلك في نفوس ووجدان وسلوك أبناء اليمن حكام ومحكومين حكومة وشعباً وقيادة [3]، هذا ما عبر عنه الرئيس :

" عليـنا مضاعفة الجهود وتكثيف توعية المواطنين بأهمية ممارسة كل مواطن لحقه الانتخابـي وبحسب ما تمليه عليه قناعته في اختيار من يرى فيهم الكفاءة والإخلاص والنزاهة والقدرة على أداء مهمته بالوجه الأكمل وعلى تمثيل المواطنين تمثيل حقيقي وصادق "[4]، منبهاً لأهمية التوعية السياسية بقوله :

---

[1]- من بيانه السياسي الهام بمناسبة أعياد الثورة اليمنية – صحيفة الميثاق بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٩٩م – العدد ٩٢٠ ص٤.

[2]- من مؤتمره الصحفي ٢٦ أغسطس ٩٩م – صحيفة ٢٦ سبتمبر – العدد ٨٦٨.

[3]- د- عمر عثمان العمودي – مرجع سابق .

[4]- من الخطابات والأحاديث مجلد ٥ ص١٥٥.

" ... أهمية تنمية الممارسات الديمقراطية في المجتمع من خلال نشر الوعي بالممارســـات الديمقــراطــية الصــحيحة التي تؤمن بالرأي والرأي الآخر بدون تعصــب ، وتســهم في تعزيز الوحدة الوطنية بعيداً عن الممارسات التي تحاول إثارة الانقســامات والتكــتلات الهادفــة إلى الإضرار بمسار الديمقراطية واستغلال المناخ الديمقراطي باتجاه أحداث البلبلة والتشتيت "[1].

وإيمانــاً مــنه أن مهنة الصحافة مهنة نبيلة ورسالة تحكمها القيم والأخلاق فهي بذلك أمانــة تقــع علــى عــاتق كــل صحفي شريف وصادق يقول موضحاً دورها الهام للديمقراطية :

"الصــحافة سـلطة حيوية وهامة داخل أي مجتمع ، إذا مارست دورها بصدق وتحملت مسئوليتها: بجرأة ، ونزاهة وهي وسيلة لامتلاك الحقيقة ونشرها والانتصار للحــق ورفــع الظلــم وتصحيح الأخطاء وتعميق المنهاج السليم ، لذلك فإن الصحف مــنابر مهمة للديمقراطية والرأي الآخر وللمشاركة الشعبية وتحمل المسئولية الوطنية ، وطالمــا الدســتور قــد كفل حق التعددية السياسية للجميع في مادة ال ٣٩ فإنه من الطبيعــي أن تقــترن تلــك الــتعددية بتعددية إعلامية تتجسد في هذا الكم أو ذاك من الصــحف والمجــلات التــي ســيكون الــبقاء فيها للأفضل والأكثر تطوراً أو صدقاً ومســئولية وارتــباطاً بقضايا الشعب وتلبية احتياجاته ، وأن كثرة الصحف بحد ذاته يعتــبر ظاهرة صحية وعصرية ، وظلاً مباشراً في الواقع على الممارسة الديمقراطية ، لكــن جديــة الصــحيفة هو مقياس صدقها في تحمل المسئولية واحترام الممارسة الديمقراطــية ، وذلــك ما يمكن أن تحققه الصحف التي تشعر بجسامة الدور الوطني الــذي تتحمله ، والدولة الجديدة في حاجة إلى الرأي المستنير والوطني الذي يسهم في مســيرة البناء ويدفع بها إلى آفاقها المنشودة ... وأي تكاليف مادية مهما بدت باهضة ســتهون أمــام الدور والرسالة التي نأمل من صحافتنا أن تضطلع وتنهض بها خدمة لمجتمعنا وتعزيزاً لجوانب الممارسة الديمقراطية الصحيحة في البلاد "[2]

---

[1] -من حديثه أثناء لقاءه بهيئة التدريس وعمداء كليات جامعة صنعاء ١٤-٦-٩٠م- المجلد ١٠ – ص٥٥.

[2] -مجلــد بــناء الــيمن – خطابــات وأحاديــث الرئيس – المجلد ١١ ص١٠٨ – من حديثه لصحيفتي الثورة والجمهورية العراقية ٢١-٧-٩٠م .

سابعاً : الديمقراطية وتخليق الحياة السياسية :

فـــي إطـــار وضع أخلاقيات يجب احترامها ،وحظر التدخل في الحقوق الفردية والأمـــور الشخصـــية والمصالح الاجتماعية تأتي الدعوة الدائمة للرئيس بشأن تخليق الحياة السياسية في اليمن يتضح ذلك لنا عبر إرسائه المبادئ التالية :

مبدأ الولاء الوطني :

" إن التعددية لن تزدهر إلا على أرضية الولاء الوطني ولا تخرج أو تحيد عنه مـــراعاة للخصائص والظروف الموضوعية الوطنية وإيماناً بأهمية الديمقراطية داخل كـــل حزب وفي علاقة الأحزاب والتنظيمات وأهمية الممارسة السليمة واحترام الرأي والرأي الآخر من منظور مصلحة الوطن "[١].

مبدأ النقد البناء ونبذ التعصب والتطرف :

" إن الديمقراطية التي نعيشها اليوم في ظل الوحدة اليمنية يجب الحفاظ عليها وعـــدم الإســـاءة إلـــيها مـــن أي قوة سياسية بأي تصرف غير مسئول ... وعلينا أن نســـتعمل هذه المناخات الديمقراطية ونثريها بالممارسات الوطنية المسئولة بعيد عن التعصـــب والـــتطرف والإســـاءة لبعضـــكم البعض كتنظيمات سياسية أو شخصيات اجتماعـــية أو علماء فليس مفهوم الديمقراطية الإساءة للآخرين ، ولكنها النقد المسئول مـــن أجـــل معالجة كل الأوضاع السياسية والاقتصادية الاجتماعية وهي الرأي الذي يبني ويعزز ولا يهدم "[٢].

مبدأ التسامح السياسي :

" أدعـــو إلـــى مبدأ التسامح السياسي بين الأحزاب والتنظيمات السياسية والشخصيات الاجتماعـــية ، والثقافية والصحفية وتعميق الوحدة الوطنية وروح الديمقراطية والقيم الإســـلامية والإنســـانية بيـــن المجتمع "[٣]. " مطلوب الآن أن ننسى ما حدث بالأمس ونـــتطلع إلـــى الغد وان نعمل من أجله بروح وعقول منفتحة ونوايا صادقة وأن نفتح

---

[١]- المجلد ١١ ص٢١ .

[٢]- من لقاءه الرمضاني لرؤساء وممثلي الأحزاب والشخصيات الاجتماعية ٣٠-٣-١٩٩١م-ص٣٦٣ المجلد ١١.

[٣]- مجلد ١٤ – ص٢٦٩.

صـــفحة جديـــدة مـــن التسامح مع الجميع في وطننا هذا هو التجسيد الحقيقي للإرادة اليمنية والحكمة اليمانية " [1].

- مـــبدأ **التفاوض** : الرئيس رجل ينادي بالحوار دائماً ويفضله على باقي الأساليب في الحكم وإدارة دفة الأمور وحل كل المشاكل .

" الأحـــرى بـــنا جمـــيعاً كتنظيمات سياسية وأحزاب سياسية أن نقف معاً على طاولة المفاوضـــات ونحـــل أي مشكلة قبل أن يحدث أي سوء أو مكروه وأن نقف معاً على طاولة المفاوضات معاً "[2].

مبدأ الصدق والشفافية :

" نحـــن لســـنا ممن يوعدون ويخلفون الوعد لذلك سوف نعد بما نستطيع تحقيقه ومـــا تتـــيحه الإمكانـــيات ونحـــن نـــثق بأن الحكومة سوف تولى هموم واحتياجات المواطنيـــن وبالذات في المناطق المحرومة كل اهتماماتها وعلى الحكومة أن تتخاطب مع المواطنين بوضوح وتصارحهم بكل الحقائق "[3].

" فليتنافس الناس في الساحة اليمنية تنافساً شريفاً كل واحد ببرنامجه السياسي ، ينافس بـــبرنامجه ماذا سيقدم للجمهور ماذا ستحل من مشاكل الجمهور ... ماذا ستقدم له في المجـــال الزراعي والصناعي والثقافي وفي كل مجالات الحياة ما هو الذي ستقوم به ويكـــون ممكناً قد يمكن أن تعمل برنامج وتمني الناس بأشياء خيالية لكن كيف ستكون طـــريقة التطبـــيق ، يمكن أن تقول للناس في برنامجك السياسي أنك ستحلي كل واحد مـــن هـــؤلاء الناس بذهب ... لكن هل ممكن أن تعطي للناس كلهم ذهب ... تلبسهم ذهب ؟ ... الغرض كله خدمة هذا البلد لكن بدون كذب ، لأنه عيب واحد يكذب على الناس ويخدعهم ، فنريد أن لا أحد يخدع الجمهور "[4].

ويوجـــه أعضـــاء المؤتمـــر الشـــعبي العام بقوله : " ... عليكم أن تتنافسوا مع الأخرين منافسة شريفة ... وان تمارسوا العمل السياسي على أساس احترام الدستور

---

[1] – المجلد ١٤ –١٠٩١.

[2] – المجلد ١٤ ص١١٢.

[3] – المجلد ١٤ ص٢٨٣.

[4] – المجلد ١١ ص٣٤٠.

والــتعددية السياســية بعيداً عن الممارسات السلبية وبعيداً عن تقديم الوعود الكاذبة أو ممارســة الضــغوط أو الاضــطهاد داخــل المؤسسات والأجهزة والمرافق على من يخالفونكم الرأي أو لهم توجهات سياسية مخالفة "[1] .

وهــنا تأكيد على الدور المناط بالصحافة في تمثيل معارضة وطنية واعية كجزء مــن الــرقابة الشــعبية لرصــد انحرافات السلطة وتصويب المسار الوطني وحماية مقــدرات وموارد المجتمع وتعرية جوانب الفساد وفضح رموزه والإسهام في معالجة الأوضـــاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتقديم البديل في إطار التنافس السياسي الإيجابي والشريف .

" إن مــناخات الحــرية و الديمقراطــية ســوف تسهم أيضاً في عملية الكشف والــتعددية لمظاهر الفساد أو القصور ، وذلك من خلال النقد البنّاء والمتابعة الرصينة والتحليل الصادق للظواهر والممارسات "[2].

ثامناً : الديمقراطية ضرورة للبناء والاستقرار :

في الواقع لا بد من استثمار الوعي الجماهيري ، وإيجاد إطار مفاهيمي إيجابي يساهم في تطور بنية النظام ومؤسساته ويثري البنية السياسية والاجتماعية التي بدأت تزدهر فــيها قــيم الديمقراطية ، وسيادة روح التوافق والاعتدال في المجتمع . " ندعو كافة أبــناء شــعبنا وفي المقدمة الأحزاب والتنظيمات الجماهيرية والصحافة الوطنية إلى جعــل الديمقراطــية والتعددية الحزبية والسياسية وسيلة بناءة لصنع كل ما هو مفيد وخــير "[3] ، ويؤكــد الرئــيس علــى ضــرورة الديمقراطية لاستمرار عملية البناء الحضاري قائلاً :

" مثلــت الديمقراطــية الخــيار الوطنــي الصائب للبناء ، لأنه في ظل الديمقراطية القائمــة علــى الــتعددية الحزبــية وحرية الرأي والصحافة واحترام حقوق الإنسان

---

[1]- المجلد ١١ ص٢٧٤.

[2]- من خطابات وأحاديث الرئيس – مجلد ١٤ ص٢٩٧.

[3]- صحيفة الثورة – العدد ١٢٧٩٨ - بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٩٩م من كلمة الرئيس .

والتبادل السلمي للسلطة ، تتفجر طاقات الشعب وإبداعاته في شتى ميادين البناء ، وتتهيأ المناخات السليمة للتنمية وصنع التقدم في الوطن "[1].

و الديمقراطية هي الوسيلة الوحيدة على المدى الطويل للحد من التوترات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ،وفي غياب الديمقراطية كمنبر للتنافس وأداة للتغير ، ستظل التنمية هشة وتبقى دوما معرضة للخطر : " كما يحق لي أن أثق أيضاً في مستقبل الديمقراطية في بلادنا التي كانت مهدها الأول ، وعليه أستطيع القول جازما أن مستقبلنا مستقبل عهد لمزيد من الخير والتقدم ، لأن الديمقراطية هي الصرح المتين والضمانة الأساسية لاستمرار التنمية والبناء والنهوض ، وإذ بدونهما يصبح المجتمع قابلاً للتصدع وعرضة للهزات "[2].

وعن علاقة الاستقرار بالديمقراطية يقول :

" الاستقرار لا يعني إلغاء الديمقراطية بل الاستقرار يعني المزيد من الديمقراطية ، وقد التزمنا بالديمقراطية ، ودفعنا ثمن هذا الالتزام ، ونحن راضون عن ذلك ، ولا حياد أو تراجع عن الديمقراطية أبداً ، ونحن نقول بأن معالجة أخطاء الديمقراطية لا يتم إلا بمزيد من الديمقراطية ... ربما يكون البعض أعتقد واهما أننا بحرصنا على التمسك بالديمقراطية ضعفاء ، وتطاولوا بأكثر من حجمهم وسعوا لإجهاض الديمقراطية ... ونحن واثقون بأننا سنتمكن من معالجة مشاكلنا ، سواء التنموية أو غيرها في ظل الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية في الحكم ... و الديمقراطية لها ثمن ، ولكن إذا نحن لم نتحمل هذا الثمن اليوم فلن تتحمله الأجيال القادمة ... إذا علينا أن نكون نحن جيل التضحية من أجل إرساء مستقبل ديمقراطي ، أفضل لليمن ، ونحن ندرك بان الديمقراطية لا تأتي فجاءة ولكنها تنمو وتتعزز كل يوم "[3].

---

[1]- جريدة ٢٦ سبتمبر – العدد ٨٥٤ – بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٩٩م . من كلمة للرئيس .

[2]- من خطابات والأحاديث للرئيس – المجلد الأول – ص٣٠ .

[3]- من لقائه مع صحيفة المستقلة ١٤ نوفمبر ٩٤م المجلد ١٤ ص٣٣٤.

خاتمة الفصل الثاني :

بحثت في البدايات الأولى لما يسمى بالمشاركة العامة أو الشعبية وذلك من خلال الحديث عن التجارب الأولى لهذه المشاركة خلال حكم الرئيس صالح ، حيث لم يكن من السهل أن ينتقل المجتمع اليمني فور تحرره من الحكم الأمامي والنظام الاستعماري إلى ممارسة حقيقية للديمقراطية ، كون الديمقراطية وضعت كشعار ضمن أهداف الثورة ،وكون القيادات التي أخذت زمام الأمور بعد الثورة سارت تركز على قضية ترسيخ النظام ، واعتبرت نفسها المسئولة وضلت الديمقراطية شعاراً غير مطبق في الواقع ، ولم يتطور المفهوم الديمقراطي في الوسط الثقافي والاجتماعي إلا بعد أن زادت اليمن من انفتاحها نحو العالم ، ولكنها كانت مقننة بمفاهيم تنساب من أعلى لتفرض على الأسفل دون أحداث التفاعل المطلوب .

- ورفض الرئيس علي عبد الله صالح أن يرهن عقليته ورؤيته الفكرية في إطار محدد ومتحيز وضيق ، حيث بدأت اليمن بقيادته تقترب أكثر نحو الديمقراطية في النصف الأول من الثمانينات " في الشطر الشمالي سابقاً " بعد أن تكون المؤتمر الشعبي العام والانتخابات البرلمانية لمجلس الشورى ، وقد اتجه الرئيس في اختياراته إلى نبذ التقليد وانحاز للاجتهاد فاسحاً للعقل مجاله لإرساء قيم سامية وتحولات كبيرة خلال هذه الحقبة الزمنية في مختلف المجالات ومنها المجال الديمقراطي الذي أخذ يتطور في اليمن مع إعلان الوحدة – حيث كان قرينها – وقيام الجمهورية اليمنية عبر الاعتراف دستورياً بالتعددية السياسية وحرية الرأي وتتقوى أكثر بالتعديلات الدستورية ٩٤م ، التي شملت أيضاً الانتخابات الرئاسية المباشرة من قبل الشعب ولا يجوز الاستمرار بمنصب الرئيس لأكثر من فترتين رئاسيتين ، وتمت الانتخابات الرئاسية الأولى في ٢٣ سبتمبر ٩٩م وسبقها الانتخابات البرلمانية ٩٣م، ٩٧م .
- بهذا تكون الديمقراطية قد أخذت بالتدرج في اليمن حتى تم إرساء الجانب الدستوري والقانوني للديمقراطية عبر النصوص الدستورية وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية ولائحته التنفيذية وقانون الانتخابات وقانون الصحافة ... الخ ، وما تزال بحاجة إلى المزيد من الممارسة .

- إن الإنسان المنصف والمنطقي والمحلل الموضوعي لمجمل الأحداث والتطورات علـى السـاحة اليمنية ورغم الظروف القاسية والارهاصات الكبيرة والمؤامرات التـي تحاك ضد هذا البلد العظيم ليجد نفسه أمام إنجازات عظيمة وكبيرة تحققت فـي ظل قيادة الرئيس علي عبد الله صالح على كل المستويات وأعظمها الوحدة والديمقراطية .
- وتـاريخ الـدول المتقدمة في مضمار الديمقراطية والناضجة سياسياً واجتماعياً وثقافـياً يشـهد بـأن الديمقراطـية قـيمة وغاية اجتماعية وحضارية مستهدفة ومقصودة ، ولكن المسيرة تجاه هذه الغاية إنما تتحقق تدريجياً وعبر عقود طويلة مـن الزمـن وعبر تطور وتجذر مستمر لمؤسساتها وأجهزتها الديمقراطية ، وما يرتـبط بهـا من نظم وطرق وقواعد انتخابية ، وما يتبع ذلك أيضاً من فكر وقيم وسـلوك متحضـر أثناء الممارسة في الانتخابات العامة لاختيار الممثلين والقيادة التشـريعية والتنفـيذية والمعـبر فعلاً وقولاً عن مصالح وتطلعات الشعب وفي أسـلوب المعارضـة للحكـم ونقد السياسية أثناء المناقشة العامة لمختلف القضايا والمشاكل المؤثرة في حياة الناس والبلاد والمجتمع [1].
- أثبت فكر الرئيس اهتمامه بقضية الديمقراطية من مختلف جوانبها .

---

[1] – / عمر عثمان العمودي – مرجع سابق.

القسم الثاني
في الفكر الإداري
الإصلاح الإداري

" لقد حان الوقت لتحقيق الإصلاح الإداري وهي عملية مهمة جداً "[1]

الرئيس علي عبد الله صالح

[1] - من كلمته الافتتاحية لمؤتمر الوطني للإصلاح والتطوير الإداري ٢٥ أغسطس ١٩٩٨م .

الفصل الأول
الشفافية الإدارية

"على الحكومة أن تتخاطب مع المواطنين بوضوح

وتصارحهم بكل الحقائق "[1]

الرئيس علي عبد الله صالح

---

[1] - من حديثة في ٢٠ أكتوبر ١٩٩٤م – المجلد ١٤ – ص ٢٨٤.

مقدمة الفصل :

يعتــبر اليابانيون أن سر تقدمهم هو نجاح إدارتهم[1] ، وتعتبر الشفافية الإدارية ســمة مــن سمات العصر، وضرورة حتمية لتحقيق الإصلاح الإداري ، وهي عبارة تســتعمل للدلالــة على إمكانية ممارسة الإدارة لمختلف أنشطتها في وضح النهار عن طــريق تــبديد الأســرار الخفيفة التي قد تحوط بها ، حتى يتسنى للعموم فهم المنطق الذي يحكم التصرفات الإدارية، كما عبر عنه الرئيس اليمني:ـ

" إن المواطــن وهـــو يشـــارك فــي تشــخيص الوضـــع في الإداري والتــنمــوي، يســتطيع أن يــتفهم الصعوبات التي تعترض الجهد الرسمي في تنفيذ الخطط والبرامج الطموحة، ومن ثم لا بد أن يتعزز الجهد الرسمي والجهد الشعبي"[2].

لتجســد بذلــك الإدارة مــا عــبر عنه البعض بالبيت الزجاجي ، وعلى هذا الأســاس لم تعد تستمد مشروعيتها من مؤسستها فحسب ، أيضا من مدى قدرتها على تحســين علاقــتها بجمهورهــا ، ولتحقيق الصورة المشرقة لهذه العلاقة ويوضح لنا توجيه الرئيس هذا الأمر قائلاً :

" لقــد حرصـــت أن التقـــي بكــم لأنكم تمثلون قاعدة الدولة المتصلة اتصالا مباشرا بالمواطــن ، وتفــاعلات حياته في كافة الوحدات الإدارية ،وأنه بصلاحكم وأداء واجباتكم على اكمــل وجــه تــتحقق الصورة المشرقة لعلاقة المواطن بالدولة، وعلاقة المسئول بمن يتحمل المسئولية من اجل خدمتهم والاهتمام بقضاياهم وحل مشاكلهم"[3].

وقــد حظيت قضية الشفافية باهتمام الرئيس منذ العام ١٩٨٠م. ونجدها بهذه الصورة كمــا رسمها لنا قائلاً : " لكي نواجه كل الحقائق بشجاعة الرجال .. ولنعمل على إيجاد الحلول

---

[1]- مصطفى سلمي – مساهمة المواطن والموظف في العمل الإداري من منظور العلم الإداري / بحث لنيل دبلوم دراسات عليا في القانون العام – جامعة محمد الخامس – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط ٩٦م ص١٩٧.

[2]- من تقرير الرئيس للجنة الدائمة في دورتها السابعة ٢-٤-١٩٨٩م – المجلد التاسع – ص ١٥١.

[3]- من حديثه لمحافظي الألوية في ١٧-١١-١٩٨٨م – المجلد التاسع – ص ٦١ .

لهـــا بكل ما آتانا الله من العقل والحكمة والكمال ، وحتى نتبين مواقع أقدامنا ونعرف خط سيرنا .. وتسود علاقاتنا حكاما ومحكومين ، الثقة والوضوح ولا ثقة بلا وضوح "[1] .

وكمـــا حظيـــت قضية الشفافية باهتمام الرئيس صالح، فقد حظيت أيضا باهتمام الحكـــام في الحضارات القديمة إلا أن الطرق والمناهج المستعملة كانت مختلفة عن ما هـــو مـــألوف حالـــيا، وتقـــدم لـــنا توجـــيهات الإسلام الأساس الأخلاقي لتنمية هذه العلاقات،وتحقـــيق تفـــاهم مشـــترك بيـــن أي جماعة والمتعاملين معها، إلا أن الفكر الإداري الإســـلامي وإن كـــان لـــم يتطرق بشكل مباشر لشفافية النظام الإداري داخل الدولة الإسلامية ،فإنه قد نص على بعض المبادئ الرئيسية التي يمكن اعتبارها إطار عامـــا لهذه الشفافية وبهذا يكون الفكر الإداري الإسلامي سبّاقاً إلى قضية الشفافية من الفكـــر الغربـــي الحديـــث الـــذي تناول هـــذا الموضـــوع حاليا بشكل مفصل ودقيق وواضح ، محققا بذلك أحد أهم حقوق المواطنة .

ومـــــع الـــتطورات التي يشهدها العالم الآن والتـــقدم في المفاهيم والمـــبادئ الإداريـــــة ، ومـــع الـــزخم الديمقراطي والاجتماعي في اليمن ، يجب على الإدارة اليمنـــية الأخـــذ بهذا المبدأ ،كما جاء في التوجيه الرئاسي قبل اكثر من عشر سنوات مضت:-

"أؤكـــد على أهمية الارتقاء بمستوى الأداء في كافة المرافق والأجهزة الشعبية والرســـمية، واستيعاب المفاهيـــم الجـــديدة في عـــلم الإدارة، بمـــا يكفل النجـــاح في العمـــل، ويضـــمن القـــدرة على أداء كافة المهام والواجبات ومواجهة كافة الظواهر والمتغـــيرات بمـــا يتواكب مع مجمل التحولات التي شهدتها بلادنا في شتى المجالات سياسيا وديمقراطيا وتنمويا واجتماعيا وغيرها "[2] ، ويضيف موجها للحكومة : ــ "عليكم انتهاج سياسة المكاشفة للشعب للتعرف على كل الحقائق حتى يكون معكم"[3].

---

[1]- من خطابه – المجلد الأول – لعام ١٩٨٠م ص ٨ .

[2]- من خطابه – المجلد التاسع – بتاريخ ١-٢-١٩٨٩م – ص ٩١ .

[3]- من كلمته التوجيهية أثناء ترأسه لاجتماع الحكومة بعدن ٢٣-نوفمبر-٩٤م – المجلد ١٤ – ص ٣٤٥.

المبحث الأول :الشفافية في الإسلام وفي الفكر الحديث :

♕ مـا هـي المـبادئ الأساسية التي وضعها النظام الإداري الإسلامي لمفهوم الشـفافية؟ وكـيف كانت الممارسات الفعلية لهذا المبدأ في الإدارة الإسلامية الأولى؟ "مطلب أول".

♕ وكيف عالجت التشريعات الحديثة للدول الغربية قضية الشفافية ؟ "مطلب ثاني ".

المطلب الأول :الشفافية في الفكر الإسلامي :

الفكـر الإداري الإسـلامي، يتميز بشموله وإصلاحه لجميع أوجه الحياة بما فـيها مـن جوانـب اقتصـادية واجتماعـية وإدارية وسياسية وثقافية وأخلاقية غير محصـورة في جوانب شعائري تعبدية فقط [1]. وقد كان هناك تقصير واضح من قبل الباحثين والمهتمين بقضايا الإدارة والتنظيم في عالمنا العربي والإسلامي الذين ركنوا إلى المراجع الغربية دون أن يلجؤا إلى التراث الخصب في الفكر الإسلامي .

والحديـث عـن الشفافية في الإسلام يوجب علينا إيضاح بعض زوايا نظرية الإصـلاح الإداري في الإسلام ، فلقد استقدمت العديد من الحكومات للدول الإسلامية بعض علماء الإدارة من الغرب للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم في الإصلاح لنظمها الإداريـة وعـى سبيل المثال فقد استقدمت مصر عام ١٩٦٢م الخبيران الأمريكيان " لوثر جوليك ، وجيمس أولوك " وقد قدم هذان الباحثان تقرير ورد فيه[2] :

" إنـنا ندرك حق الإدراك أن النظم الحكومية تتكيف وفق مقتضيات الجو الثقافي الـذي توجـد فـيها ولا يمكن بحث خطط إعادة تنظيم جهاز أية حكومة أو إجرائها بمعـزل عـن التيارات العامة التي تسود حياة الأمة ، والمعتقدات الأساسية التي تدين بهـا ... وقـد راعـنا خلال هذا البحث أننا اهتدينا إلى عدد من المعتقدات الأساسية الوثـيقة الصـلة بـتلك المشكلات " يقصدا تنظيم الإدارة الحكومية "، وإننا نورد تلك

---

[1]- د. عبد الفتاح دياب – الإدارة العامة – منشورات جامعة صنعاء – ١٩٨٩م – ص ١٣ .

[2]- أ.د / حسن صادق – رؤية إسلامية للإصلاح الإداري – الإصلاح الإداري في الجمهورية اليمنية الواقع والآفاق ، أوراق الندوة المنعقدة في صنعاء ٢٩-٣١ يوليو ١٩٩٦م – المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية – ص ٢٤٧-٢٤٨ .

المعــتقدات فــيما يلــي فــي صــورة بالغة الإيجاز خالية من ما تستحقه من إفاضة وتفصيل:ـــ

- شــرع الله إقامة الدولة كنظام أخلاقي واقتصادي وسياسي وللإنسان أن يشكل هذا النظام بفضل ما يتاح له من اتساع في المعرفة.
- الناس سواسية أمام الله ومن ثم أمام القانون .
- ليس للحاكم ولا لرجل الدين ولا لولاية طبقة أو فئة ما أن تحول بين المرء وحقوقه وواجباته أو أن تفصل بينه وبين الله .
- الاستغلال الشخصي للنفوذ أمر يأباه الخالق الكريم .
- نظـــام القـــيادة نظام مستحب من حيث المبدأ ولكن كل راع مسئول عن رعاية شـــئون الـــناس ولا تكون القيادة بالوراثة بل بالاختيار ، ويبرز قيامها ما تلتزم به من مستويات خلقية وما تقدمه من خدمات .
- الأخـــذ بالشـــورى علـــى الصـــعيدين المحلي والقومي أمر لا بد منه في اتخاذ القرارات والأعمال الحكومية والانتخابات .
- نظـــم الملكية الفردية حق مقدس ينطوي على ضرورة استخدام الممتلكات على نحو مثمر مع تخصيص قدر من الدخل في عون المعوزين وخدمة المجتمع .
- للمجـــتمع والحكومة على أساس الشورى أن يقررا ما يدخل من باب المعروف وما يدخل من باب المنكر استناداً إلى المبادئ الخلقية والدينية المقررة .
- العمل له نبالته الخاصة ، ويستحق العامل أجراً عادلاً على عمله .
- الإنسان مكلف بكسب العلم وبإعمال العقل واستخدام المعرفة التي حصلها على هذا النحو في نفع الناس ومرضاة الله .

ويضـــيف الخبيران " أنه يتجلى من التعمق في هذه النقاط أن الثقافة الإسلامية من أصلح الأسس للحكم الناجح في العصر الحديث ".

" وإنـــه إذا صـــح ما ذهبنا إليه ي تلك العجالة القصيرة فإن الثقافة الإسلامية تكون أبعـــد الأشـــياء عـــن إعاقة سير التقدم والتطور في النظم الحكومية ، كما تكون أبعد الأشـــياء عـــن الدعـــوة إلـــى الطاعة العمياء أو التشبث بالتقاليد البالية ذلك أن الثقافة

الإســلامية تشــجع الإنسان على استخدام عقله في تقدير مقتضيات العالم الحديث من الاطمئنان إلى القيادة المسئولة وتبادل الرأي والمشورة " .

هــذه دعوة صريحة من خبيرين لا يمتان بصلة لثقافتنا الإسلامية بأن ننهل من هذا التراث العظيم ونرتكز عليه إذا أردنا أن نصلح مؤسساتنا الإدارية .

وتجســدت قمــة الشفافية عندما خاطب نبي الله إبراهيم ربه قائلاً : " ربي أرني كــيف تحيي الموتى قال له أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبي " ، وأدنى الشفافية في التشريع الإسلامي هي الصدق بين الاثنين ويكفينا هذا مثلاً على ذلك .

إن الفكــر الإداري الإســلامي إن كــان لــم يتطرق بشكل مباشر لشفافية النشاط الإداري ، داخــل الدولة الإسلامية ، فإنه قد نص مع ذلك على بعض المبادئ الرئيسة التــي يمكن اعتبارها إطاراً عاماً لهذه الشفافية من خلال تنظيم علاقة الحاكم بالمحكوم في القرآن الكريم والسنة النبوية واجتهادات الخلفاء الراشدين ، نستشفها هنا : -

مبادئ الشفافية الإســلامية :

أولاً : العلنيــــة :

هناك خاصية أساسية تميز بها النظام الإسلامي الإداري كله منذ نشأته وهي العلنية والتي برزت على الفور منذ الأيام الأولى للإسلام .

وفور انتقال الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم للمدينة ، فقد كان المسجــد مركــز الإدارة ، وكــان الرسول يمارس أعمال الإدارة فيه على مرأى ومسمع من الناس بكل شفافية ووضوح . ويعد مبدأ العلنية بمثابة ضمانة قانونية معترف بها للمواطنين من أجل حماية مصالحهم ، وهو مــبدأ ليس بغريب عن الإسلام حيث يلح القرآن الكريم على إقامة التعاون والتشاور بين الحاكم والمحكــوم علــى مســتوى إنجــاز القرارات انطلاقاً من مبدأ " الأمر بالمعروف والنهي عن المــنكر"[1]. وتقدم لنا توجيهات الإسلام الأساس الأخلاقي لتنمية العلاقات بين الإدارة الإسلامية ومرتفقيها[2] وتحقيق تفاهم مشترك أفضل بين أية جماعة إسلامية والمتعاملين معها .

[1]– عزيز إدريس / إشكالية الشفافية داخل الإدارة العمومية المغربية – مذكرة لنيل دبلوم دراسات عليا في القانون العام لعام ٩٧م كلية الحقوق – الرباط – اكدال – ص٨ .

[2]– المرتفق هو المواطن المتعامل مع الإدارة .

ثانياً : النظام المفتوح :

حـــرص الرســـول صـــلى الله علـــيه وسلم في إدارة الدولة الإسلامية على استشارة أصـــحابه في كل أمراً لم يروا فيه تنزيلاً صريح من الله سبحانه وتعالى وكان يحترم رأي الفرد ورأي الجماعة ويلتزم به ، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم مطبقاً لمبدأ الشـــفافية حتى في أحلك ظروف الأمة الإسلامية وجسدها في غزوة بدر وغزوة أحد والخـــندق ولـــم يســـتخدم ما يسمى حديثاً إعلان حالة الطوارئ عملاً بقوله تعالى : " وشاورهم في الأمر "[1]، وسار الخلفاء على نهجه عملاً بالتوجيه الإلهي " لقد كان لكم فـــي رسول الله أسوة حسنة " ، ونذكر هنا قول الخليفة أبو بكر الصديق للمسامين : " أطيعوني ما أطعت الله فيكم ، وإن عصيت الله فلا طاعة لي عليكم " بمعنى أن أعمال الإدارة فـــي الإســـلام مراقـــبة واضحة لعامة المسلمين ، وبهذا آمن الخلفاء الراشدين بالشـــورى والمشـــاركة ، وجعلوهـــا مؤسسة أساسية في اتخاذ القرار وأنشأوا مجلس النقـــباء ، بل أن سيدنا عمر من شدة حرصه على إشراك الناس في الحكم والتنا صح للوالـــي كـــان ينتحب ، فلما سأل عن سبب ذلك أجاب " خشيت أن أخطئ فلا يكلمني أحـــدا مـــنكم رهبة مني "[2]، ونـــرى صورة للشفافية في الإسلام من خلال النموذج الـــذي وضـــعه خبير الإدارة بروفيسور أحمد إبراهيم أبو سن ، فهذا النموذج المبسط يضـــح بـــأن الإدارة فـــي الإســـلام نظامـــاً فرعياً مفتوحاً ومرتبطاً بالنظام الاجتماعي الإســـلامي وبأنـــه مكـــون من مدخلات عملية إدارية ، ومخرجات تتفاعل مع البيئة الخارجية عن طريق التغذية الراجعة لتستمر دورة الحياة داخل الأنظمة الإدارية حتى يرث الله الأرض ومن عليها .

ثالثاً : التعليل:

نجـــد أصـــل التعليل في النظام الإسلامي الذي كان له السبق في هذا المجال قبل أن يعـــرفه الفكـــر الحديث فلقد سلك القرآن الكريم مسلك التعليل في العديد من الأحكام وسار الرسول عليه الصلاة والسلام على نفس النهج وتبعه الصحابة رضوان

---

(1) سورة آل عمران آيه ١٥٩ .

(2) أحمد إبراهيم أبو سن / الإدارة في الإسلام – المطبعة المصرية – أبو ظبي ١٩٨١م – ص ١٧١ .

الله علـــيهم ، ولازم التعلـــيل والاجتهاد الفقهي هذا الإطار ، والتعليل يستمر في جميع تفاصيل الشرعية " فالحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً " .

وفي القرآن الكريم يمكن استخلاص التعليل من عدة آيات كريمة ، منها على سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى:"رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل "[1]

وقولـــه تعـــال :" من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفـــس أو فســـاداً فـــي الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً [2].

كمـــا علل الرسول صلى الله عليه وسلم أمور كثيرة صراحة ، فهذا معاذ بن جـــبل رضـــي الله عـــنه يطـــيل في صلاته إتماماً لها وتقرباً بها ،فيشكو الشاكي إلى الرســـول صـــلى الله علـــيه وسلم " لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بها فلان " وهنا يشرع الرسول صلى الله عليه وسلم التخفيف في الصلاة ويزجر المطولين قائلاً " أيها الـــناس أنكـــم مغفور ون ، ومن صلى بالناس فليخفف ، فإن فيهم المريض والضعيف وذو الحاجة ..." مبيناً سبب ذلك التخفيف .

يتضـــح إذاً أن التعليل وارد في الأحكام الإلهية ، فالله إن كان غنياً عنا ، فإنه قدم التعلـــيل تكـــريماً للإنسان عن طريق تكريم أجمل ما فيه وهو العقل ، وبالتالي جعله يدرك أو يفهم ويقتنع ، خالقاً بذلك نوعاً من الحوار الذي يتم بطريقة غير مباشرة .

رابعاً : المشـــاركـة :

يقتضـــي تطبـــيق مـــبدأ الشورى الإسلامي استطلاع الرأي العام ومن شأنه تحقـــيق الـــتفاهم المشـــترك بين أعضاء الجماعة داخل المنظمـــة الإداريـــة وتوفير الجـــــو ، الإنساني الرفيع الذي يحفز الفرد العامل للإنتاج والعطاء ويشعره بكينونته الإنسانية وكرامته الآدمية ، وتوفير هذه المشاركة الفعالة والجريئة من جانب العاملين تـــؤدي إلى الطاعة مع الاقتناع في نهاية المطاف [3]، هذا من جانب ، ومن جانب آخر

---

[1]- سورة النساء آيه ١٦٥ .

[2]- سورة المائدة آيه ٣٢ .

[3]- أ . د / حسن صادق – مرجع سابق – ص ٢٥١ .

يــؤدي مبدأ الشورى تحقيق التفاهم بين الجماعة وغيرها من الجماعات والأفراد الذين يــتعاملون معها ويستفيدون من نشاطها وإنجازاتها ، للوقوف على احتياجاتهم الملحة والفعلــية حتى يتسنى إشباعها على خير وجه في ضوء اتجاهات الرأي العام [1] ، لأن الــتدخل التدريجــي بيــن الإدارة والمجتمع يجب أن يسمح بأخذ رغبات وردود فعل الأفــراد بعين الاعتبار عند تحديد أية استراتيجية إدارية ، والمشاركة هنا أمراً واجب الالــتزام به امتثالا لقوله تعالى لرسوله الكريم : " وشاورهم في الأمر " [2] فالله سبحانه وتعــالى كــرم بنــي آدم وحفــظ له إنسانيته وكرامته وذلك بإشراكه في أمر الحكم والإدارة طالمــا أن رأي الجماعــة يضــل دائماً خيراً من رأي الفرد [3] وقد كان عمر رضــي الله عــنه يطــبق مــبدأ الشــورى والمشاركة ليس فقط فيما يود سماع رأي المســلمين فــيه ، ولكنه يطلع الجماعة على قراراته ويفسر لهم أسباب اتخاذها حتى يكونــوا علــى علــم بها ، وحتى يناقشوه فيها ، فإن أقروه عليها كان بها ، وإن رأى الجماعــة رأيــاً آخر تبناه وعمل على تنفيذه ، وبذلك كان عمر ابن الخطاب قريباً من جماعته [4] .

خامساً : الإخبار :

إن إعلام المواطنين بخدمات المنظمة وتوعيتهم بأفضل طرق الحصول عليها والإفادة مــنها هو ما أمر به الإسلام في قوله تعالى : " **وقولوا للناس حسناً** " [5] أي النصيحة لهــم ، وليس معناه مجرد التلطف بالقول والمجاملة في الخطاب ، فالحسن هو النافع فــي الديــن أو الدنــيا ، كمــا يقول سبحانه وتعالى : " **وقل لعبادي يقولوا التي هي أحســن**" [6] ، ويصــور تعــالى حكمــته مدى الأثر النافع الذي تحققــه الكلــمة الطيبة

---

[1]- د / حمدي أمين عبد الهادي / الفكر الإداري الإسلامي والمقارن – دار الفكر العربي ـــ الطبعة الثالثة القاهرة ٩٠م – ص ١٧٠ .

[2]- سورة آل عمران آيه ١٥٩ .

[3]- عزيز إدريس – مرجع سابق ، ص ٨ .

[4]- أحمد إبراهيم أبو سن – مرجع سابق – ص ١١٠ .

[5]-سورة البقرة آيه ٨٣ .

[6]- سورة الإسراء آيه ٥٣ .

فـيقـول : " **ألــم تــر كــيف ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفــرعها فـــي السماء ، تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس لعلهم يتذكرون** " [١] ، وقد كان رسول الله يهتم بضرورة تأسيس التفاهم والانفتاح على الرعــية مــن خــلال الكلمة الطيبة حيث يقول صلى الله عليه وسلم : " الكلمة الطيبة صدقة ، وأفضل الصدقة صدقة اللسان " وليس أدعى إلى تحقيق التفاهم المشترك بين المــنظمة والمتعامليــن معها من حسن معاملة أعضائها لهم ، وقد كان الرسول صلى الله علــيه وســلم يعطي المثل في كيفية التعامل مع الرعية من خلال أخلاقه الكريمة وســلوكه الحســن ، " إنمــا بعثــت لأتمم مكارم الأخلاق " وفي مجالات أخرى كان الرســول صلى الله عليه وسلم يبدي النصيحة لولاته ويعلمهم كيف يجب إقناع الرعية ويرشــدهم إلى عمل الخير واجتناب الشر حيث يقول : " الكلمة الحسنة خدمة وأحسن الخدمات كلمة حسنة " .

سادساً : المباشــرة :

كــان الرســول صــلى الله علــيه وسلم يبشر من يبادرون بقضاء حوائج الآخرين فيقول : " إن لله عباداً اختصهم بقضاء حوائج الناس حببهم إلى الخير وحبب الخــير إلــيهم ، أنهــم الآمــنون مــن عذاب يوم القيامة " وينــذر من يحتجب عن حاجــاتهم ، بقولــه : " مــن ولاه الله من أمر المسلمين شيئاً فاحتجب عن حاجاتهم احتجب الله عن حاجته يوم القيامة " [٢].

وكذلك سار على الدرب أبو بكر وعمر ابن الخطاب وعثمان وعلي في فسح المجــال للمسلمين للإطلاع على شؤون الدولة والحكــم والإدلاء بآرائهم في كل أمر هــام ، بحيث عمل الخلفاء الأربعة " سيما علي وعمر " على أن تكون العلاقة مباشرة مــا بين الحاكم والمحكوم بغية خلق تقارب فعلي بين الطرفين ، وذلك للتأكد أولاً من أحــوال المســلمين وكي يتمكن هؤلاء من الاطلاع على أعمال الحاكمين وتبرز معالم هذه الشفافية بالخصوص في رسالتين :

---

[١]- سورة إبراهيم آيه ٢٤ – ٢٥ .

[٢]- د . حمدي أمين عبد الهادي – مرجع سابق ص ١٧١ .

الأولى : من علي إلى الأشتر النخعي والي مصر .
والثانــية : وجهها عمـر إلى عمرو بن العاص لما ولاه على مصر ، وهما وثيقتين مهمتين تظهران بجلاء مخاطر الاحتجاب عن الرعية في علاقات الحاكم والمحكوم[1].

المطلب الثاني : - الشفافية في الفكر الحديث [2]:

أمـا في العصر الحديث ، فقد تنامى الوعي لدى السلطات العامة في الدول منذ فترات طويلة بضرورة أن تعمل الإدارة العامة على تصور وتطبيق بشكل منتظم سياسـيات تهـدف إلى إرساء دعائم علاقات حسنة مع الجمهور ، تقوم على الإعلام والأخـبار ، وقد كان هاجس الاهتمام بالمواطنين وبالديمقراطية هو ما حدا بتلك الدول إلـى تبني هذا التوجه نحو الشفافية والانفتاح على العالم الخارجي ، وإن كان التطور فـي هذا الاتجاه لم يحصل لديها بنفس الطريقة ، فقد كان معمولاً بقاعدة علنية الوثائق الرسـمية فـي السويد منذ منتصف القرن الثامن عشر ، حيث كان بإمكان المواطنين الحصـول علـى جمـيع المعلومات والوثائق الإدارية بموجب الدستور الصادر سنة ١٧٦٦م ، والـذي كـان يسمح للمتضرر باللجوء إلى المحاكم في حال رفض الإدارة تمكيـنه من هذا الحق باستثناء بعض الحالات المحددة على سبيل الحصر والمرتبطة أساساً بسيادة الدولة .

ومـع مطلـع القرن العشرين ظهرت الأفكار المرتبطة بالعلاقات العامة في الولايـات المـتحدة الأمريكـية كرد فعل لتذمر الجمهور من تعاظم أنشطة المقاولات الكـبرى والمغرقة في التيلورية ، ومن روابط الإنتاج التي لم تكن تعير اهتماماً يذكر للعـامل الإنسـاني وأهميـته بالنسـبة لأنشـطة المنظمة وترجع أول مبادرة في هذا الخصوص إلى الصحفي YYY LEE الذي أقام في نيويورك سنة ١٩٠٦م أول مكتب للعلاقـات العامة ، وقام بتنظيم حملة إعلامية تضمنت إعلاناً بالمبادئ موجهه إلى كل الصـحفيين يدعوهـم فيه إلى التخلي عن تقديس مفهوم سر المهنة وإعطاء إرشادات كاملة دقيقة حول الزبناء ، كما ركز على ضرورة الاهتمام بالعمال ، وتحفيزهم مادياً

---

[1]- د / عبد الحق عقله – من محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية في السلك الثالث – شعبة القانون العام الموسم الدراسي ١٩٨٨م –١٩٨٩ م .

[2]- عزيز إدريس – مرجع سابق – ص١٠ وما بعدها .

ومعـــنوياً بغية تنمية قدراتهم على العمل . وقد تم تمويل أنشطته الإعلامية من طرف مراكـــز البحث والجامعات وبعض المنتجين الصناعيين ، وقد حدد الهدف منها بكون المقـــاولات الكـــبرى لايمكنها أن تتواجد وتتطور إلا إذا قامت بتفسير دورها وأهميتها داخـــل المجموعة المحلية أو الوطنية إلى الجمهور ، وبالدرجة الأولى إلى مستخدميها ، وقد كـــان للأزمـــة الاقتصـــادية التي عرفها العالم سنة ١٩٢٩م بالغ الأثر على الأوساط الاقتصادية والتجارية وعلى الرأي العام الأمريكي بصفة عامة بشكل ساهم في تعزيز الأفكـــار والمفاهـــيم المرتـــبطة بالعلاقات العامة ، حيث نذكر الجميع في تلك الفترة بالشـــعار الشـــهير لابـــراهام لنكولن " مع الرأي العام لا شيء يمكن أن يفشل ، ومن دونـــه لا شـــيء يمكـــن أن يـــنجح " ولذلك كانت ابتسامة الرئيس الأمريكي روزفلت ضـــرورية لأجل استبعاد الخطر التراجيدي لأي ثورة محتملة . وبث الثقة في بالنظام الاجتماعـــي فـــي نفوس الأفراد المضطربين ، وهكذا فإن إقرار حد أدنى من الإعلام والشـــفافية كـــان ضـــرورياً لخلق تعاون بين مختلف الفئات الاجتماعية بهدف تجاوز مخلفـــات الأزمـــة وهـــو ما كان وراء النجاح والتطور الذي عرفته مفاهيم العلاقات العامـــة فـــي الولايـــات المـــتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث أمتد مجالها إلى السياســـات الكـــبرى للدولـــة ، ولـــم يعد يقتصر على الإطار الاقتصادي للمقاولات ولعلاقـــات الإنتاج داخلها ، وقد تمت ترجمة ذلك بصدور قانون" *F.O.L.ACT* " في يونـــيو ١٩٦٦م الـــذي أقـــر حـــرية الاطلاع على المعلومات والوثائق الإدارية لكل المواطنيـــن الأمريكيين عبر المراكز التي أحدثت لهذا الغرض باستثناء بعض الحالات المرتـــبطة بحمايـــة الحياة الخاصة للأفراد وضمان أمن الدولة برمتها . وقد ورد في تقريـــر الأمين العام للأمم المتحدة – خطة التنمية الدولية المادة ١٢٦ : – وفي سياق التنمـــية يكتسب تحسين أساليب الحكم معاني شتى ولكنه يعني بصورة خاصة تصميم ومـــتابعة استراتيجية وطنية شاملة للتنمية ، ويعني كفالة القدرة والمصداقية والنزاهة للمؤسســـات الرئيســـية في الدولة الحديثة ويعني كذلك زيادة قدرة الحكومة على تنفيذ

السياســات والمهــام الحكومــية ، بمـــا في ذلك إدارة أنظمة التنفيذ ، ثم يعني أيضاً المساءلة عن الإجراءات المتخذة والشفافية في صنع القرارات [1].

وقــد ســـايرت أغلـــب دول الديموقراطـــيات الغربية هذا التوجيه نحو الانفتاح والشفافية الإدارية وذلك كنتيجة للتحولات المهمة التي عرفها مفهوم الإدارة العامة في القـــرن ٢٠ والتـــي عملـــت على تغيير معنى هذه المؤسسة الخاصة بعد أن أصبحت تـــتدخل فـــي جمـــيع المجـــالات نتيجة لتحملها المسؤوليات بشكل واسع ، وكان من الطبيعـــي أن يـــنعكس هـــذا الـــتحول على أشكال التواصل مع المحيط الاجتماعي : فالتوســـع الإداري ســـيجعل إذاً مـــبدأ الانغـــلاق غير مقبول تقنياً وغير مسمـــوح به سياسياً ، وبذلك تبنت الأنظمة الإدارية في تلك الدول مقتضيات قانونية تمنح للمواطن الحـــق فـــي الاطلاع على الوثائق الإدارية كما هو الشأن بالنسبة لفيلندا منذ ١٩٥١م والـــد نمارك والنرويج ١٩٧٠م والنمسا ١٩٧٣م . أما فرنسا فإن التطور نحو الانفتاح علـــى الجمهـــور والذي تجلت إرهاصاته الأولى منذ عهد الجمهورية الثالثة ، قد توج بتدنـــي البرلمان الفرنسي لثلاث قوانين مهمة مع نهاية السبعينات أقرت على التوالي : مـــبدأ الاطـــلاع على المعلومات المتضمنة في البطاقات المعلوماتية " قانون ٦ يناير ١٩٧٨م " – والاطـــلاع على الوثائق الإدارية " قانون ١٧ يوليو ٧٨م – وتعليل القرارات الإداريـــة " قانون ١١ يوليو ١٩٧٩م ، وهي تتمحور بالأساس حول الإعلام والتواصل مع الجمهـــور بهدف تكريس شفافية حقيقية للنشاط الإداري ، ووضع حد لهيمنة المبدأ التقليدي القاضـــي بسرية الملفات الإدارية ، ولعل الأهمية الكبيرة والواضحة لهذه المقتضيات هي التـــي جعلـــت العديد من المهتمين بالعلم الإداري يتحدثون على انتمائها لجيل ثالث لحقوق الإنســـان ، طالما أنها مكنت المرتفقين في هذه الدول من الحصول على حقوق جديدة في مواجهـــة الأجهـــزة الإدارية التي أصبحت تبعاً لذلك ملتزمة بالتوجه نحوهم والبحث عن الاتصـــال معهم بالإكثار من أدوات الإعلام والمساعدة والتواصل ومن ثم أصبحنا أمام حركة في العمق تشكل أحد محاور الإصلاحات الإدارية الهادفة إلى تطور العلاقات مع الجمهور .

---

[1] –تقرير الأمين العام للمم المتحدة مقدم إلى الجمعية العامة – ملحق يوليو ٩٤م بمجلة السياسة الدولية – مطابع الأهرام بكرنيش النيل –ص٣٢.

وفي هذا الصدد يمكن التمييز في ميدان قواعد الشفافية بين ثلاث مجموعات من الدول :

- الدول التي تبنت تشريعات ذو نزعة عامة .
- الدول التي لم تخصص سوى نصوص محدودة .
- الدول التي لا تتوفر على أي تشريع لكنها تتوفر على اقتراحات ودراسات في ميدان الشفافية .

أولاً : ولوج الجمهور إلى الوثائق الإدارية [1].

ميدان الولوج إلى الوثائق الإدارية تأتي في مقدمة المجموعة الأولى " السويد " فمنذ أمد بعيد وتحديداً ابتداء من سنة ١٧٦٦م صدر قانون سويدي حول حرية الصحافة يؤكد على مبدأ الشفافية للحكومة والإدارة الذي أعطى قيمة دستورية ، وقد نص الدستور السويدي لسنة ١٧٦٦م . وبشكل صريح على ما يلي : " لفائدة الحرية في التعبير ، ومن أجل إعلام متكامل ، يحق لكل فرد سويدي الولوج إلى الوثائق الرسمية التي توجد في حوزة السلطات العمومية وكذلك البرلمان " وحق الولوج هذا يمكن ممارسته بالنسبة لكل الوثائق الرسمية ، ولا يوجد إلا سبعة استثناءات حيث أن القانون المشار إليه لا يمكن أن يخضع لأي نوع من التقييد إلا فيما يتعلق بسلامة المملكة ، وبعلاقاتها مع القوى الأجنبية ، وفيما يتعلق بالإجراءات الرسمية للتفتيش أو المراقبة . أو فيما يتعلق بحمايته أو درء الجرائم الجنائية أو حماية المصالح الاقتصادية للدولة والجماعات المحلية والأفراد ، أو فيما يتعلق أخيراً باحترام قدسية الحياة الخاصة والآداب الحميدة .وقد صدر قانون تنظيمي بنفس التاريخ ١٧٦٦م يؤكد على حق المواطنين في الإعلام ، ويؤكد علاوة على ذلك وجوب الإدلاء بالوثائق الرسمية في الحين بمجرد تقديم طلب من طرف الأفراد المعنيين بالأمر الذين بإمكانهم الاطلاع على الوثائق في عين المكان ونسخها دون أن يكونوا ملزمين بتقدم الأسباب الكامنة وراء ذلك ، لكن الإدارة السويدية على خلاف الدول الأخرى ، ليست ملزمة بأن تقدم

---

[1] – أ. د . عبد الحق عقلة – محاضرات في مادة علم الإدارة – ألقيت على طلبة السنة الأولى بوحدة علم الإدارة والقانون الإداري ٩٧م– ٩٨م .

للجمهـور مذكـراتها الداخلية أو المشاريع ووثائق العمل . وبذلك تبقى السويد قوية بطول تجربتها ، والتي أصبحت نموذجاً يحتذي به في الشفافية الإدارية .

الدولـة الاسكندنافية الأخرى تتوفر كذلك على تشريعات ليبرالية في ميدان ولـوج الوثـائق الإدارية . فلندا منذ ١٩٥١م . الدانمارك والنرويج ١٩٧٠م ، إلا أن هـذه القوانيـن لا تشـكل جزء من المنظومة الدستورية ، كما أن استثناءات الولـوج إلى الوثائق الإدارية غير محددة بدقة الشيء الذي يترك هامشاً كبيراً من الـتقدير الذي تقوم به الإدارات ، ويمكن للمواطنين في هذه الدول الأربع اللجوء في حالة النزاع مع الإدارات إلى المحاكم أو إلى الوسيط حسب اختيارهم .

وبعـد ذلـك تأتـي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة بعد السويد وفنلـندا التـي عرفـت هي الأخرى حق الولوج إلى الوثائق الإدارية بعد صدور القـانون الـذي تبـناه الكونجـرس الأمريكـي عـام ١٩٦٦م والذي تم تحريره بمصطلحات مبهمة وغامضة حتى تتمكن الإدارة من مخالفته إلا أن هذا النص قد تم تعديله من طرف الكونجرس وأخذ مدى أكثر ليبرالية سنة ١٩٧٤م ، ويجد هنا القـانون جذوره الأولى في الخمسينيات ، وذلك عندما طالب الممثل البرلماني في كاليفورنـيا بمجموعـة مـن الوثائق الرسمية لكن الإدارة رفضـت تسليمه هذه الوثـائق ، وفي تلك اللحظة قطع على نفسه وعداً للقيام بكل ما في وسعه لكي لا يـتكرر هـذا السلوك ، وطبق هذا القانون في كل الوكالات ، بمعنى آخر في كل التنظـيمات الإدارية للحكومة الليبرالية ، وكذلك في كل المؤسسات أو المقاولات العمومـية . أما بخصوص الوثائق المرخص الإدلاء بها للجمهور فهي محددة في قائمة أصبحت أكثر شهرة في الولايات المتحدة .

❖ المجموعـة الثانـية هناك من الدول التي لم تعرف ولم تنظم حق الولوج للوثائق الإدارية ، ولكن تبنت نصوصاً تمكن الجمهور في بعض الأحيان من حق الولـوج إلـى المعلومات ، حيث نجد هولندا التي تبنت قانون سنة ١٩٧٨م حول انفـتاح الإدارة الـذي يحـتوي علـى نفس المبادئ التي جاءت بها قوانين الدول السـابقة ، ولكنه لم يذهب بعيداً إلى حد إجبار الموظفين بالإدلاء بالمعلومات حول

الوثائق الموجودة بحوزتهم ، كما أنه لا يجبر الوزراء على إعطاء تفسيرات حول سياسة وزارتهم كذلك لا يسمح للمواطنين الولوج إلى الوثائق وإلى الملفات .

يجـب الإشارة كذلك إلى حالة دولة " ليكسومبورغ " حيث يمارس حق الولوج فقـط في إطار المسطرة الإدارية غير القضائية : بمقتضى أمر الدوق الأكبر سنة ١٩٧٩م ، الـذي لا يفـتح إلا في وجه الأشخاص الذين تكون وضعيتهم الإدارية معـتد علـيها أو فـي طـريق الاعـتداء بواسطـة قرار متخذ أو على وشـك الصـــدور ، ذلك هو مفتوح بالنسبة للأشخاص المعنيين بقرار إداري من طبيعته أن ينال من حقوقهم أو مصالحهم .

❖ أما المجموعة الثالثة من الدول فهي التي لم تتبنى قط أي قانون من شأنه أن يعـترف كمـبدأ عـام بحق الولوج ، ومن هذه الدول نجد إنجلترا – بلجيكا – ألمانـيا – الـيابان . لكـن هناك توجهات ودراسات للاعتراف بحق الولوج في طريقها إلى التحقق ، وإن هذه المحاولات يمكن أن تواجهها عدة مقاومات خاصة فـي إنجلـترا حيث أن أي محاولة للمراقبة المباشرة لنشاط الوزارات من طرف العموم يمكن اعتباره كاعتداء على امتيازات البرلمان .

ثانياً : تعليل القرارات الإدارية : [1]

❖ فـيما يخص تعليل القرارات الإدارية ، فمجموعة الدول الأكثر أهمية هي تلك الـدول التـي يوجـد بها إلزام عام بالتعليل ، وهي دول أوربا التالية " السويد – سويسـرا – ألمانـيا – النمسـا – النرويج " تؤكد بمقتضى الفصل ١٩٠ مـن اتفاقية رومـا ، مقررات سلطات المجموعة الأوروبية تنص على إلزامية التعليل كمبدأ عام .

فهـذه المجموعـة مـن الـدول هي متجانسة من حيث موضـوع ومحتوى التعليل ، وتؤكد من حيث ميدان تطبيقه ، ونذكر على سبيل المثال حالة القرارات مـن النوع التنظيمي التي عولجت بشكل أكثر تنوعاً غير أن عمومية مبدأ التعليل تجد بعض الحالات الاستثنائية في أغلب التنظيمات خاصة في حالة الاستعجال أو السرية في ميدان الدفاع الوطني أو الأسرار الخاصة بالأفراد .

---

[1] – عزيز إدريس – مرجع سابق – ص١٠١.

فـــي الأخير تجدر الإشارة أن كل الدول التي أقرت إلزامية التعليل كمبدأ عام قــد جعلـــته فـــي إطـــار مدونة أو قانون منظم بواسطة المسطرة الإدارية غيـــر القضائية ، خير مثال على ذلك هو القانون الألماني بتاريخ مايو ١٩٧٦م.

❖ المجموعـــة الثانية : من الدول هي التي لم تقر مبدأ التعليل إلا بالنسبة لبعض القرارات الإدارية الأقل أهمية والنظام الفرنسي يعتبر في هذا الإطار حالة جيدة .

❖ المجموعـــة الثالـــثة : فهي الدول التي لم تصدر أي نص من أجل إقرار مبدأ التعليل ، ومنها بلجيكا وإيطاليا .

إذن فشـــكل التعلـــيل في حد ذاته ليس مجهولاً ، وإنما يطرح بشكل آخر ، فمن جهـــة هناك نصوص خاصة تلزم تعليل بعض القرارات ، ومن جهة أخرى توجد قواعد قريبة من المبادئ العامة للقانون التي تفرض تعليل بعض القرارات .

ثالثاً : الإعلاميات والحريات[1] :

فيما يخص حماية المعلومات توجد كذلك ثلاث مجموعات من الدول :-

❖ مـــن بيـــن الدول التي تبنت تشريعاً ذا نزعة عامة يجب أن نذكر في مقدمة هـــذه الـــدول الســـويد ، حيث يعود القانون المنظم للمعلومات والحريات إلى سنة ١٩٧٣م ، ويمكـــن اعتبار مقاطعة هيس الألمانية هي الرائدة في هذا المجال حيث يعود قانونها إلى ١٩٧٠م .

ففـــي السويد حيث الشفافية العريقة ، وضعت لجنة المراقبة " Detains Pection " مكونـــة من إحدى عشر عضواً : قاضي (رئيس اللجنة) ، أربعة برلمانيين ، ثلاثة نقابيين (يمثلون العمال ، أرباب العمل والأطر) تقني ، موظف ، وطبيب .

هـــذه اللجنة تراقب فقط المعلومات المعالجة آلياً في القطاع العمومي والخاص على حدٍ سواء والتي تهم الأشخاص الذاتيين ، هذه المعلومات التي يكون طلبها متوقفاً علـــى ترخـــيص من اللجنة هذه الأخيرة التي تتأكد من مشروعية هذه المعالجة ومدى تناسبها مع المعلومات ، وكذلك تتأكد من شطبها نهائياً بعد مضي مدة زمنية معينة .

---

[1] - أ.د سعيد بن البشير / من محاضرة الشفافية ألقيت على طلبة سنة ثالثة من الدبلوم المعمق بوحدة علم الإدارة والقانون الإداري ٩٨-٩٩م .

وصــــدرت قوانين في بعض الدول تتعلق بهذا المجال في ألمانيا وكندا سنة ١٩٧٧م والدنمـــرك والنمســا ١٩٧٨م ولكســمبرج ١٩٧٩م وأيســلندا ونيوزلندا الجديـــدة وإسرائيل سنة ١٩٨١م ، ثم بريطانيا سنة ١٩٨٤م . وهذه القوانين كلها تـــنص على وضع جهاز مراقبة على العموم يكون جماعياً ، ولكن من الممكن أن يديـــره شخص واحد كما هو الحال في ألمانيا وبريطانيا ، ويتم تعيين هذا الجهاز من طرف السلطة التنفيذية ، إلا أن أعضائه يكونون في استقلال تام عن الحكومة ، وتمتد مراقبته بشكل عام إلى البطاقات العامة والخاصة باستثناء كندا .

❖ المجموعة الثانية من الدول تلك التي وضعت حيز التطبيق مقتضيات تحمي المعلومات الخاصة في بعض القطاعات وتشكل الولايات المتحدة جزء من هــذه الدول ، حيث عرفت منذ إنشائها قوانين خصوصية تهم المقاولات الخاصة مـــن أجـــل محاربـــة الممارسات التمييزية لشركات القروض ووكالات تحصيل الديـــون ، وهـــناك قوانيـــن قطاعية تطبقها الإدارات الفيدرالية الأمريكية مثل R.F.P ١٩٧٨م الـــذي حـــد مـــن إمكانيات الإدارة في الحصول على المعلومات التي في حوزة البـــنوك التـــي تخص زبائنها ، وفي بعض الدول هناك العديد من النصوص التشريعية التـــي تدخـــل مقتضـــيات لحماية المعلومات وهي حالة القانون المتعلق ببطاقات الشـــرطة ومحاربة الإرهاب التي تبنته إيطاليا سنة ١٩٨١م ، وهناك قوانين تهتم بالحماية الاجتماعية ، والإحصاء العام للسكان .

❖ وفـــي بعـــض الـــدول الأوروبية هناك مشاريع قوانين قيد الدراسة تتعلق بالإعلاميات والحريات كما هو الشأن في أسبانيا والبرتغال – بلجيكا – اليونان – إيطالـــيا – هولـــندا .. وقبل خروج هذه المشاريع إلى حيز الوجود فإن المسئولين فـــي وزارة العـــدل والداخلـــية مكلفيـــن بالسهر على مدى احترام الإدارات لهذه المبادئ الأساسية التي سوف تتضمنها القوانين في المستقبل .

المبحث الثاني : - نحو إدارة يمنية شفافة :

أصبح العالم يعرف مع نهاية هذا القرن تحولات عميقة ليس فقط على المستوى التكنولوجي ، ولكن أيضاً على مستوى البنيات السوسيو اقتصادية ، لذا فالمرفق الحكومي لا يمكنه البقاء في منأى عن هذه التحولات ، بل إن ضرورة تحديثه ستكون إحدى الرهانات الكبرى للسنوات المقبلة ، وذلك في أفق إقامة نموذج شرعي عقلاني يتوخى تجاوز ما تشهده الأجهزة البيروقراطية من انحراف . ولقد أصبحت الإدارة العمومية اليمنية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتحسين الروابط التي تجمعها بجمهورها عن طريق تبني أسلوب الشفافية والوضوح ، استجابة لتوجيهات الرئيس علي عبد الله صالح وإيمانا منه بضرورة الشفافية كمبدأ من مبادئ الإصلاح والتطوير الإداري والمالي كمدخل أساسي لمعالجة أوجه القصور وجوانب الخلل في نظامنا الإداري ومن أجل إحداث نقلة نوعية في أسلوب إدارة تعزز من فعاليتها وكفاءتها ، حيث قال :-

" إننا بالصدق والصراحة والوضوح سنبني مجتمعنا قوياً وصلباً قادراً على تصحيح أخطائه وتجاوز سلبياته ومواكبة تطلعات أبنائه ، وإن هذه اللقاءات الرمضانية مجال مفتوح لطرح كل الهموم والتطلعات بصدق وصراحة ووضوح ، وتناول كل قضايانا بموضوعية والتزام ونقد كل الظواهر السلبية في حياتنا بوعي ومسئولية وإخلاص نحقق من خلالها التأكيد الإيجابي في حياة شعبنا ومعالجة كل ما من شأنه إعاقة انطلاق مسيرته نحو الدروب المحققة لآماله وطموحاته ..."[١].

وإن أي استراتيجية للشفافية الإدارية كما عبر عنها الرئيس يجب أن تهدف " كما سنرى لاحقاً " بالدرجة الأولى إلى تأسيس انفتاح حقيقي للإدارة العمومية على محيطها الاجتماعي ، ويقتضي إعمال هذا الانفتاح إعادة النظر في مبادئ التباعد – السلطة التي تشكل ركائز النموذج التقليدي بين الطرفين ، وتترجم إعادة النظر عبر حركتين مختلفتين ، فمن جهة تتوجه الإدارة نحو جمهورها

---

[١]- من خطابه ضمن لقاءاته الرمضانية بتاريخ ١٨-٥-١٩٨٧م – المجلد ٧و٨ – ص ١٨٣.

بتوضـــيحها لمغــزى أنشطتها حتى تصبح مفهومة أكثر ، وتقترب منه أحسن من ذي قبل ، ومن جهة أخرى فإنها تنفتح على الجمهور أخذه في الاعتبار طموحاته ومتطلــباته ، لتصـــبح سهلة الاطلاع وأكثر قابلية للتأثر في المحيط [1]، وعبر عن ذلك الرئيس مخاطباً الحكومة :-

" علـــى الحكومة وضع سياسة صائبة تهدف إلى الارتقاء بمستويات الإنتاج والأداء الإداري فـــي كافـــة المـــرافق والأجهـــزة والحرص على وضع الرجل المناســـب فـــي المكـــان المناســـب .. بعيداً عن الأهواء والمزاجية ... والتعقيب والمـــتابعة فـــي كافة أجهزتها ومرافقها .. والعمل على إتاحة المجال أمام الجميع مـــن أجـــل الإســـهام الفاعل في تنفيذ البرنامج الاقتصادي والإداري للجمهورية اليمنـــية ، والـــتفاعل مع أهدافه .. انطلاقاً من مبدأ المشاركة الشعبية الذي يرتكز علـــى أساســـه بناء الدولة الحديثة ، حيث أن بناء الوطن مسئولية كل أبنائه دون اســـتثناء ، لا حدود ولا قيود أمام أي فرد أو جماعة أو فئة من المشاركة في ذلك البـــناء باعتباره واجبا يتحمله الجميع ومعيار ذلك هو القدرة على العطاء والكفاءة والخبرة والإخلاص والتفاني من أجل الوطن "[2].

وفـــي خضم التحولات التي يشهدها النسق اليمني العام من تحولات وانفتاح ، فإن المشاركة السياسية والإدارية تطرح نفسها كمعطى أساسي في دمقرطة أحد أهـــم الأنســـاق الفرعية وأكثرها تأثيراً على فاعلية النسق العام ونجاعته من القيام بوظائفـــه تجاوبـــاً مـــع هموم وتطلعات الشعب ، لذا نجد ضرورة تكييف الإدارة العمومـــية اليمنـــية مـــع التطورات الحالية التي ما فتئ يعرفها المجتمع اليمني " ارتفـــاع المســـتوى الثقافي للسكان وما واكبه من تنامي درجة نضجهم السياسي " ومـــع المفاهيم الجديدة التي أصبحت تحكم علاقته بالسلطة العامة " حقوق الإنسان – تدعيم دولة الحق والقانون – وغيرها " .

[1] – عزيز إدريس – مرجع سابق – ص ١١٥.

[2] – من بيانه السياسي الذي ألقاه الرئيس في ٢١-٥-٩١م – المجلد ١١-ص١٤٧.

مـــن جهة أخرى نرى أن العولمة لا تتطلب فقط الجانب الاقتصادي ، بل وتهدف للجانب الإداري ، ويجب علينا احترام المبادئ الإنسانية العامة والأخذ بها ، أي ينبغـــي أن ندخـــل في الصف " فأسبانيا واليونان والبرتغال لم تلحق بالركب الأوروبي إلا بعد دخول الديمقراطية نظامها ، أي أن الديمقراطية والشفافية شرط لدخول المجموعة الأوروبية " . ومواكبة التطورات الدولية " المستثمرون الأجانب ، هيـئات مالـــية دولية ، منظمات دولية ... الخ " تتطلب الأخذ بمبدأ الشفافية ، كون اليمـــن يعول كثيراً على هذا الجانب لبناء اقتصاده المتواضع ، ومع ثورة الإعلاميات والتكنولوجـــيا والعولمـــة والخصـخصـــة يقتضي على الإدارة اليمنية تكريس مبادئ الشـــفافية والوضـــوح علـــى أرض الواقـــع والتخلي عن قاعدة السرية باعتبارها الضـــمانة القصوى للانغلاق الإداري . وبعبارة أخرى في إطار تحسين العلاقات مـــا بيـــن الإدارة والمرتفقيـــن يستوجب اعتماد مفهوم جديد للمرتفقين ، ذلك أن المـــرتفق[١] يجـــب أن ينتقل من وضعية المحكوم إلى وضعية أكثر إيجابية تتمثل أساســـاً في وضعيته كشريك للإدارة ، بصفة عامة لا يمكن القول بأن العلاقة بين الإدارة والمرتفقين لا يمكنها أن تصبح طبيعية وعادية وسليمة ، إلا إذا كانت هذه العلاقات تضمن حدا أدنى من التعاون بين الإدارة وجمهورها ، هذا التعاون الذي يحـــتم اســـتجماع وتوظيف عدة عوامل ، تهدف بدورها إلى تطبيع العلاقة ما بين المســـئول الإداري والمـــرتفق المواطـــن ، وتهدف في نفس الوقت إلى الرفع من المـــردودية والفعالـــية ، وفـــي هذا الإطار على الإدارة أن تعتبر المرتفق كحجر الزاوية في انشغالاتها [٢] .

[١] – المرتفق : هو المواطن المتعامل مع الإدارة وجمعه مرتفقين .

[٢] – أ.د عبد الحق عقله – محاضرات السنة الأولى ٩٨/٩٧ من الدبلوم المعمق علم الإدارة كلية الحقوق .

المطلب الأول : - حق المواطن في الشفافية الإدارية :

قـــال الملــك لويس الرابع عشر " كل شخـــص له عجز على مستوى المعلومات ، فهـــو معـــرض لعدم التفكير المنطقي " وقال عالم الإدارة الفرنسي برنارد " أن من يجهل الأمـــور يـــبقى فـــي تبعية لمن يعلم " فإعلام المرتفقين يعني في الدرجة الأولى السماح للمرتفق بالحق في التتبع عن كثب ما يجري داخل الدواليب الإدارية [١] .

الفقرة الأولى : تنويع وتوسيع مجالات المشاركة :

" لا بـــد أن تتســـع وتتفـــتح الأبـــواب أمـــام الجميع للمشاركة الوطنية الإيجابية ، حتى يكون التصحيح مسئولية مشتركة لا تقتصر على جهاز التصحيح وحده ... فكلنا شركاء ... وكلنا مسئولون عن أية سلبيات تعوق مسيرتنا "[٢] .

لعـــل ما يقصده الرئيس هنا هو خلق مزيد من البيانات الكفيلة بتشجيع تعاون المواطنيـــن مـــع الإدارة وتـــنويعها ، لـــتطال مختلف مـــراحل اتخـــاذ القـــرار الإداري ، وكـــذا توســـيع مجالاتها كما وكيفا لتشمل جميع ميادين النشاط الإداري خصوصـــاً تلك التي تمس من قريب مصالح المواطنين ، ويؤكدها الرئيس هنا :" فـــإذا لم نستمع منكم دائماً فإننا لا نقدر أن نحقق شيئاً ، ولا نستطيع إصلاح الخطأ القائم الذي تمارسه السلطة "[٣] .

فمـــن حيـــث التنويع لا بد أن تكون بنيات المشاركة متنوعة بتنوع شرائح المرتفقيـــن ، والتشاور المباشر يكســـب الجمهور قدرة على التأثير في القرارات الإداريـــة . هـــذا مـــا جسده الرئيس من خلال زياراته الميدانية لمختلف شرائح الشـــعب ، واختار هذه الزيارات الميدانية كمنهج لكل مسئول إداري قائلاً : " نحن نزور محافظة إب ضمن زياراتنا الميدانية التي اخترناها ، لكل مسئول أن يذهب إلـــى كـــل الجماهـــير الشعبية وإلى كل منطقة وإلى كل قرية لنكسر طوق العزلة والســـور الـــذي كـــان بيـــن القـــاعدة والقمـــة ، وتحسس الوضـــع الإداري في

---

[١] - أ.د/ عبد الحق عقلة – مرجع سابق .

[٢] - من خطابه – المجلد الأول ص ١٨٧ .

[٣] - من كلمته ١٩ أبريل ٨١م لمحافظة إب – المجلد الأول – ص ١٨٣ .

المــناطــق ، وإيجابــيات وسلبيات المسئولين أيضاً في المناطق "[1]. وبهذا تكون الإدارة ملــزمة بالتشـــاور مع ممثلي مختلف المجموعات والشرائح الاجتماعية . وهنا يصبح هؤلاء الشركاء بمثابة أدوات نقل المعلومات الإدارية إلى الفئات التي يمــثلونها عندما يتخذ القرار الإداري درجة من العمومية ، بشكل يقوي وضعيتهم الاجتماعــية وقدرتهم على ولوج الإدارة باعتبارهم شركاء معترف بهم كمخاطبين مقبوليــن مــن طــرفها ، ولا يــتعلق الأمر هنا بالهيئات ذات الطبيعة السياسية كالأحــزاب والتنظــيمات المهنية " النقابات " ، ولكن بتجمعات يمكنها بفضل تنوعها وتعددهــا أن تســاهم في خلق التلاحم والانسجام بين الوقائع الاجتماعية ، ففي فرنسا وصــل عــدد الجمعــيات الممــثلة لمخــتلف فئات المرتفقين سنة ١٩٨٦م مــا بين ٥٠٠,٠٠٠-٦٠٠,٠٠٠ جمعية ، وفي أمريكا تلعب الجمعيات دوراً هاماً في تحضير المشاريع المزمع إنجازها على المستوى المحلي وهذا يوضحه لنا الرئيس :

" أصــبح من حق كل جماهير الشعب أن تشارك في السلطة وتحكم وتشارك فــي الحــوار الوطني في التصحيح في الحكومة وفي المجال الرسمي ، وللشعب الحق في المشاركة وفي تحمل المسئولية "[2].

لذلــك فإن تحقيق مشاركة فعالة للجمهور في جهود التسيير الإداري يقتضي تدعــيم البنــيات الحالــية بأجهزة متعددة ومتخصصة تضمن تمثيلاً حقيقياً يكون معــبراً عن طموحات وآراء كل الفئات الاجتماعية على اختلاف شرائحها ، ففي الــدول الغربية تم تكريس هذا التوجه من خلال تعدد اللجان والأجهزة الاستشارية الدائمــة القائمــة إلــى جانب الإدارات العامة ، لذلك وجب تنظيم هذه العملية من إدارتــنا تنظــيماً دقــيقاً مــن أجل نمو التشاور وإضفاء الطابع المؤسساتي على الــروابط التي تجمع الإدارة بمرتفقيها ، لتصبح رسمية بعد أن كانت شبه رسمية ولتفضــي إلــى خلق بنيات دائمة مندمجة في النظام ، يكون تدخلها ضرورياً قبل اتخــاذ أي قــرار ، ويجــب تشــجيع الكفاءات الفكرية والعلمية على المشاركة

---

[1] - من خطابة — المجلد الأول — ص ١٨٢.

[2] - من خطابه — المجلد الأول — ص١٨٣.

والمســاهمة الفعالــة في الحياة السياسية المحلية بغية إيجاد بنيات تمثيلية متماسكة تفســح المجــال بشكل واسع أمام إشراك مختلف الفئات الاجتماعية في المجهود التــنموي ، وهــو مــا ســيقوى في نفس الوقت من مشروعية الدولة باعتبار أن انفــتاحها علــى المجــتمع المدني عن طريق السماح لممثليه بالمشاركة في تدبير الشــئون العامــة ، وهذا ما تضمنه قانون السلطة المحلية الجديد في اليمن ، مما يتــيح لهــا فرص توسيع أساس مشروعيتها ، وينبه الرئيس لدور الأكاديميين في الجامعات اليمنية قائلاً :

" إنــنا نلتقي بكم بهذه النخبة لنتحدث معكم حول طبيعة هذه المرحلة والمهام الجديــدة التي تنتصب أمام المجتمع ، وتضطلعون أنتم بدور هام في بلورتها من خــلال مســئولياتكم الكبيرة في تأهيل الكوادر الوطنية في مختلف مجالات العلم والمعــرفة القــادرة علــى الإســهام الفعال في بناء الوطن ورفد مسيرة النهوض الحضــاري"[1]، ويجب تناسق التربية الاجتماعية والإعلام مع كافة الخصوصيات المجتمعــية فــي اليمــن ، في سبيل إقرار مشاركة واسعة وحقيقية للمواطنين في مختلف مجالات الحياة الإدارية ، هذا من جهة، حيث يقول الرئيس : " يجب أن يواكــب الإعــلام كــل المتغــيرات الوطنــية والقومية والدولية ، والمساهمة في معالجة الظواهــر السلبية وتعميق روح الديمقراطية والقيم الإنسانية بين أفراد المجتمع ، والتعاطي مــع الهمــوم الوطنية بما يتلاءم مع نهجنا الوطني الديمقراطي ، والقيم السامية التي يحث عليها ديننا الحنيف "[2] .

ويــرى سوســيال أن هذه المشاركة تتطلب القيام بحملة نفسية قوية لإثارة حماس السكان المحليين من أجل التطوير الاقتصادي والاجتماعي السريع [3].

ومــن جهــة أخرى فإن عصرنة التسيير الإداري تقتضي توسيع نطاق مشاركة الموظفيــن ، وإعطائهم الفرصة للمساهمة في اتخاذ القرارات وتقبلهم لها ، ونجد من الضــروري تشجيع المرؤوسين في كل المستويات توجيه الأسئلة والمساهمة بأفكارهم

---

[1]- من خطابه أثناء لقائه بهيئة التدريس وعمداء كليات جامعة صنعاء بتاريخ ١٤-٦-١٩٩٠م – المجلد ١١ – ص٥٥.

[2]- من رسالة رئيس الجمهورية الموجهة إلى الحكومة في ١٢ أكتوبر ١٩٩٤م- المجلد ١٤- ص٢٦٤.

[3]- عزيز إدريس – مرجع سابق-ص٣٠٠.

وآرائهـم ، كمـا ينبغـي أن يعمـل المسـئول الإداري على سماع مرءوسيه بصبر وإخلاص بقصد استخدام الأفكار والمقترحات النافعة التي يساهمون بها ، " إن معيار المشاركة هو الكفاءة والإخلاص والقدرة على العطاء "[1]. ويضيف :

" يجـب الاسـتفادة من كافة التجارب والخبرات الجيدة والاستشارات المفيدة ... وضـرورة الاهتمام بالكادر الوظيفي الوسطي باعتباره الكادر الأساسي الذي تقع عليه مهمـة تسـيير الأعمال في الجهاز الإداري للدولة "[2]، لعل ما يقصده الرئيس هنا أن إشـراك الموظفيـن فـي المجهـود الإداري مؤشراً على دمقـرطة السير الداخـلي لـلإدارة ، باعتـباره يرتبط بالتوجه الديمقراطي الواسع الذي ما فتئت ملامحه تتضح منذ عدت سنوات على مستوى مجموع المؤسسات الاجتماعية .

" لا بـد مـن تعـاون الجميع اقتصاديين وصناعيين وتجار ومواطنين تعاوناً جاد بعـيداً عن النظرات الضيقة "[3] ، وبهذا التوجيه الرئاسي تتضح لنا الأهمية المزدوجة للمشـاركة التـي تبعـث علـى التفكـير في ضرورة توسيع مجالاتها إلى مختلف القطاعـات خصوصـا تلـك التـي تهم المواطنين بشكل مباشر حيث تشمل القطاع الاقتصـادي والاجتماعـي بأكملـه قبل أن تسري بعد ذلك تدريجيا إلى مجال الإدارة الشـاملة باعتـباره المجـال التقلـيدي للـروابط بين الإدارة والمرتفقين حيث تتجلى امتيازات السيادة لجهاز الدولة.

الفقرة الثانية : أحقية الاطلاع على الوثائق الإدارية :

وردت عـدة محظورات في قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية [4]" المادة ١٤ من القانون ، والمواد ٢٧-٢٨-٢٩ من اللائحة " ويأتي بينها ما يعرف بالسر المهني ويحرم بمقتضاه على الموظف تزويد الغير بالمعلومات والمستندات التي تتوفر له عند

---

[1] -من لقاءاته الرمضانية -٣٠-٣-١٩٩١م - المجلد ١١ - ص٣٦٥.

[2] - من لقاءه بقيادة وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري ١٦ يونيو ١٩٩٢م - المجلد ١٢- ص١٢٤.

[3] - من خطابه أثناء لقاءه برجال الأعمال والاقتصاد اليمنيين في ٣-٤-٩١م - المجلد ١١- ص٣٧١.

[4] -نشرة الثقافة القانونية - العدد الثاني مارس ٩٧م- إصدار الدائرة القانونية بجامعة صنعاء - ص٨.

ممارســتة لعمله " ويحظر على الموظف إفشاء الأمور والمعلومات السرية التي يطلع عليها بحكم وظيفته ولو بعد انتهاء خدمته ولأي سبب كان" [1].

عكــس ذلك قطعت بعض الأنظمة الإدارية شوطاً كبيراً في الانفتاح نحو المتعامل مع الإدارة ، فأحدثت فرنسا ما يسمى " *C.A.D.A* " كادا.

COMMISSION D'ACCES AUXDOCUMENTS ADMINISTRATIFS

وبهذا تقر أحقية الاطلاع على الوثائق الإدارية .

وفــي الولايات المتحدة تقرر هذا الحق على المستوى الفيدرالي منذ سنة ١٩٦٦م وعَبر ما يدعى : FREEDOM OF INFORMATION ACT

وإخــبار الجمهــور في أمريكا ليس فقط مطلباً جماهيرياً ، بل مصلحة الإدارة نفســها إطــلاع الــناس علــى مهامها وخدماتها والتعــريف بنفسها في بلد يكون فيه مصــير كــل مؤسســة عامــة أو خاصة لا تجيد كسب الجمهور هو تجاهلها وربما مقاطعــتها ، ومبدأ الاطلاع أضحى مكسباً لا رجعة فيه في هذه البلدان بل انتقلت إلى مســتوى مناقشــة الاســتثناءات عــن المبدأ ، أسرار الدفاع الوطني وأسرار العملة والقرض العام ... الخ [2].

فــي هــذا الوقت لا زال الغموض سمة نظامنا الإداري اليمني ، برغم التوجيهات المــبكرة للرئــيس في هذا الخصوص ، والتي تطرقت له من قريب ومن بعيد فمثلاً يوجــه "... وذلك لإتاحة الفرصة أمام المواطن اليمني للإطلاع والمعرفة وهذا يأتي ضمن الحــريات المــتاحة أمامه ، ... لأن منع الكتاب أو الصحيفة عنه معناه مصادرة لحقه في الحرية والإطلاع ... والمواطن اليمني يحب دائماً أن يطلع ويتابع "[3]ويقول :

" نحــن علــى ثقة لأن العمل الذي يقوم به مركز الدراسات اليمني هو عمل كبــير ودقــيق ولابد أنه بعد الانتهاء من اكتماله ، سوف يوضع أمام الشعب للإطلاع علــيه ولجعل الأجيال الجديدة على صلة وثيقة بحقائق الثورة اليمنية والتحديات التي أحاطــت بهــا ، والتحولات العظيمة التي صنعتها وبالانتصارات الكبيرة الهامة التي

---

[1] – نص المادة ١٤ _الفقرة ب من قانون الخدمة المدنية رقم ١٩ لسنة ١٩٩١م.

[2] –مصطفى سلمى – مرجع سابق –ص١٠٧.

[3] – من حديثه لصحيفتي الجمهورية والمساء المصريتين – المجلد ٩ – ص١٩٠.

أحــرزتها في كل الجهات "[1] ، إذا كان من حق المواطن أن يطلع على أسرار وخبايا الــثورة اليمنــية ، فمــن حقه أكثر أن يطلع على الوثائق الإدارية ، وبناءاً على هذه التوجــيهات الرئاســية يتطــلــب مــن الإدارة العمــومية اليمنية فتــح المنافذ أمام الجمهور ، وإقرار حق الإطلاع على المعلومات والوثائق الإدارية من خلال الإعلان عــن المعلومات والوثائق التي تحتفظ بها الإدارة إلى كل المواطنين الذين يرغبون في ذلــك دون وســاطات أو تدخــلات ، هــذا فــي كــافة الإدارات عمــومية أو شبه عمــومــية ، مركزية ومحلية ، وعلى سلطات الوصاية أن تحدد مسؤولياتها بوضوح في هذا المجال ، وذلك حتى تكون الإدارة على أتم استعداد لمنح المعلومات المرخص بهــا إلــى كــل مرتفق . كما أن تحسيس الموظف بأن هذه المعلومات لا يمكن أن تكون ملكاً خاصــاً بــه يتصــرف بهــا كمــا يشاء ، وإنما عليه استغلالها لمزاولة المهام المــوكولة إليه فحســـب ، ولــيس لتدعيم سلطته أو قضاء أهداف خاصة ، ومن ثم أصبح ضروري تكثيف اللقــاءات والندوات وكل التظاهرات التي من شأنها إنجاح هذه الجهود ، ومحاربة كل مصادرة للمعلومــات ودعــم النشر والتبليغ . قال دامبير " *DAMPIERRE* " : " إن النشر أي إبلاغ أعمــال الســلطة العامــة إلى الجميع ، هو من أهم الواجبات التي على السلطة أن تمــارسها بذاتهــا "[2]. فــبعض الإدارات وصــلت بصدد انفتاحها نحو المواطن لدرجة منحــه حق الاطــلاع علــى وثائقهــا ، وتوظــيف وســائل متطورة في مجال الاتصــال مع المواطــن ، كالوسائل السمعية والبصرية وأساليب الملتقيات والندوات ... الخ ، مثال ذلــك الإنترنت وما تقوم به الإدارات في أمريكا من نشر وثائقها ومعلوماتها عبر هذه الشــبكة لإيصــالها للمواطــن والمهتميــن خصوصــاً إذا علمنا أن ١٥٩ مليون عدد المشتركين في الإنترنت في العالم اليوم [3].

وفــي هــذا الإطــار يأتي توجيه الرئيس المعبر عن دور الإعلام في التوعية والتــنوير :- " يتطلــب مــن جميع المؤسسات والمرافق الحكومية أن تعين الأجهزة الإعلامــية علــى تحملهــا المســئولية من خلال تقديم المواد الإعلامية والمعلومات

---

[1]- من حديثه لصحيفة العمال في ١٤-١٠-١٩٨٨م – المجلد ٩ – ص٤٤.

[2]- عزيز إدريس – مرجع سابق – ص١٤٠.

[3]- د/ صادق رابح – الإنترنت سلاح دعائي والحرب في كوسوفو – جريدة الشرق الأوسط – العدد ٧٤٥٩.

المتخصصـــة فـــي مختلف الجوانب ، والتي من شأنها تمكين الأجهزة الإعلامية من القيام بواجباتها في التوعية والتنوير "[1].

المطلب الثاني : تكييف المرفق العمومي مع متطلبات الشفافية الإدارية :

لا شـــك أن دعـــوة الرئـــيس صـــالح فـــي هذا الإطار تهدف إلى ضمان السير الديمقراطـــي للمرافق العمومية لخدمة المواطنين ، إلا أن التطبيق الحرفي لهذه الدعوة تعتـــبر بمثابة العناصر الأساسية لتحقيق دولة القانون ،والتي يجب أن يصاحبها وضع أســـس للعمل تضمن فعالية النشاط الإداري في إطار احترام مبدأ الشفافية الذي يسمح لكـــل مواطـــن مـــرتفق بالاطمئـــنان على حسن سير المرافق العمومية . وعبر عنها الرئيس قائلاً :-

" لقـــد التقيـــت أمس بالأخوة مديري المكاتب والأجهزة ومديري المديريات في المحافظـــة ، وناقشـــت معهـــم القضـــايا المرتبطة بهموم المواطنين وهي في الحقيقة هومـــنا جميعاً ، وأكدت على ضرورة تجنب كل أنواع السلبيات التي حدثت بعد قيام الوحـــدة ، وأن يـــبدأوا مـــرحلة جديـــدة بـــإخلاص ونزاهة ، وأن يعملوا على خدمة المواطنيـــن وتقديـــم التســـهيلات الممكنة والإسراع في حل قضاياهم ، وأن يعمل كل مكتـــب حكومـــي فـــي إطـــار اختصاصاته ومسئولياته وفي إطار الالتزام بالقوانين والأنظمة "[2] .

الفقرة الأولى : تبسيط المساطير الإدارية وتوضيح الاختصاصات :

- **المساطير الإدارية ٣:**

" إن الاقتصـــاد هو أيضاً هم رئيسي ولهذا لا بد أن نعكف على بناء اقتصاد وطني متطور خال من العقد والروتين الإداري الذي يعرقل الاستثمارات "[4].

هـــذه إشـــارة واضحة من الرئيس لضرورة تبسيط المساطر الإدارية والقانونية في مختلف القطاعات وعلى رأسها القطاع الاقتصادي الذي يعتبر العمود الفقري للتنمية في البلاد .

---

[1] - من لقاءه بالقيادات الإعلامية ٢١-يناير -١٩٩٢م - المجلد ١٢ - ص٢٦.

[2] - من خطابه يوم ١٧ فبراير ١٩٩٢م - المجلد ١٢- ص٥٢.

[3] - المساطير الإدارية : هي القوانين والنظم واللوائح المنظمة للعمل الإداري .

[4] - من خطابه في المؤتمر الصحفي تاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٩٩م -- جريدة الثورة ١٢٧٣٨ - ص٥.

وتعتـبر المسـاطر الإدارية كقاعدة عامة ، إما وسيلة لتحسين علاقة المرافق العمومية بمرتفقيها أو مصدر لإفسادها بفعل تعددها وتعقدها [1]. وما ينجم عن ذلك من بطـئ وتأخير في إنجاز الخدمات الإدارية ، ولمحو كل العراقيل البيروقراطية " من تعقـيد وبطـئ ..." فـإن عمليات التبسيط هاته يمكن أن تطال النصوص والمساطير والقـنوات الإداريـة المرتـبطة بمخـتلف مجـالات النشـاط الإداري ، ففي مجال الاسـتثمارات " والذي أشار إليه الرئيس سابقاً كما ورد " وهو ميدان حساس بالنظر للتوجهات الايديولوجية الجديدة للدولة ، فإن المقتضيات التنظيمية المرتبطة به لازالت تصـاحبها العـدد مـن الشـكليات الإدارية ، المعقدة التي يصعب على المستثمرين ومشاريعهم تحملها ، مما يؤدي إلى نفورهم .

وفـي هـذا السياق جاء التوجيه الرئاسي لحل مشكلة الاستثمار من خلال تبسيط المسـاطر والإجـراءات التي تشكل أحد مقتربات الإصلاح الإداري ، بالإضافة إلى مجـال الاسـتثمار فـإن تبسـيط الإجراءات الإدارية يجب توسيع مداه ليشمل كافة قطاعات النشاط الإداري الأخرى . خاصة تلك التي تكون فيها طلبات المرتفقين على المطـبوعات والوثـائق الإداريـة أكثر حجماً وقد استهدفت جهود الإصلاح الإداري محاربـة نمطـية وشكلية وبطئ الإجراءات الإدارية ، ولتحقيق السرعة المطلوبة في إنجـاز الخدمـات للمرتفقين في وزارة الداخلية فقد وجه الرئيس بمنح الاختصاصات والصلاحيات للإدارات الأدنى لتحقيق هذا الهدف تمشياً مع طموحات المواطنين قائلاً وموجهاً :-

" علـى القـيادات الأمنـية مـنح الصلاحيات للقيادات الوسطية والأدنى بما يخفف من المركـزية وبما يمكن الجميع العمل بروح الفريق الواحد وبثقة وصدق وإخلاص في المسئولية المشـتركة ، وهي واجب الجميع "[2] ، وبالتطبيق الفعلي لهذا التوجيه الذي سيسهل انفتاح الإدارة علـى جمهورها ، وسيمكن من إرضاء العديد من المرتفقين وموظفي الدولة في الداخلية ، الذين يعـانون مـن التأخير وتعقيد المساطر الإدارية والمركزية الشديدة ، من بلوغ درجة معقولة من الفعالية المرجوة .

---

[1] - عزيز إدريس - مرجع سابق-ص٢٠٦.

[2] - من خطابه لقيادات وزارة الداخلية والأمن بتاريخ ١٩ يناير ١٩٩٢م - المجلد ١٢ -ص٢٣.

ومــراجعة المســاطر الإداريـــة قد أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها ، لأجل بلــوغ هــدف ثلاثـــي يتمثل في تنظيم العمل الإداري وإتقانه ، وتسهيل انفتاح الإدارة علـــى جمهورهـــا ، وتطوير الجانب الاقتصادي من خلال تطوير التشريعات واللوائح بهـــذا الشـــأن ، وإكســـابها الشفافية والوضوح لجذب المستثمرين، عن طريق توحيد المســاطر والإجــراءات الإداريـــة وعقلنـــتها ، وذلـــك من خلال التقليل من النماذج والوثائق الإدارية وإلغاء غير الضروري منها وتبني مساطر نموذجية يمكن استعمالها فـــي العديـــد مـــن المعاملات الإدارية اليومية بشكل موحد ، وهذا التبسيط يساهم في الرفع من المردوديه والتحكم في العمل الإداري ، وتقريب الإدارة من المنتفعين .

ويجــب توضـــيح الاختصاصات الإدارية ليسترشد بها الموظف والمرتفق على حد سواء عند إنجاز مختلف المعاملات الإدارية [1].

- توضيح الاختصاصات :-

بســبب مـــا يطـــبع الإدارة العمومـــية اليمنـــية مـــن تعـــدد وغموض وتداخل الاختصاصـــات ، جـــاء في رسالة الرئيس الموجهة إلى رئيس وأعضاء الحكومة في ١٢- ١٠-١٩٨٦م التالي:-

-" تحجـــيم التوسع في إنشاء الوحدات الإدارية والاقتصادية المستقلة التابعة لوحدات الجهـــاز الإداري للدولـــة للحـــد من شتات نطاق الإشراف تقليلاً للنفقات : وذلك من خـــلال تجمـــيع الأنشـــطة المتجانســـة في تقسيمات واحدة وتلافي ازدواج أو تداخل الاختصاصات بين مختلف الوحدات "[2].

لذلـــك فـــتحديد الاختصاصات الإدارية عادة ما يشكل جانب لا يستهان به من مخططـــات الإصلاح الإداري[3] ، ويضيف الرئيس : " إن المسئولية كما ذكرت أكثر مـــن مـــرة هـــي مســـئولية جماعية تضامنية ويجب أن يعرف كل واحد منا واجباته واختصاصاته "[4].

---

[1]- عزيز إدريس - مرجع سابق-ص٢١٤.

[2]- من خطابه - مرجع سابق - ص٤٧ - المجلد ٧-٨.

[3]- عزيز إدريس - مرجع سابق-ص٢١٤.

[4]- من حديثه في الأمسيات الرمضانية ٢٧-٦-١٩٨٣م - المجلد الثالث - ص٢٤٦.

يتضح من خلال ما ورد في الرسالة السابقة بأن ضرورة ممارسة الإدارة لعملها في إطار تحديد واضح لاختصاصاتها قد كان بمثابة هاجس يطغى على اهتمامات رئاسة الدولة. بغية جعل البنيات الإدارية قادرة على القيام بالعمليات المطلوبة منها والحصول على نسبة مقبولة من تنفيذ المقررات الإدارية ، دون وجود أي تداخل أو ازدواجية في الاختصاص بين الوحدات والمستويات الإدارية . كما ورد في رسالة الرئيس الموجهة إلى الحكومة الجديدة في ١٤ أكتوبر ١٩٩٣م الآتي : " العمل على إعادة النظر ودراسة الهيكلية الإدارية والتنظيمية لأجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة ، والتركيز على تقليص التضخم في الأجهزة والمؤسسات الذي أفرزته الأوضاع السابقة "[١] .

وأبدت هذه الفقرة اهتماماً بالغاً لمسألة ترشيد بنيات واختصاصات إدارات الدولة ، حينما اعتبرت بأن إصلاح الهياكل الإدارية هو بمثابة الوسيلة الفعالة للقيام بإصلاح جذري ، وذلك بإعادة النظر في البنيات التي يرتكز عليها نشاط النظام الإداري ، عن طريق تحديد اختصاصات الوزارات وتنظيمها وتوزيع الاختصاصات بين الوحدات الرئيسة على المستويين المركزي والمحلي ، وذلك لتجنب الازدواجية في العمل .

" نثق بأن الحكومة سوف تعمل على تصحيح كافة الاختلالات في المجال الإداري وإلغاء الازدواج الوظيفي "[٢].

ولهذه الغاية فإن توضيح الاختصاصات الإدارية يجب أن ينصب بالخصوص على تحديدها بدقة من خلال النصوص ، وذلك بتعريف الصلاحيات المخولة لكل هيئة وكل عون عمومي حتى تكون كل سلطة إدارية على بينة بالدقة والوضوح اللازمين بكافة الصلاحيات التي تدخل ضمن اختصاصاتها ، وإن تحقيق هذا الهدف يجعل من الضروري وفي مرحلة أولى بأعمال مبدأ التخصص الوزاري الذي بموجبه يتم التمييز بين مختلف الوحدات الإدارية ، خاصة في الحقبة المعاصرة حيث أصبحنا نشهد تكاثر الوزارات التقنية التي تتجه المهام الموكولة إليها إلى التداخل والتقارب

---

[١] – من رسالته — المجلد ١٤ –ص٢٦٦.

[٢] –من كلمته في إضاءة بجريدة الثورة بتاريخ ٨ مايو ١٩٩٩م – العدد ١٢٥٩٦.

مـــن بعضها البعض ، لذا فإن كل وزارة يجب أن تتوفر لديها فكرة واضحة ومحددة بدقة عن المهمة الموكولة إليها ، ومن ثم فإنه يستحسن اللجوء إلى استعمال المذكرات التوضـــيحية والدوريـــات الداخلية الموجهة والمفسرة للنصوص للوصول إلى أفضل اســـتغلال ممكن لتلك النصوص ، وبالتالي تحقيق توزيع أمثل للاختصاصات ، حتى يـــتم تفـــادي كل تداخل ممكن وكل تنازع فيما بينها سواء داخل نفس الوزارة أو بين وزارتين أو أكثر .

وبالـــنظر إلـــى أهمـــية مـــرحلة إعـــداد النصـــوص المنتظمة لاختصاصـــات الـــوزارات ، فإنـــه يتعين تتبع هذه المرحلة بعناية وباستمرار من طرف أخصائيين فـــي التنظيم الإداري باتصال مع المسئولين عن مختلف الإدارات ، ولهذا وجب إسناد مهمة إعداد تلك النصوص إلى رجال القانون مختصين يجمعون بين الكفاءة والتجربة والمعرفة القانونية اللازمة[1].

ومـــن أجـــل تجاوز هذه الأزمة في التداخل في الاختصاصات فإنني أرى أن يسند إلـــى وزارة الشـــئون القانونية بإعداد مشروع وطني يحدد فيه اختصاصات كل إدارة علـــى حـــدة ، وبالنســـبة لتحديد الاختصاصات الداخلية فيوكل بها إلى الإدارة العامة للشئون القانونية الموجودة حالياً في كل وزارة يمنية .

الفقرة الثانية : تعميم مبدأ تعليل القرارات الإدارية وتخليق الإدارة العمومية :

- تعليل القرارات الإدارية :

يقصـــد بتعلـــيل القـــرارات الإدارية ذكر الأسباب التي يجد فيها القرار أساسه القانونـــي وعلته السببية ، ومن ثم فهو إفصاح الإدارة عن الأسباب القانونية والواقعية التي كانت دافعاً وراء اتخاذ القرار [2].

ومـــبدأ التعلـــيل أحد أركان الشفافية الإدارية ويكتسب أهمية بالغة من الناحية العملية كونـــه يشـــكل ضـــمانة حقيقـــية لحقوق الإفراد وحـــريتهم ، ووسيلة لتحســـين العمـــل الإداري ، كمـــا أنه يسمح للأفراد والقضاء معاً بمراقبة شرعية تصرف الإدارة ، ويعتبر وســـيلة مهمة للاطلاع على الأسس القانونية والواقعية للأعمال الإدارية ما دام يسمح

---

[1]- عزيز إدريس – مرجع سابق –ص٢١٦.

[2]- د/ عبد الله حداد – كتاب القضاء الإداري على ضوء القانون المحدث للمحاكم الإدارية ١٩٩٣م . ص١٢١.

بالكشف عن أسباب اتخاذ القرارات تلك ، ويؤدي تعليل القرارات الإدارية إلى تحسين العلاقـــات التـــي تربط الإدارة العمومية بمرفقها ، وسيجد القرار الإداري قـــبولاً من قـــبل المعنييـــن ، ويعتـــبر التعليل أحد مقومات الديمقراطية الإدارية ، كما أن مبدأ التعلــيل لــيس فـــي صالح الإفراد فقط ، لكنه لمصلحة الإدارة نفسها ، طالما أن هذه الأخـــيرة بإعلانها للمرتفقين عن أسباب قراراتها فإنها بذلك تبدد مخاوفهم وتحفظاتهم وجعلهـــم أكـــثر تقبلاً لمشاكلها وأكثر امتثالاً لأوامرها . بقدر ما تعلل الإدارة قراراتها بقـــدر ما تصبح سلطتها مقيدة والسلطة المقيدة هي الأسلوب والنظام التشريعي المثالي لحمـــايـــة حقـــوق الإفـــراد وحـــــرياتهم وتجنيب الإدارة الانحراف في استعمال الســـلطـــة ، ونظراً لأهمية التعليل فقد بادرت مجموعة من الدول ونصت في قوانينها علـــى إلزام الإدارة بالتعليل وأصبح تعليل القرارات مبدأ عام ، منها سويسرا والسويد وبريطانيا وبلجيكا وهولندا ، أما فرنسا فقد أصدرت قانون ١١ يوليو ١٩٧٩م الخاص بتعليل القرارات الإدارية وتحسين علاقة الإدارة بالجمهور ، إذ أن الأصل هو التعليل والاســـتثناء عدم التعليل في هذه البلدان ، ونجد أن المجموعة الأوروبية أقرت التعليل كمـــبدأ عـــام أي صار قيمة ومبدأ دولي سواء كان في التشريعـــات الوطنية ، أو لـــم يكن ، فالقضاء والإدارة ملزمون به في هذه الدول [١] .

أمـــا في اليمن فالأصل هو عدم التعليل والاستثناء هو التعليل كون المشرع اليمني لـــم يلزم الإدارة العمومية اليمنية بالتعليل ولم يقر به قاعدة عامة أو نحو ذلك ، وعدم إلـــزام الإدارة تعلـــيل مقرراتها يعتبر امتيازاً تحظى به الإدارة تجاه المرتفقين ، وهذا مـــن شـــأنه أن يعرض حقوق الإفراد للتعسف ، هذا من جهة التشريع ، أما من جهة القضـــاء فهـــو مرتـــبط بالقانون فإذا نص القانون على ضرورة ذكر الأسباب ، فإن الإدارة تكـــون ملزمة بالتعليل لقراراتها والعكس ، وعندما يتم الطعن في قرار إداري لا يرتـــبط بـــأي نص صريح فيما يخص شكلية التعليل فإن الإدارة تكون ملزمة بذكر الأسباب التي دفعتها إلى اتخاذ ذلك القرار المطعون فيه .

---

[١] - أ.د/سعيد بن البشير -- محاضرات السنة الثانية من الدبلوم المعمق لعام ٩٨-٩٩م وحدة علم الإدارة والقانون الإداري .

أمـــا الفكـــر الإداري الإسلامي فنجده سابقاً لمثل هذه المفاهيم فقد جاءت مجموعة مـــن الآيـــات فـــي شريعتنا الإسلامية معللة ، كما هو الشأن بالنسبة للآيات المتعلقة بالعـــبادات كـــالحـــج ، الصـــــلاة ، الزكـــاة ، الصــــوم ، وأيضاً ما ورد في سورة مـــريم ، وكيف يعقل أن الله سبحانه وتعالى علل قراراته ، والبشر "الإدارة " لا تعلل قـــراراتها ؟ ونجـــد أن الإمام مالك قد أخذ بهذا المبدأ حيث قال : – " الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما "[1]

ـ تخليق الإدارة العمومية :

يعتـــبر تخلـــيق المـــرفق العـــام أحد أهم عناصر الإصلاح الإداري نظراً لارتباطه مباشرة بشكل يومي مع المواطن اليمني .

وإن المـــتفحص لجوهـــرة الوظـــائف الإدارية المختلفة يجد أنها تعتمد على العنصــــر البشري وتدور حـــوله ، وفي كيفية تفهم سلوكياته باعتبار أن كل الأنشطة الإداريـــة ترتكـــز علـــيه بشكل مباشر ومن ثم فهو يشكل أحد المحددات الأساسية في تحديـــد مستويات الأداء بالمنظمة وبالتالي في كفاءتها وفعالياتها[2]، وقد كان لهذا المبدأ مكانة في فكر الرئيس حيث يوجه :

" نحـــث منســوبي وزارة الداخلية والأمن أن يتحلوا بالأخلاق الفاضلة والسلوك الوطنـــي النبـــيل والـــتعامل الحســـن مـــع المواطنين ، وأداء الواجبات بيقظة وكفاءة وإخلاص "[3]، ويضيف :

" رجـــل الأمـــن هو الذي يحتك بجميع أعضاء المواطنين بالسائح والدبلوماسي وهـــو الـــذي يـــتعامل مـــع شـــرائح عديدة من المجتمع من الناس العاديين والعمال والفلاحيـــن والمثقفيـــن والـــتجار والطلاب وغيرهم ... وعلى ذلك فإن واجب رجل الشـــرطة أن يـــتجلى بكـــل الصفات والأخلاق الكريمة وأن يتحلى بالشجاعة واللباقة وبالحزم والحسم والنزاهة والشرف ، لأنه وجه الدولة وممثلها الأول "[4].

---

[1]– أ.د/سعيد بن البشير – محاضرات السنة الثانية من الدبلوم المعمق لعام ٩٧-٩٨م وحدة علم الإدارة والقانون الإداري .

[2]– مصطفى سلمى – مرجع سابق – ص١٢٤.

[3]– من خطابه – المجلد ١٢–ص٢٥

[4]– من لقاءاته الرمضانية ٥–٧–١٩٨٣م – المجلد الثالث – ص٢٥٩.

ومـا ينطـبق على رجل الأمن ينطبق وبكيفية أعمق على مختلف الوظائف الإدارية للدولـة ، وبهـذا يفـترض علينا إعادة النظر في الوسائل المادية والمعنوية لاستقبال المرتفقيـن قصـد تحسـنها بغية الرفع من جودة المرفق العمومي ، وجعـله أكـثر إنسـانية ، حيث لم تعد وظيفة الاستقبال تقتصر على الابتسامة النمطية على الطريقة الأمريكـية ، بل تتعداها إلى الاتصال الحميمي والمتفهم والذي يتمثل في القدرة على الاسـتماع وتوجـيه ومسـاعدة مسـتعمل المـرفق العمومي وحل مشاكله وتسهيل إجـراءاته ، كما عبر عنها الرئيس :-

" يهم المواطن بالأساس كيف يرفع عنه الظلم ، وكيف تحل مشكلته ، وكيف تسـهل معاملـته سواء على صعيد عاصمة المحافظة أو في الوحدات الإدارية ، وتقع مسـئولية قضية تناول المواطنين بأسـلوب حـديث متجنبين كـل سلبيات الماضي ، والتعامل مـع المواطنيـن بأسـلوب حديث وفن إداري يقع على كل مسئول ، أن هذا المسئول يحظى باحـترام المواطـن عندما يتناول قضاياه بمسئولية كاملة بدون المماطلة والتعالي أو الظلم أو الرشـوة ، وإذا تناول المسئول الإداري القضايا بروح المسئولية فإنه سيحظى بالتأكيد بالاحترام لدى المواطنين عامة "[1].

وعـند الحديـث عن تخليق الإدارة العمومية في اليمن ينبغي كذلك الاعتناء بالتواصـل الداخلي عبر تخليق علاقات الإدارة بموظفيها وذلك بتبني تدابير إصلاحية تهـم تسـيير الموارد البشرية وفق هذا المنظور الجديد الذي يعطي الأولوية لإعطاء الموظـف المكانـة التـي يستحقها داخل المنظومة المؤسساتية ، وذلك في أفق ثقافية العلاقـات العامـة داخـل الإدارة العمومـية اليمنية ، فالإنسـان هو هـدف التنمية ووسيلتها ، كما عبر عنه التوجيه الرئاسي التالي : -

" ننـبه إلى ضرورة تنامي علاقات العمل داخل الأجهزة بين كافة العاملين مثل تناميها في إطار الحكومة التزاماً بتضامنية المسئولية ، وأن علينا أن نستفيد دائماً

---

[1]- من خطابه بتاريخ ٢١-٣-٨٩م – المجلد التاسع –ص١٢٧.

مـن تجـارب العمـل وأن لا نتجاهل الآراء والأفكار الصادقة التي تصل إلينا ، وأن نعمل مخلصين من أجل تنفيذها "[1] .

وبهـذا تـتحول الإدارة من حالة مؤسسة منغلقة إلى حالة مؤسسة منفتحة ، وتكتسب مشـروعيتها مـن المرجعـية إلـى العلاقات الإنسانية ، باعتبارها نظاماً مفتوحاً ، إذ في هذه الحالـة يعتـبر السـلوك الإنسـاني أحد المدخلات الرئيسة في نظام الإدارة وعاملاً مهماً في تحـريك الأنشـطة والاسـتجابات الإدارية لتطلعات موظفي المرفق العمومي والمتعاملين معه على حدا سواء [2].

خاتـمة الفصل :

في نهاية هذا الفصل تجدر الإشارة إلى الآتي :-

-أكـد بعض خبراء الإدارة الغربيين أن الثقافة الإسلامية هي من أصلح الأسس للحكم الناجح في العصر الحديث .

-كانـت هـناك مـبادئ عامة تخص قضية الشفافية في الإسلام ،والتي أتت عبر البعد الأخلاقي للمجتمع الإسلامي .

-مـبادئ العلنية والنظام المفتوح وتعليل القرارات أو الأحكام والمشاركة الشعبية فـي الحكم والإدارة وضرورة إطلاع عامة المسلمين على ما يدور في دواليب الحكم واتسـام علاقـة الحاكم بالمحكوم بالشورى والمباشرة ، أهم المبادئ التي صورت لنا الشـفافية في الفكر الإسلامي قبل ١٤ قرن من الزمان وبهذا كان الإسلام سبّاقاً للأخذ بهذا المبدأ قبل الفكر الغربي الحديث .

– وصـلت التشريعات الغربية إلى أعلى درجة لتحقيق الشفافية ،وتحسين العلاقة بيـن الإدارة وجمهورهـا في الدول الغربية ، وكان هذا المبدأ أحد الركائز التي أدت إلى نجاح الإدارة الغربية ، وفي المقابل نجد أن الإدارة في دول العالم الثالث لا تزال رهينة للانغلاق ومثال للإدارة الدمساء .

---

[1] – من لقاءاته الرمضانية بتاريخ ١-٧-١٩٨٣م– المجلد الثالث – ص٢٥١-٢٥٢.

[2] – مصطفى سلمى – مرجع سابق – ص٢٣٩.

- تطرق الفكر الإداري عند الرئيس علي عبد الله صالح لقضية الشفافية واحتلت حيزاً فـي هـذا الفكر منذ بداية الثمانينات عبر خطاباته وتوجيهاته ، بصورة مباشرة تارة وغير مباشـرة تارة أخرى ، واقتربت هذه الأفكار من مبادئ الشفافية في الفكر الحديث إلى حد كبـير ، وعبرت عن الحرص على احترام حقوق المواطنين ،وتحسين معاملتهم والاهتمام بشـكاواهم وتظلماتهم ومطالبهم ، وتسهيل إجراءات معاملاتهم ، وأخبارهم بحقوقهم وكل المعلومـات والمعطيات التي تهم المرفق العام ، وإرساء دعائم إدارة شفافة ومنفتحة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وإشراك الموظفين في تسيير شؤونهم في إطار دمقـرطة جميع أجهزة الدولة ، والتأكيد على مبدأ تخليق المرفق العام وأن يلتزم الموظفون بالأخلاق الحميدة ، وخدمة المواطنين بإخلاص ، وعدم التسويف والتأجيل والمماطلة .

- علـى الإدارة اليمنـية الأخـذ بهذا النهج " الشفافية " الذي أكد عليه الرئيس صـالح وتفرضه ظرورات التحديث ، وعلاقات اليمن بالمنظمات الدولية والدول الأخرى وبالمسـتثمرين الأجانـب ، وتماشياً مع احترام جمهورها اليمني الذي بلغ قدراً كبيراً من النضج السياسي ، مسايرة للتطورات التي عرفها ويعرفها المجتمع اليمني ، وتطبيقاً لروح الديمقراطية وحقوق الإنسان ، التي تعهدت إدارة الرئيس صالح بالمضي فيه بلا تراجع من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة وفي مقدمتها التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الفصل الثاني
الرقابة الإدارية

" الرقابة والمحاسبة هي وسيلة حياتية هامة لضمان تحصين العمل من الخطأ وسيره في الطريق السليم في مختلف أجهزة الدولة "

الرئيس علي عبد الله صالح

مقدمة الفصل :

" عندما تكون الكلمة أمينة فإن أحداً لا يمكنه اعتراضها أو التعرض لها " [1].

تعد الرقابة هي الأداة الفعالة لنشاط الإصلاح الإداري ، من بداية وضع الفكرة ثم الاستراتيجية ثم التخطيط والبرمجة حتى نهاية التنفيذ ، مروراً بجميع مراحل البرنامج الإصلاحي ، بل إنها ملزمة في الاستمرار حتى تتحقق من أن التنفيذ يسير في الطريق المخطط له [2].

ولا شك أن الفكر الإداري للرئيس قد عني بهذه القضية " الرقابة " حيث تناولها من عدة جوانب كما سنرى في المبحث الثاني ، بعد أن نتناول مفهوم الرقابة في المبحث الأول .

وتعتبر الرقابة من إحدى الوظائف الأساسية للإدارة ووسيلة فعالة يمكن من خلالها قياس الأداء والتأكد من أن ما يتم في الواقع العملي مطابق لما يجب إتمامه ، ثم على ضوء ذلك يتم التصحيح للانحرافات التي قد تحدث في المجتمع ، فالرقابة هي صمام الأمان ضد الفساد الإداري إذا كانت من النوع الوقائي الذي يحصن المناخ التنظيمي ضد إمكانية تفشي الفساد الإداري فيه ، كما أنها تعتبر الأداة الرئيسة في عملية الكشف عن الفساد وتحديد حجمه ، وهي بذلك تعتبر أولى حلقات الإصلاح الإداري أثناء أو بعد وقوعه ، ويعبر الرئيس عن الرقابة اللاحقة قائلاً [3] :

" ذلك أن التجارب الإنسانية في مختلف مجالات الحياة أن كانت لا تبلغ الكمال عادة إلا أنها تمثل مدرسة يجب الاستفادة منها في كل ما تمثله وتحققه ، بل أنه من طبيعة الأمور تعرضها لبعض الأخطاء والسلبيات .. ومن هنا تظل عملية المراجعة والتقييم مطلوبة بل وملحة باستمرار كأسلوب لتجاوز كوامن القصور الإنساني ، للوصول إلى الوضع الأفضل والأمثل " [4].

---

[1]- من حديث الرئيس لصحيفة المجالس المحلية في ١٥-١٠-١٩٨٨م – المجلد التاسع – ص٤٢.

[2]- أ-د- عبد الله مهدي الدار – الإصلاح الإداري في الجمهورية اليمنية – التجارب والطموح – من أوراق الندوة المنعقدة في صنعاء ٢٩-٣١-يوليو ١٩٩٦م – المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية – صنعاء –ص٢٠٨.

[3]– عبد الله العكايلة (نحو مدخل إسلامي للإصلاح الإداري) ، الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي – المنظمة العربية للعلوم الإدارية – عمان ١٩٨٦م – ص٩٧٨.

[4]– من كلمة الرئيس في افتتاحية العدد ١٣٧ من صحيفة الميثاق – ١-٧-١٩٨٥م – المجلد الخامس – ص١٨٧.

وإن الإدارة في الدولة الحديثة تتمتع بسلطات واسعة في جميع مجالات الحياة ، ومن الطبيعي أن تصاحب أعمال السلطة الإدارية بعض الأخطاء ، إلا أن إساءة استعمال السلطة من القائمين عليها يهدد حقوق الأفراد وحرياتهم من جهة ، وتوجيه نشاط الإدارة لخدمة أهداف غير الأهداف الموضوعة أساساً من جهة ثانية ويوجه الرئيس :

" إن الذي يعمل لا يمكن أن يظل محصناً من الخطأ ، لأن الذي لا يخطئ هو الذي لا يعمل ، ولا يمكن أن يكون صادقاً مع نفسه من يقول بتوقف العمل الإصلاحي والتصحيحي ، و إلا لكان وضع الدولة على غير ما هو عليه ، ودائماً نؤكد بأن إصلاح الخطأ واجتثاث الفساد ، وتجاوز التسيب هو مسئولية كل أجهزة الدولة والحكومة ومهمة كل مسئول صغرت أو كبرت مسئوليته ، وهو مسئول عنه أمام الأجهزة المختصة وأجهزة الرقابة كواجب أساسي ، لا يمكن أن نتساهل مع أين من كان لو فرط به ، ولا بد أن ينال الجزاء الذي يستحقه ، باختصار العمل التصحيحي عمل قائم ومستمر وبدون ضجيج باعتباره الحماية الواقية لسلامة مسيرة الثورة ونهج الدولة وأمان المجتمع ، وخاصة أن كل مسئول في الدولة والمؤسسات العامة أصبح اليوم يتمتع بكامل الثقة والصلاحيات ، ويعتبر مسئولاً عن التصحيح والإصلاح ، من خلال أدائه لعمله بإتقان وإخلاص[1]، لعل ما يقصده الرئيس هنا الآتي :

لا بد إذن من وجود رقابة فعالة توازن هذه السلطة بحيث لا تكون أقوى منها حتى تشكل حركتها ، وتحول بينها وبين تحقيق أهدافها ، ولا تكون ضعيفة بصورة تجعلها خاضعة لهذه السلطة ، مما قد يؤدي إلى المساس بحقوق الأفراد وحرياتهم ، وتهديد المصلحة العامة .

كما يجب أن تكون الرقابة متوازية مع السلطة حتى لا تميل إحداهما على الأخرى بحيث تكون خاضعة لها بصورة لا تمكنها من أداء دورها بالشكل المطلوب ، إذن فالسلطة الإدارية ملزمة باحترام الشرعية في جميع تصرفاتها من حيث المبدأ ، إلا أن ذلك غير كاف إذا لم يوجد رقيب عليها .

---

[1] - من كلمته لصحيفة الرأي العام اليمنية بتاريخ ١٧-٦-١٩٨٢م- المجلد الثاني – ص١٥١.

المبحث الأول : مفهوم الرقابة على الإدارة

نتناول هذا المبحث بدوره من خلال مطلبين :-

المطلب الأول : - تعريف الرقابة ونطاقها

المطلب الثاني : - أهمية الرقابة على الإدارة ومقوماتها

المطلب الأول : - تعريف الرقابة ونطاقها:

الفقرة الأولى : تعريف الرقابة :

لقد كثر استعمال كلمة الرقابة على الإدارة في الوقت الحاضر في غالبية دول العالم ، حتى أصبحت هذه الكلمة من الكلمات الشائعة تردد باستمرار على ألسنة الناس وخاصة منهم المهتمين بالمسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية والقانونية وغيرها ، وذلك بالرغم من غموض هذه الكلمة وعدم احتوائها على مضمون محدد ، وهذا الغموض يرجع إلى تنوع استعمال هذه الكلمة واختلاف مجالات الرقابة ونظمها ووسائلها وصورها . لذلك اهتم علماء الإدارة بوضع تعريف للرقابة على الإدارة ، إلا أنهم لم يتفقوا على تعريف موحد . وذلك بسبب تنوع الأساليب التي تتنازعهم عند محاولة إيجاد التعريف المطلوب[1] ، ولقد حاول بعض الباحثين [2] تعريف الرقابة عن طريق استخدام التعاريف المستعملة في القواميس اللغوية في شأن تحديد مدلول كلمة الرقابة ، وتتميز هذه المحاولة بالتبسيط ولكنها تفقد الدقة ، وذلك لأن القواميس تكتفي بإعطاء المضامين الواسعة والمعاني المتعددة للكلمة الواحدة – كما أن هذه المضامين والمعاني تختلف من لغة إلى أخرى ، فمثلاً كلمة رقابة (CONTROL) في اللغة الإنجليزية لها معان كثيرة متعددة مثل : سلطة فحص ، تنظيم ضبط ، حكم ، إشراف وغيرها . كما أن لهذه الكلمة في اللغة الفرنسية معاني عديدة أيضاً ، ذلك أن كلمة رقابة (CONTROL) في اللغة الفرنسية تتكون من كلمتين هما CONTRE و Rôle ، وقد استخلص بعض اللغويين ،من هذا الأصل اللغوي معان كثيرة مثل : مراقبة ، تفتيش ، فحص ،

---

[1]- د/ بكر القباني / الوسيط في الإدارة العامة / دار النهضة العربيه / القاهره ١٩٨٠م / ص٣ د٣

[2]- د/ بكر القباني – مرجع سابق – ص٢٥٢.

إشــراف ، متابعة ، ملاحظة ، وبحث ، وذلك بالرغم من اختلاف سعني هذه الكلمات حيــث أن الفحص مثلاً يعني التدخل اللاحق بالنسبة للعمل المفحوص ، في حين يعني الأشــراف الــتدخل المستمر والدائم ، كما أن بعض القواميس الفرنسية تعطي لكلمة الرقابة معنى السلطة والسيادة والقسر والإكراه [1].

لذلــك فــإن بعض الكتاب يميل إلى تعريف الرقابة عن طريق وصف أو تحديــد العمليات المكونة لها . فيعرف هنري فايول الرقابة أنها : - " التحقق من أن كــل شــيء قد تم طبقاً للخطة التي اختيرت ، والأوامر التي أعطيت ، والمبادئ التي أرســت ، بقصد توضيح الأخطاء والانحرافات حتى يمكن تصحيحها وتجنب الوقوع فيها مرة أخرى " [2] .

ويعــرّف الدكــتور حمــدي أميــن عبد الهادي الرقابة أنها : " مجموعة من العملــيات تتضــمن جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج تقوم بها أجهزة معينة للــتأكد مــن تحقيق المشروع لأهدافه بكفايه ، مع إعطاء هذه الأجهزة سلطة التوجيه باتخــاذ القــرارات المناســبة " [3]، والدكتور عبد الفتاح حسن يعرفها بأنها : " عملية الكشف عن الانحرافات أيا كان موقعها سواء في ذلك ، الانحرافات عما يجب إنجازه أو الانحــرافات عــن الإجــراءات ، والعمل على مواجهتها بالأسلوب الملائم ، حتى تصحح وحتى لا تظهر مرة أخرى في المستقبل "[4].

أما الدكتور عبد الغني بسيوني فيعرفها أنها : " التأكد من تنفيذ أهداف الخطة بــأعلى كفاية ممكنة ، ومن صحة وشرعية الأعمال الإدارية لتصحيح ما يكتشف من أخطاء وانحرافات "[5].

مــن خــلال هــذه التعريفات يتضح لنا صعوبة وضع تعريف شامل ومحدد للرقابة ، إلا أنها أعطتنا صورة شاملة عن الرقابة .

---

[1] - نفس المرجع السابق .

[2] - د/ عبد الغني بسيوني / أصول علم الإدارة العامة . الدار العالمية للطباعة والنشر / بيروت ١٩٨٣م، ص٣٤٦.

[3] - د/ بكر القباني / الوسيط في الإدارة العامة / مرجع سابق ص٣٥٦.

[4] - د/ عبد الغني بسيوني / مرجع سابق ص٣٤٦.

[5] - نفس المرجع السابق .

الفقرة الثانية : نطاق الرقابة :

يحصـــر بعـــض فقهاء الإدارة العامة الرقابة في نطاق ضيق ، أي في الـــرقابة الذاتـــية او الداخلـــية للإدارة على نفسها[1] . وبالتالي يخرجون الرقابة الخارجـــية عـــن نطاق دراسة الرقابة على الإدارة ، ذلك أنهم يعتبرونها قليلة الفعالـــية وهـــي مجرد مظهر خادع وعديم الجدوى[2]، لكن معظم الفقهاء يحدد نطـــاق الـــرقابة بالمعنى الواسع لتشمل جميع أشكال الرقابة التي تمارس على نشـــاط الإدارة العامـــة ، ســـواء كانت رقابة خارجية تمارسها جهات خولها القانون ذلك ، أو رقابة ذاتية تمارسها الإدارة على نفسها [3].

إذن فالـــرقابة علـــى الإدارة بمعـــناها الواســـع هي التي نعتمد عليها في هذا الفصـــل ، غير أنه توجد عدة صور للرقابة تخرج بحكم طبيعتها عن نطاق الدراسة : مـــثل الرقابة التي تقع على وحدة أو منظمة أو نشاط لا يعتبر – من الناحية العضوية – من منظمات الإدارة العامة ، من ذلك أيضاً الحالات التي تكون فيها الرقابة صادرة من جهات خاصة على جهات خاصة أخرى ، وأيضاً الحالات التي تكون فيها الرقابة التـــي تمارســـها مـــنظمات الإدارة العامة على الأفراد لضمان تنفيذ القوانين مثل : – الـــرقابة علـــى ظـــروف العمل في المؤسسات الخاصة ، والرقابة على أداء الأفراد للضرائب وغيرها .

أيضـــاً يخـــرج عـــن نطاق الدراسة الرقابة التي تمارسها المحاكم العليا على المحـــاكم الدنـــيا التـــي تلـــيها في المرتبة ، كذلك رقابة المحاكم الدستورية للتأكد من دستورية القوانين .

---

[1]– د/ عبد الغني بسيوني / أصول علم الإدارة العامة مرجع سابق ص٣٧٤.

[2]– آدم أبو قاسم أحمد – الفكر الإداري لأبن تيمية – بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام ٩١م–٩٢م – كلية العوم القانونية الاقتصادية الاجتماعية جامعة محمد الخامس أكدال الرباط –ص١٧١.

[3]– نفس المرجع السابق .

المطلب الثاني : - أهمية الرقابة على الإدارة ومقوماتها :-

الفقرة الأولى : أهمية الرقابة :

تعتـــبر الـــرقابة أحد مكونات النشاط الإداري ، وللرقابة تاريخ كسائر فروع الحكم ، تولدت في عصور النهضة السياسية والاجتماعية ، وكانت متناسبة في عمقها وجديـــتها مع قوة هذه النهضات [1] ، فقد نص القرآن الكريم على الرقابة في مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأوجبه على القادرين سواء كانوا حكاماً أو محكومين .

أما في أوروبا فقد ظهرت الرقابة مع مبدأ " حكم الشعب " وقبل ذلك كان الحكم باسم الملـــك وأمـــراء الإقطاعـــات ، يمـــارس من قبل أقاربهم وذوي الحضوة وأهل الثقة لديهـــم[2] ، وعـــندما تولى الشعب سلطات تشريعية وانقلبت أهداف الحكم وتوجهت نحو الشـــعب أصـــبحت من لوازم هذه المهمة الجديدة ممارسة الرقابة على الجهاز المنفذ للـــتأكد مـــن سيره في مسار الأهداف والمثل والطرق التي رسمها الشعب عبر ممثليه في البرلمان .

وقـــد تظهر أهمية الرقابة والحاجة إليها أكثر ، نتيجة توفر عدة أسباب نذكر منها مايلي:-

أولاً :- إن هـــناك دائماً فجوة زمنية بين الوقت الذي يتم فيه تحديد الأهداف والخطـــط ، والوقـــت الذي يتم فيه تنفيذها[3]. فخلال هذه الفترة قد تحدث ظروف غير مـــتوقعة تسبب انحرافاً في الأداء ، فهنا تظهر أهمية الرقابة في تحديد هذا الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء عليه وتصحيحه .

ثانـــياً : - عـــادة مـــا نجد تضارباً بين مصالح المنظمة الإدارية ومصالح العامليـــن فـــيها ، فالرقابة تسعى إلى التوفيق بين هذه المصالح المتضارية ، وبالتالي تحقيق التوازن بينهما .

ثالـــثاً : - تكمن أهمية الرقابة في أنها تسعى إلى رفع فعالية العمل الإداري ، وذلك من خلال كشف وامتصاص المعوقات التي تعترض المنظمة الإدارية .

---

[1]- محمد علي الزعيم – الروتين ومعوقات الإدارة – منشورات وزارة الثقافة – دمشق ١٩٧١م – ص١٦٥.

[2]- نفس المرجع السابق .

[3]- د/علي الشريف ، د/ عبد الغفار حنفي ، د/ محمد فريد الصحن/ التنظيم والإدارة / الدار الجامعية ١٩٨٩م – بيروت/ص٢٧٥

إذن فالــرقابة تمثل حجر الزاوية في المنظمة الإدارية ، بل يعتبر الدكتور عبد الكريم درويش [1] أن أهميتها بالنسبة للقيادة الإدارية تماثل اهمية الرادار بالنسبة للطيار .

الفقرة الثانية : مقومات الرقابة :

هــناك عــدة مقومات يجب توافرها في نظام الرقابة حتى يتحقق له الفعالية والنجاح نذكر منها ما يلي [2]:-

أولاً – يجب أن تتناسب الرقابة مع طبيعة النشاط وظروفه ومقتضيات العمل الإداري ، فالرقابة على شئون العاملين تختلف عن الرقابة على المسائل المالية مثلاً .

ثانــياً – يجــب أن يكــون نظام الرقابة مرناً قابلاً للتعديل مع تغير الظروف ، إذ أن الــنظام الرقابي الجامد الذي لا يستجيب للظروف المتغيرة ولمتطلبات النشاط الإداري يصبح عقبة أمام المنظمة الإدارية في سعيها نحو تحقيق أهدافها .

ثالــثاً – يجــب أن تكــون الرقابة قليلة التكاليف ، فلا حاجة للإدارة إلى نظام رقابي باهظ التكاليف يتطلب نفقات كبيرة في سبيل تحقيق عمليات قليلة الأهمية .

رابعــاً – يجــب أن يكــون الــنظام الرقابــي بسيطاً سهلاً واضحاً حتى يمكن فهمه والاستجابة لمتطلباته من قبل الجميع .

خامســاً – يجب أن تمارس الرقابة في الوقت المناسب ، حتى يمكن إدراك الأخطاء وإصــلاح العــيوب قــبل وقوع المخالفات أو حدوث الانحرافات أو على الأقل قبل اســتفحالها ، ذلك أن اكتشاف هذه الانحرافات أو الأخطاء بعد حدوثها وإحداثها الآثار الضارة سيكون قليل الفائدة .

سادســاً – يجــب أن تكون الرقابة مثمرة ، وذلك بتمكينها للقيادة الإدارية من إصلاح الأخطــاء والانحــرافات التــي قــد تحدث مع تجنب وقوعها مستقبلاً ، وذلك باتخاذ الإجــراءات والتدابــير اللازمــة لذلك ، فإذا توفرت هذه المقومات فإن الرقابة تكون فعالة توازي وتوازن السلطة .

والــرقابة الداخلــية قد تحقق ذلك إذا توفرت عوامل معينة وهو موضوع المطلب الأول في المبحث الثاني .

---

[1]- د/ عبد الكريم درويش / أصول الإدارة العامة / مكتبة الانجلو المصرية / القاهرة ١٩٨٠م / ص٣٤٩.

[2]- د/عبد الغني بسيوني – أصول علم الإدارة العامة – مرجع سابق – ص٣٥١-٣٥٢.

المبحث الثاني : - الرقابة الداخلية والخارجية على الإدارة :

نتـــناول فـــي هذا المبحث الرقابة الداخلية على أعمال الإدارة في المطلب الأول ، ثم الرقابة الخارجية على أعمال الإدارة في المطلب الثاني .

المطلب الأول : - الرقابة الداخلية

تعنـــي الـــرقابة الداخلـــية على أعمال الإدارة أن الإدارة تقوم بمراقبة نفسها بنفســـها ، فتصـــحح ما تكتشفه من أخطاء في تصرفاتها المختلفة ، أو ما يكشف عنه الأفـــراد فـــي شكاويهم أو تظلماتهم المرفوعة إليها ، حيث يترتب عن ذلك تعديل هذه الأعمـــال الخاطـــئة أو إلغائها أو سحبها والهدف الأساسي من هذه الرقابة هي تحقيق المصـــلحة العامـــة والتـــي تعمـــل الإدارة مـــن أجلها ، والحفاظ على حقوق الأفراد وحرياتهم من اعتداء العاملين في الإدارة بفضل السلطات التي يتمتعون بها [1].

الفقرة الأولى :- الرقابة الذاتية المباشرة :

جاء تعبير الرئيس عن هذا النوع من الرقابة واضحاً وصريحاً :-

" إن الـــرقابة الذاتـــية النابعة من الضمير ، ومن مراقبة الخالق وخشيته ، هي انجح أنـــواع الرقابة ، لأن المسئول إذا تجرأ على خداع نفسه وخداع الأخرين ، لايستطيع أن يخدع خالقه ، وهو لا شك واقفاً بين يديه ومحاسب على كل كبيرة وصغيرة "[2].

وتتخذ الرقابة الذاتية صورتين هما : رقابة تلقائية ، ورقابة بناء على تظلم

أولاً الرقابة التلقائية :

تقـــوم الإدارة بهـــذه الـــرقابة من تلقاء نفسها وهي بصدد مراجعة أعمالها ، وتصحيح الخاطئ منها ويقوم المسئول الإداري بمراجعة نفسه إذا شعر بأن القرار أو التصرف الذي قام به مخالف للقانون قبل أن ينتبه إليه أحد ، فيعمل على إلغاء القرار الغـــير مشـــروع أو سحبه أو تعديله فإلغاء القرار يعني إنهاءه بالنسبة للمستقبل ، أما ســـحبه فيـــتم بالنسبة للماضي والمستقبل وهنا يجب مراعاة الحقوق المكتسبة بالنسبة للقرارات الشرعية المراد سحبها ، أما القرارات الغير مشروعة فتحسب في أي وقت دون أن تـــثار مســـألة الحقوق المكتسبة ، لأن الحقوق المترتبة على ذلك القرار تكون غير مشروعة أيضاً [3].

---

[1] – آدم أبو القاسم أحمد –مرجع سابق – ص١٧٤.

[2] – من لقاءاته الرمضانية في ٢٤-٦-١٩٨٣م –المجلد الثالث – ص٢٤١.

[3] –د/ عبد القادر باينة – القضاء الإداري الأسس العامة والتطور التاريخي – دار توبقال للنشر – الدار البيضاء ١٩٨٨م ٤٦و٤٧.

وسحب القرار يأخذ إحدى صورتين : السحب الكامل الذي يتناول القرار بأكمله إذا كان القرار غير قابل للتجزئة ، والسحب الجزئي إذا كان قابلاً للتجزئة ولم يخالف القانون إلا جزئياً ، فحينئذ يجوز أن يرد السحب على الجزء المخالف للقانون ، والأصل أن يتم السحب صراحة بصورة قرار ساحب من مصدر القرار المسحوب أو من رئيسه ، أو ضمنيا بأن يصدر من الجهة التي تملك حق السحب ما يدل على عدولها عن قرارها السابق [١].

أما التعديل للقرار فيكون غالباً جزئياً ، أي يشمل الجزء الغير شرعي من القرار ، وذلك حتى يكون القرار مشروعاً .

ويأمر الإسلام الفرد بأداء الأمانة ، والوظيفة أمانة كما جاء في قوله تعالى: " **إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل** "[٢]،وإن أداء الأمانة يوجب على المسلم أن يتقي الله في عمله ، وان يحاسب نفسه أولاً بأول قبل أن يحاسب أمام الله وأمام الناس كما ورد في قوله تعالى : " **إن كل نفس لما عليها حافظ** "[٣]، وقوله تعالى : " **كل نفس بما كسبت رهينة** "[٤]وقال الرسول ﷺ : " حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا " وقال ﷺ " الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك " [٥].

كما أن الله تعالى فتح باب التوبة لعباده ليرجعوا عن أخطائهم إذا أخطأوا فقال تعالى : " **فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه** "[٦] ، وقال تعالى : " **إنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم** " [٧].

وقد بين الله تعالى أن توبة الإنسان ورجوعه إلى الله باتباع تعاليمه قبل أن يكشف

---

[١]- زيادة عبد الله زيادة : القرارات الإدارية والرقابة الذاتية والقضائية- مقال منشور في مجلة السودان للإدارة والتنمية – عدد ٣ يناير ١٩٨٤م- تصدر عن اكاديمية السودان للعلوم الإدارية – ص١٤٠.

[٢]- سورة النساء ، الآية ٥٨.

[٣]- سورة الطارق الآية (٤).

[٤]- سورة المدثر الآية (٣٨).

[٥]- د/أحمد إبراهيم أبو سن – الإدارة في الإسلام – الطبعة الثالثة – الدار السودانية للكتب – الخرطوم ١٩٨٤م–ص١٢١.

[٦]- سورة المائدة (٣٩).

[٧]- سورة الأنعام الآية (٥٤).

خطـأه أحـد ، يسـتحق العفو والمغفرة كما قال تعالى : " **إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم** "[1].

إذن مـن واجـب الإداري المسـلم أن يـراجع نفسـه وينظر في تصرفاته ويفحصـها ، فإذا ما تبين له أنه أخطأ في بعضها فعليه أن يقوم من تلقاء نفسه بإلغاء أو سحب أو تعديل ذلك التصرف أو التصرفات الخاطئة ، فهو ملزم بأن يؤدي واجبه على الوجه الأكمل بحيث لا يخالف ما أمره الله به ولا يأتي ما نهاه عنه .

ثانياً : **الرقابة الرئاسية** : يشدد الرئيس على هذا النوع من الرقابة قائلاً :

" علـى جمـيع الأخوة المسئولين الارتباط بالعمل اليومي في نطاق أعمالهم سـواء داخـل الـوزارة أو المؤسسـة أو المصـلحة ومتابعة كافة القضايا الروتينية الصغيرة منها لأن من لا يتابع القضية الصغيرة سوف يهمل القضايا الكبيرة ... وإن الاحـتكاك اليومي بالمواطنين أمر مطلوب لنجاح العمل وتجاوز مشاكله حتى تستشعر كافـة الإدارات الصـغيرة مسـئولياتها التـي قد تكون من الخطورة والحساسية مثل مسـئولية الـوزارة مجـتمعة ، ولابـد أن يكون تعاملنا في العمل واضحاً على كل المسـتويات وفـي الجانبين السياسي والوظيفي لأنهما يكملان بعضهما البعض ، ولا يمكن أن ينجح إنسان كسياسي وهو فاشل كموظف في أداء واجبات وظيفته "[2].

ويتضـح لـنا هـنا من خلال هذا التوجيه الرئاسي أن الرقابة الرئاسية هي التي يمارسها الرئيس على أعمال مرؤوسيه ، سواء بنفسه أو عن طريق من ينوب عنه ، وهذا الحق مقرر للرئيس الإداري ، إذ يقع على عاتقه مسئولية حسن سير العمل داخل المنظمة الإداريـة ، وحيث تكون المسئولية يجب أن تكون السلطة ، فإن سلطة مراقبة المرؤوسين يجـب أن تكون من اختصاص الرئيس الإداري [3]. وتتخذ الرقابة الرئاسية صورتين سابقة ولاحقة .

– **الـرقابة الرئاسية السابقة** : تخول السلطة الرئاسية للرئيس الإداري في المنظمات الإدارية الحديـثة الحـق في توجيه مرؤوسيه وإرشادهم في تأدية واجباتهم الوظيفية ، ويتمثل هذا فيما

---

[1] – سورة المائدة الآية (٣٤).

[2] – من لقاءاته الرمضانية في ١-٧-١٩٨٣م – المجلد الثالث – ص٢٥١.

[3] – د/ سعيد عبد المنعم : الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة – مرجع سابق–ص٣٢٣.

يصــدره الرئــيس الإداري مــن أوامر وتعليمات لمرؤوسيه ، حيث يلتزم المرؤوس باحــترام وتطبــيق تلك الأوامر والتعليمات وألا يكون مرتبكاً خطأً يعاقب عليه تأديبياً وان هــو لــم يتصرف على مقتضاها وهذا الالتزام نتيجة ضرورية للسلطة الرئاسية وما تفرضه من واجب الطاعة على المرؤوسين [1].

ومــن الوســائل التي تتحقق بها الرقابة الرئاسية السابقة : أن يشرف الرئيس الإداري على أعمال مرءوسيه وينصحهم ويرشدهم ويوجههم إلى الطريق الصحيح أو يصدر لهم الأوامر والتعليمات المتعلقة بكيفية أداء العمل .

- **الــرقابة الرئاسية اللاحقة** : كما بالنسبة للرقابة السابقة تقوم السلطة الرئاسة برقابة التصرفات الإدارية للمرؤوسين بعد صدورها والتعقيب عليها ، من تلقاء نفسها ، فإذا اكتشــفت خطأ قانونيا أو قدرت أن التصرف غير ملائم للظروف والأوضاع المحيطة بــه ، فالرئــيس الإداري في هذه الحالة يقوم بإلغاء التصرف أو تعديله وفقاً لما يراه مناســباً ، وقــد يقرر الرئيس الإداري أن المناسب هو اتخاذ تصرف جديد يحل محل التصرف الذي تم إلغاؤه ، ويعبر عن هذا الرئيس علي عبد الله صالح بقوله :

- " على كل وزير أن يقوم بمتابعة تنفيذ برنامج وزارته "[2].

والأصل أن السلطة الرئاسية التي يتمتع بها الرئيس الإداري تسري على جميع أعمال المرؤوســين إذا لــم يــنص القــانون علــى خلاف ذلك ، مثل أن يخول القانون للمرؤوسين اختصاصاً نهائياً في أمر معين ، ففي هذه الحالة لا يحق للرئيس الإداري أن يلغي أو يسحب أو يعــدل القــرار الصــادر مــن هــؤلاء المرؤوســين ، لأن هذا الاستثناء يكون بمثابة توزيع الاختصــاص بينهما ولا يجوز لأي منهما الخروج عليه وإلا كان تصرفه مخالفاً للقانون ، وقد يخــول القــانون المرؤوســين اختصاصاً معيناً مع إخضاع تصرفاته لرقابته رئيسه ، ففي هذه الحالــة يمكــن للرئــيس الإداري أن يلغــي أو يسحب أو يعدل التصرفات الصادرة عن هذا المرؤوس لكن لا يجوز له أن يحل محل مرؤوسه في ممارسة هذا الاختصاص من حيث المــبدأ وإنمــا علــيه أن ينتظر حتى يتصرف المرؤوس ثم يباشر رقابته الرئاسية ، وإلا اعتبر تصرفه مخالفاً للقانون [3].

---

[1]- آدم أبو القاسم أحمد : مرجع سابق – ص١٧٧.

[2]- من حديث الرئيس في ٢٢ أكتوبر ١٩٩٤م – المجلد ١٤ – ص٢٨٠.

[3]- آدم أبو القاسم أحمد –مرجع سابق ص١٨٠.

ثالثاً : الرقابة بناءً على تظلم :

يتم هنا رفع تظلم من ذوي المصلحة إلى الجهة الإدارية التي أصدرت القرار ويسمى التظلم الولائي ، أو إلى رئيس من أصدر القرار ويسمى تظلم رئاسي ، أو إلى سلطة الوصاية ، وقد يوجه التظلم إلى لجان إدارية خاصة بقصد إبطال القرار الغير شرعي .

– **التظلم الولائي أو الاستعطافي** : وهو أن يتوجه المتضرر من القرار الإداري إلى من أصدره يطلب منه إلغاء ذلك القرار أو تعديله أو سحبة ، ويبين في تظلمه الأسباب التي يستند إليها [1].

– **التظلم الرئاسي** :- وهو التظلم الموجه إلى رئيس من إصدار القرار الإداري ، يطلب فيه المتضرر رفع الضرر الذي أصابه ، فيقع على عاتق الرئيس الإداري فحص قرار مرؤوسه ، فإذا اتضح له أن القرار مخالف للقانون أو غير ملائم للظروف والأوضاع المحيطة به فإنه يلغيه أو يسحبه أو يعدله بناء على اختصاصاته المنصوص عليها في القانون[2].

– **التظلم الموجه إلى سلطة الوصاية** : تخضع السلطات اللامركزية التي تتمتع بالشخصية المعنوية في بعض أعمالها إلى السلطات المركزية المكلفة بالوصاية ، فتراقب هذه الأخيرة مطابقة بعض تصرفات الأولى للقانون ، وعلى أساس ذلك يمكن للمتضررين من قرارات السلطات اللامركزية أن يرفعوا تظلماتهم إلى السلطة العليا المكلفة بالوصاية عليها بقصد رفع الأضرار عنهم [3]. وعلى سبيل المثال هنا فمؤسسة النقل البري تخضع و صائيا لوزارة النقل .

– **التظلم الموجه إلى لجان إدارية خاصة** :- تحدث لجان إدارية خاصة داخل الإدارة مهمتها النظر في التظلمات الموجهة ضد بعض القرارات الصادرة عن السلطات الإدارية ، وهذه الطريقة تعتبر حلاً وسطاً بين الرقابة عن طريق الطعن الرئاسي

---

[1] – آدم أبو القاسم أحمد – مرجع سابق – ص١٨٢.

[2] – آدم أبو القاسم أحمد – مرجع سابق – ص١٨٣ .

[3] – د/ عبد القادر باينة – مرجع سابق – ص٤٢.

والطعن الاستعطافي من جهة ، والمراقبة القضائية من جهة أخرى ويجد هذا الأسلوب تشجيعاً في الدول التي تأخذ بوحدة القضاء [1].

- الفقرة الثانية : الرقابة بواسطة مؤسسات متخصصة :

- لقد أنشأت بعض الدول حديثاً أجهزة مستقلة تقوم بالرقابة الإدارية ، وذلك رغبة منها في تعزيز دولة القانون ، وقد عرفت اليمن هذا النوع منذ السبعينات بإنشاء للجان التصحيح المالي والإداري والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ، إلا أن هناك مؤسسات حديثة أنشأت في بعض الدول الأوربية وسنأخذ السويد كنموذج من خلال الأمبدسمان .

أولاً : الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة :

لقد كان اختيارنا للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة كنموذج للرقابة الإدارية ، بسبب ما يتمتع به من استقلالية تامة عن الحكومة ، بموجب القانون ، وبالرغم من الاختصاص الرقابي المالي الرئيسي له ، إلا أن له اختصاص رقابي إداري ، على مختلف الوحدات الإدارية في الدولة ، ويقول عنه الرئيس :

"على المسئولين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة النزول ميدانياً للتعقيب والتفتيش على الأجهزة الحكومية في عموم محافظات ومناطق الجمهورية ، وكشف الممارسات الخاطئة والعمل على إصلاح أي خطاء أو اعوجاج في أي مرفق من مرافق الدولة "[2].

ويعود إنشاء هذا الجهاز إلى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٤م ، إلا أنه لم يكن يتمتع بصلاحيات واسعة واستقلالية لازمة لإنجاز مهامه . وتلافياً لهذا القصور جاء القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٢م بالصلاحيات التالية :[3]

١- منح الجهاز حق ممارسة كافة أنواع الرقابة المالية السابقة والمصاحبة واللاحقة لتحقيق رقابة فعالة ومؤثرة تمنع وقوع المخالفات المالية والمحافظة على المال العام ، مما ترتب عليه اتساع مجالات عمله لتشمل المسئولية المهنية والاجتماعية إلى جانب مسئولياته القانونية .

---

[1]- نفس المرجع السابق .

[2]- من كلمة الرئيس مخاطباً مسئولي التصحيح ووزارة المالية والمصالح الايرادية في ٨-٧-١٩٨٢

[3]- عشرون عاماً من العطاء - مرجع سابق - ص١١٣.

٢- منح الجهاز الصلاحية لإحالة المخالفات الجسيمة إلى النيابة العامة مباشرة دون الرجوع إلى أي جهة وهذه ميزة تخدم العمل الرقابي وتعزيز من فاعليته.

٣- جعل تبعية الجهاز لرئاسة الجمهورية تعزيزاً لاستقلاليته وبسط رقابته بفعالية على أعمال السلطة التنفيذية والعمل إلى جانب السلطة التشريعية وتجنب أي تأثيرات لأعضاء أي حزب في البرلمان ، هذا بالإضافة إلى أن تبعية الجهاز لرئاسة الجمهورية مكنته من الاستفادة من الصلاحيات الدستورية الممنوحة لرئيس الجمهورية .

٤- حذر من الانتماء الحزبي لأي عضو من أعضاء الجهاز ضماناً لحيادية عمل الجهاز وضمان استقلالية أعضائه .

٥- منح الجهاز استقلالية مالية وإدارية من خلال النص على ضم موازنة الجهاز رقماً واحداً على الموازنة العامة للدولة ، كما أن التطور الفني لأداء الجهاز قد واكب التطور الاقتصادي والإداري الذي شهدته بلادنا .

ثانياً : الأمبدسمان السويدي "OMBUDSMAN"[1] :

الأمبدسمان هو، شخص ينتخب من قبل البرلمان ، ويشترط فيه الكفاءة والنزاهة وقوة الشخصية ، ويكون غالبا من رجال القانون ، وقد ظهر لأول مرة في دستور السويد لعام ١٨٠٩م ، وتتلخص اختصاصاته في الآتي :

١- يقوم بتلقي الشكاوي من الأفراد ضد وزارات الدولة ومؤسساتها بما في ذلك القضاء والجيش والإدارة المحلية .

٢- يقوم بالتحقيق تمهيداً للوصول إلى الحقيقة فإذا ثبت له خطأ الإدارة ، يوجه إليها ملاحظاته ويطلب منها العمل على تصحيح الأخطاء ونتائجها ، وإلا أحال الأمر إلى القضاء التأديبي أو الجنائي حسب طبيعة المخالفة ، فسلطته هنا سلطة تحقيق وإحالة للقضاء .

٣- يقدم الأمبدسمان تقريراً سنوياً إلى البرلمان يبين فيه نتائج أعماله ، ويناقش هذا التقرير علنياً ، وهذا يعتبر من العوامل الرادعة للإدارة ، إذ أن أكثر ما تخشاه أن

---

[1] -آدم أبو القاسم أحمد – مرجع سابق – ص١٨٥-١٨٦.

تتـناول وسـائل الإعلام الموضوع وتطلع الشعب على الخروقات والتعديات التي حصلت ضد حقوق وحريات المواطنين .

٤- يقـوم الأمبدسمان بتفسير النصوص القانونية وتصحيح مسارات تطبيقها وإيضاح ما غمض منها وهذا من شأنه توحيد الاجتهاد .

٥- كمـا يراقـب الأمبدسـمان المشروعية ، يراقب أيضاً الملاءمة .غير أن رقابة الامبدسمان لا تطال كلا من الوزراء والتاج وأعضاء البرلمان والمواطن العادي.

أما أساليب رقابته فتتمثل في الآتي : -

١- يقـوم بجـولات تفتيشية مستمرة ، وعليه خلال عشرة سنوات أن يمر على كل المـنظمات الإداريـة والمحاكم ، من خلالها يعرف القضايا التي تحتاج إلى تحقيق ، فمثلاً عـند قـيامه بتفتيش المحاكم يلاحظ عدم تراكم القضايا ويختار منها خمساً وعشرين حالة مدنـية ومـثلها جنائية فيقوم بدراستها ، كما يقوم بزيارة السجون ، والمستشفيات ويحضر جلسـات المحـاكم وجلسـات مجـالس الإدارة واللجان ومن خلالها يراقب سير المرافق العامة.

٢- يـتأكد مـن صـحة ما نشر في الصحف ووسائل الإعلام من أخطاء ومخالفات قامت بها جهات الإدارة فإذا شعر بأن هناك انحرافاً أو إهمالاً قام بالتحقيق فيه.

٣- مـن خلال الشكاوي التي تقدم إليه من قبل المواطنين ضد الدولة يمارس الرقابة على أجهزة الدولة المختلفة ، ويقوم بالتحقيق بعد التأكد من صحة الشكاوي . كما أنـه يقـوم بالاطلاع على جميع الوثائق والسجلات وحتى السرية منها ، ويدعو الجهـات المعنـية ويحقـق معهـا وعند امتناعها يمكنه أن يستدعيها عن طريق الشـرطة . والأمبدسمان ليست له سلطة توقيع العقوبات ضد الإدارة ، بل لينبهها إلى الخطأ أو التصرف الغير مشروع وإذا لم تستجب لذلك يرفع الأمر للقضاء .

المطلب الثاني : الرقابة الخارجية :

عندما تكون الإدارة خصما وحكما قد لا تستطيع أن تراقب نفسها بالشكل الذي يحقق التوازي والتوازن بين السلطة والرقابة ، لذا فلا بد من وجود رقابة خارجية فعالة تقف بالمرصاد ضد كل تعسفات أو خروقات قد تقوم بها الإدارة ضد مصالح المواطنين أو المصلحة العامة ، والرقابة الخارجية يمكن تقسيمها إلى : رقابة سياسية ورقابة قضائية .

الفقرة الأولى : الرقابة السياسية :

تتم مراقبة أعمال الإدارة سياسياً من قبل الشعب أولاً ومن قبل المجالس التشريعية ثانياً .

أولاً : الرقابة الشعبية :

يحث الرئيس علي عبد الله صالح الشعب اليمني على هذا النوع من الرقابة قائلاً : " الرقابة مسئولية شعبية فأي فساد مالي أو إداري في أي مؤسسة كانت ، يراها المواطن ولا يبلغ عنها فهو مشارك مشاركة كاملة فيها ، ونحمل كل جماهير شعبنا مسؤولية الرقابة خاصة في مجال المال والإدارة "[1] .

وتقترن الرقابة الشعبية على تصرفات السلطة الإدارية بالمناخ الديمقراطي الحر ، الذي يسمح لكل المواطنين بالتعبير عن آرائهم ، وفضح التصرفات الغير مشروعة ، التي قد تقوم بها السلطات الإدارية تجاه حقوقهم وحرياتهم ، وتجاه المصلحة العامة ، وتتمثل الرقابة الشعبية على أعمال السلطات الإدارية في رقابة الرأي العام ورقابة الصحافة ورقابة الأحزاب والتنظيمات السياسية وذلك لأن الضمانات القانونية التي توفرها النظم الإدارية لضمان حسن سير الإدارة وعدم انحرافها وخضوعها لمبدأ الشرعية ، لا تكفي وحدها لتحقيق دولة القانون ، حيث أن نتائج الممارسة العملية أثبتت أن احترام مبدأ الشرعية لا يتوقف على مقدار ما توفره النصوص من جزاءات وضمانات بل يتوقف أيضاً على مدى التقدم الثقافي والاجتماعي للشعب ، ومدى إيمانه بهذه الضمانات وحرصه عليها فالضمانات

---

[1] - من لقاءات الرئيس الرمضانية في ١٥-٦-١٩٨٣م- المجلد الثالث -ص٢٢٩.

الوضعية إنما هي ضمانات نسبية ، أي أنها لا يمكن أن توصل بذاتها إلى حماية مبدأ الشرعية [1].

١- رقابة الرأي العام :

الـــرأي العـــام هو : مجموعة الآراء التي تسود مجتمع معين والاتجاه العـــام بالنســـبة للأغلبـــية الكبرى من سكان هذا المجتمع نحو موضوع معين[2] كأعمـــال الإدارة مـــثلاً . ويؤكد الرئيس اليمني وجود هذا النوع من الرقابة في اليمـــن قائلاً : " نحذر من مغبة الانحراف واستغلال الوظائف العامة ، وإن عين الشعب مفـــتوحـــة علـــى الـــدوام وأن الذين يسيئون إلى شـــرف الوظيفـــة العامة ، ويخونون الأمانـــة التـــي وضـــعها الشعب بين أيديهم هم غافلون بالتأكيد عن المصير الأسود الذي ينتظرهم عاجلاً أم آجلاً "[3].

وتأتـــي أهمية رقابة الرأي العام لأن هذا الأخير هو أقوى من القوانين من حيث تأثـــيره فـــي الناس ، فهو دعامة من دعامات الحكم ، وأيضاً عامل من عوا مل تدمـــيره ، لـــذا فإن رقابة الرأي العام تعتبر من أنجح أنواع الرقابة على أعمال الإدارة .

٢- رقابة الصحافة :

" الصـــحافة ســـلطة حـــيوية هامة داخل أي مجتمع إذا مارست دورهـــا بصـــدق ، وتحملـــت مســـئولياتها بجرأة ونزاهة ، وهي وسيلة لامتلاك الحقيقة ونشـــرها والانتصـــار للحق ورفع الظلم ، وتصحيح الأخطاء ، وتعميق المنهاج الســـليم "[4]. لعل ما يقصده الرئيس علي عبد الله صالح هنا هو أن هذا النوع من الـــرقابة مســـئولية تقع على عاتق وسائل الإعلام في الدول الديمقراطية ، ومنها الصـــحافة مســـئولية كبـــيرة فـــي الـــرقابة على أعمال الإدارة ، والكشف عن الانحـــرافات التـــي قـــد تحدث ، كما أن الصحافة تساهم في تكوين الرأي العام

---

[1] - د/سعيد عبد المنعم – مرجع سابق – ص١٦٥.

[2] - نفس المرجع السابق – ص١٦٦.

[3] - من لقاءات الرئيس الرمضانية في ٢٤-٦-١٩٨٣م – المجلد الثالث – ص٢٤١.

[4] - من حديثه لصحيفتي الثورة والجمهورية العراقية ٢١-٧-٩٠م- المجلد ١١ –ص١٠٨.

وتهذيــبه ورفــع مستواه السياسي والمعنوي ، ولاشك أن رقابة الصحافة تشكل ضمانة هامة للأفراد ضد الانحراف والتعسف في استعمال السلطة السلبية وضد البيروقراطــية[1] ، ويضيف الرئيس : " كما أن النقد البناء هو هدف من الأهداف التي يجب أن يضطلع بها العمل الصحفي لكي يمارس دوره في كشف الأخطاء والــتجاوزات ، وفــي العمــل على تصحيحها وفي مواجهة الاختراقات أياً كان نوعهــا دون خــوف أو رهــبة .. كما أنه وفي الوقت ذاته سبيل العمل لتحقيق المزيد من النجاحات في كافة مجالات البناء الوطني " [2].

٣- **رقابة الأحزاب والتنظيمات السياسية :**

" إن مــناخات الحــرية والديمقراطــية ســوف تســهم أيضاً في عملية الكشف والــتعددية لمظاهــر الفســاد والقصــور ، وذلك من خلال النقد البناء والمتابعة الرصــينة ، والتحليل الصادق للظواهر والممارسات ، وهذه العملية هي الرسالة التــي ينبغــي أن تضــطلع بها الصحــافة الرسمية والحزبية وكــافة وســائل الإعــلام "[3].وهذه الفقرة للرئيس علي عبد الله صالح تود الإيضاح بأن مــا يمــيز النظم الديمقراطية هو وجود الأحزاب السياسية المنظمة ، وفــي الغالــب تأتــي هــذه الــرقابة عن طريق الأحزاب والتنظيمات السياســية المعارضــة التــي تعمــل علــى كشف وتبيين الانحرافات والأخطــاء التــي تقــع فــيها الحكومــة للمجتمع ، وتتوفر للأحزاب والتنظــيمات المعارضة وسائل تمكنها من القيام بهذا الدور الرقابي ، منها الصحف والندوات والمؤتمرات ، والنواب الذين ينتمون إليها في الــبرلمان ، وبالتالــي قد تساهم في تكوين رأي عام يجبر الحكومة علــى تغيــير ســلوكها الخاطئ ، كذلك فإن للأحزاب والتنظيمات السياســية دوراً هامــاً فــي الرقابة على أعمال الإدارة إذ وجودها

---

[1]- د/ سعيد عبد المنعم – مرجع سابق –ص١٧٠.

[2]- من حديث الرئيس لصحيفة صوت العمال في ١٤-١٠-١٩٨٨م –المجلد التاسع –ص٤٥.

[3]- من حديث الرئيس في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤م – المجلد ١٤،ص٢٩٧.

ثانياً : رقابة المجالس التشريعية :

يعــبر الرئيس عن هذا النوع من الرقابة قائلاً : " إن السلطة التشريعية كرقابة شــعبية يجــب أن تعمــل علــى معالجــة الأخطاء وتساعد على إصلاح الأوضاع الاقتصــادية والإداريــة ...وإن التقييــيم المســتمر والســليم للأداء سواء في الجهاز التشــريعي أو التنفــيذي سوف يمكننا من تلافي جوانب القصور إن وجدت ... إننا نتطلع دوماً إلى أن تصل بهذه المؤسسة الوطنية إلى ما رسم لها وما هو محدد لها في الدستور ، ومــا يرتــبط بهــا من الآمال الوطنية على صعيد العمل الديمقراطي البرلماني وتعزيز الثقة والــتكامل والــتفاعل مــع الأجهزة التنفيذية بما يكفل المزيد من النجاح للبناء الوطني وفي كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها"[1].

وبالإضافة لمهمتها الأساسية وهي إصدار القوانين تقوم المجالس التشريعية – بصفتها الممــثلة للشــعب – بمراقبة أعمال السلطات التنفيذية ولا يقتصر رقابتها على الشرعية فقط بل تتعداها إلى مراقبة الملاءمة أيضاً كما هو الأمر بالنسبة للرقابة الداخلية ، وتتوفر لنواب الشعب وســائل مــتعددة لأعمال الرقابة مثل : طــرح الأسئلة ، طــرح موضوع للنقاش ، إجــراء التحقــيق ، الاســتجواب وطــرح الثقة ، المصادقة على الميزانية السنوية وغيرها وفي إطار المصلحة العامة والمعلومات الصحيحة الدقيقة ، وعن هذه الوسائل وهذا الدور يقول الرئيس :

" فــيما يخص ممارسة الإخوة النواب لدورهم الرقابي فإن أحد لا يمكن أن يقف حجــر عــثرة أمــام القيام بهذه المهمة والمسئوليات كبيرة أمامكم كنواب للشعب ... فــالمهم فــي ممارسة الرقابة الاستناد إلى المعلومات الصحيحة والانطلاق من رؤية تستهدف المصلحة العامة ، وليس من رؤية شخصية ضيقة "[2].

١- طرح الأسئلة :

لكــل عضو من أعضاء الهيئة التشريعية حق طرح الأسئلة على كل الوزراء ونوابهم وذلك بقصد معرفة أمر يدخل في اختصاصهم ، لأنه يجهله أو لأنه يريد لفت نظــر الحكومــة إلى أمر من الأمور الهامة ، وينحصر نطاق السؤال هنا بين السائل والمسئول فقط .

---

[1]- من كلمة الرئيس لمجلس الشورى لفترة الانعقاد السنوي الثاني له – المجلد التاسع – بتاريخ ٢٨-٨-١٩٨٩م-ص٢٠٢.

[2]- من خطابه في ٢-٤-٩١م – المجلد ١١-ص٣٦٨.

٢- طرح موضوع للنقاش :

من حق أعضاء البرلمان المطالبة بإثارة موضوع عام يتعلق بسياسية الحكومة للمناقشة وذلك بقصد الاستيضاح وتبادل الرأي وليس بقصد الاتهام.

٣- إجراء التحقيق

يقصد بهذا الحق أن يتوصل البرلمان بنفسه إلى ما يريد معرفته من الحقائق ، وهذا التحقيق قد تتولاه غالباً لجنة تُكلّف بهذا الغرض ، فقد يستهدف التحقيق كشف فساد في بعض الإدارات أو متابعة بعض التجاوزات المنسوبة إلى أحد الوزراء أو غيره ، ومن ثم يمكن تقرير الوسائل الناجحة والكفيلة بتفادي العيوب التي تعوق سير المرافق العامة بانتظام واطراد ، أو توجهها وجهة سليمة تحقق الصالح العام [١].

٤- الاستجواب وطرح الثقة :

يجوز لأعضاء الهيئة التشريعية استجواب ومحاسبة الوزراء أو نوابهم في شأن من الشئون العامة التي تدخل في اختصاصهم ، فالغرض من الاستجواب هنا هو نقد السلطة التنفيذية وتجريح سياستها واتهامها، وليس مجرد استفسار عن أمر معين ، ومن ثم فإن هذا الحق يعقبه عادة طرح الثقة بالحكومة أو ببعض أعضائها مما قد يؤدي إلى إقالة الحكومة في حالة التصويت لصالح ملتمس الرقابة .

٥- المصادقة على الميزانية السنوية :

يتمتع أعضاء البرلمان بحق مناقشة بنود الميزانية السنوية المقدمة من قبل الحكومة ولا تصبح الميزانية نافذة إلا بعد مصادقة المجلس التشريعي عليها ، وعن طريق الميزانية تراقب المجالس التشريعية جميع أوجه الإنفاق الحكومي ، وقد يتم وضع حدود معينة للإنفاق لا يجوز تخطيها إلا في أحوال محددة ، كما تراقب الهيئة التشريعية تحصيل الموارد المالية للدولة ، وتتم أيضاً من خلال الميزانية مراقبة إنشاء أو تعديل أو إلغاء بعض الهيئات أو المرافق العامة للدولة .

إذن تمارس هذه المجالس التشريعية رقابة هامة على أعمال الإدارة ، وخاصة في النظم البرلمانية ، غير أن هذه الرقابة يقل مفعولها وأهميتها أمام هيمنة

---

[١]- د/سعيد عبد المنعم – مرجع سابق –ص١٨٥.

الحزب الحاكم على كل من الهيئة التشريعية والحكومية ، مما يؤدي بأن تكون الحكومة هي الخصم والحكم في آن واحد ، لذا فإن القضاء يلعب دوراً مهماً في مراقبة الإدارة [1].

الفقرة الثانية : الرقابة القضائية :

يقول الرئيس : " إن العدل هو حاجة كل مواطن بأن يشعر بأن حقوقه مكفولة ، وذلك بالعمل على تأكيده باستمرار عبر المجلس الأعلى للقضاء ومختلف أجهزة السلطة القضائية " [2].

وإذا جاز القياس هنا فإن رقابة القضاء على أعمال الإدارة ، هو ضمن العدل الذي هو حاجة كل مواطن في مواجهة الإدارة ، وتتحقق بهذه الرقابة الحقوق المكفولة للمواطنين ، والتي أشار إليها الرئيس في العبارة السابقة .

وتختلف الدول في تنظيم الرقابة القضائية على أعمال الإدارة ، فبعضها يأخذ بنظام القضاء الموحد ، وبعضها الآخر يأخذ بنظام القضاء المزدوج ، وتعتبر اليمن من الدول التي تأخذ بنظام القضاء الموحد حيث لا يوجد قضاء إداري متخصص " باستثناء نيابة ومحاكم الأموال العامة التي أنشأت أخيراً والدائرة الإدارية في المحكمة العليا " ، وتختص المحاكم العادية وحدها في حل جميع النزاعات التي تحدث سواء بين الأفراد أو بين الأفراد والإدارة ، كما هو الشأن بالنسبة للدول الأنجلوسكسونية التي أخذت بهذا النظام وعلى رأسها بريطانيا وأمريكا.

ففي بريطانيا يعمل بنظام القضاء الموحد الذي يقضي بأن كل المنازعات تنظر فيها جهة قضائية واحدة هي القضاء العادي ، ولا يخرج أي نزاع من اختصاصها إلا بناء على نص قانوني مكتوب [3]، ففي بعض الأحيان يسند المشرع البريطاني إلى محاكم خاصة امر الفصل في بعض المنازعات ، وتستأنف بعض أحكامها أمام الوزير ، والبعض يطعن فيها أمام محاكم أخرى خاصة ، والبعض الآخر تستأنف أمام المحاكم العادية ، وبعضها غير قابل للاستئناف ، وقد صدر قانون

---

[1]- د/عبد القادر باينه – مرجع سابق – ص٤٠.

[2]- من كلمة الرئيس مخاطباً رجال القضاء والمحاماة في ١٣-٧-١٩٨٢م – المجلد الثاني – ص١٩٠.

[3]- د/سعيد عبد المنعم : الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة – دار الفكر العربي ١٩٧٦م –ص٤٦٢.

ســنة ١٩٥٨م يجيز الطعن في أحكام هذه المحاكم أمام المحاكم العادية ، وذلك بالنسبة للأحكــام المــتعلقة بتطبيق القانون ، ويطعن في أحكام المحاكم العادية أمام المحكمة العليا بمجلس اللوردات [1].

ولقــد سادت بريطانيا لمدة طويلة قاعدة أن الملك لا يخطئ وبالتالي لا يجوز مقاضــاته لأنــه هــو ممــثل الدولة ، حيث كانت المحاكم العادية تنظر في الدعاوي الموجهــة ضــد الموظفيــن بصفتهم الشخصية أو ضــد الأشخاص المعنوية العامة الإقليمــية ، ولــم تكن المحاكم مختصة بالنظر في الدعاوي الموجهة ضد الدولة بناء علــى القــاعدة الســابقة ، لكــن بعد صدور قانون ١٩٤٧م تغير الوضع وأصبحت مقاضاة الدولة أمراً ممكناً، وبالتالي أصبح للقضاء البريطاني سلطة كبيرة في مواجهة موظفــي الدولــة ، حيث يملك القاضي الحكم على الموظف بعقوبة جنائية إذا ارتكب خطأ يشكل جريمة جنائية [2].

أمــا بالنســبة لليمــن فقــد كفل القانون الحق للمواطن بمقاضاة الإدارة أمام المحــاكم العاديــة والمحاكم المختصة ، وتتحرك الرقابة القضائية بالطعون التي يتقدم بها المتضررون من الأعمال القانونية للإدارة أمام هذه المحاكم بنوعية السابقين . بيد أن الملاحــظ عملــياً أن أثــر هذه الرقابة محدود للغاية فقضايا الإدارة المنظورة أمام المحــاكم قليلة جداً للجهل باختصاص هذه المحاكم بمثل هذه المنازعات أو لليأس من فعالــية القضــاء ، بسبب الأمية المنتشرة في اليمن ضعف الثقافة القانونية لدى المواطن ، هذا مــن جهة ، ومن جهة أخري فقد نصت المادة "١١٦" من قانون الخدمة المدنية رقم ١٩ لسنة ٩١م علــى إحالــة الموظــف إلــى النيابة العامة بمعرفة الوزير المختص إذا تبين أن المخالفة المنسوبة للموظف تنطوي على جريمة جزائية [3].

وإجمــالاً يمكــن القــول أن الــرقابة القضائية على أعمال الإدارة في اليمن ضــعيفة جداً برغم توفر التشريعات اللازمة لذلك ، ويرى الدكتور أحمد عبد الرحمن

[1]- آدم أبو القاسم أحمد – الفكر الإداري عند ابن تيمية – مرجع سابق –ص٢٠٠.

[2]- د/ سعيد عبد المنعم – مرجع سابق – ص٤٦٥.

[3]- د/ أحمد عبد الرحمن شرف الدين – أهمية قانون الخدمة المدنية في مواجهة الفساد الإداري – كتاب الإصلاح الإداري في الجمهورية اليمنية – إصدار المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ٩٦م ص١٧٠-١٧٢.

شـرف الديـن [1] بهذا الخصوص أن تنشأ في كل مرفق كبير كوزارة ومؤسسة عامة وهيـئة عامـة دائرة قضائية يرأسها قاض يتبع السلطة القضائية ، ويكون مقرها في المـرفق ، وتخـتص بالـنظر في طعون الموظفين والمواطنين ضد قرارات السلطة الإداريـة التعسـفية بعد استنفاذ الوسائل الإدارية ، وتكون أحكامها واجبة النفاذ شأنها شأن الأحكام التي تصدر من المحاكم .

ويتحقق بتنفيذ هذا الاقتراح المزايا التالية :

- إشـعار السلطة الإدارية عن قرب خضوعها للرقابة القضائية ، ومد هيبة القضاء الأمين على القانون إلى هذه المرافق عملياً .
- التيسـير علـى المواطنين لمقاضاة الإدارة عن قراراتها التعسفية وذلك بجعل مقر الدائرة القضائية المختصة في نفس مقر المرفق وتبسيط الإجراءات أمامها .
- التخفـيف علـى المحاكم القائمة من زحمة القضايا المنظورة أمامها ومنها القضايا الإداريـة ، وضـمان سـرعة البـت فيما يعرض على دوائر المرافق القضائية المقترحة من منازعات.

وأضـيف إلـى مـا أورده الدكـتور أحمد شرف الدين إلى ضرورة تثقيف الجمهـور قانونـياً وإحاطـتهم علماً بجوانب حقوقهم القضائية تجاه الإدارة عبر مخـتلف وسـائل الإعلام ، وبالخصوص التلفزيون الذي كان له الفضل الكبير في النهضة اليابانية .

---

[1] -نفس المرجع السابق .

خاتمة الفصل :

يتضح لنا من خلال هذه العجالة السريعة في هذا الفصل أن الفكر الإداري عند الرئيس قد تناول قضية الرقابة على أعمال الإدارة بإفاضة في جانب الرقابة الداخلية ، في التنبيه لعملية الرقابة الذاتية المباشرة ، ذلك أن سلوك الإنسان هو مصدر الفساد الإداري ، وهذا السلوك يصعب على أجهزة الرقابة الأخرى ضبطه والتحكم فيه ، وضرورة مراقبة الفرد الموظف لأعماله من وازع إسلامي أخلاقي ديني ، لأن الفرد إن نجا من العقاب الدنيوي فإنه لن ينجوا من عقاب الخالق ، وضرورة اهتمام الرؤساء الإداريين في مراقبة أعمال مرؤوسيهم ، هذه من جهة ، ومن جهة أخرى أبدى الاهتمام بالرقابات المتعددة للدولة الحديثة من خلال الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والرقابة الشعبية وحثها على القيام بدورها بالصورة المرضية عن طريق مسئولية المواطنين عموماً بمراقبة أعمال الإدارة ، وقيام الصحافة ووسائل الإعلام بهذا الدور بالاشتراك مع مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية ، والدور الهام لمجلس النواب .

برغم ذلك نورد بعض التوصيات اللازمة هنا للقضاء على شريعة الفساد الإداري ، ولكي تقوم الرقابة بدورها الفعال في تقويم وتصحيح المسار الإداري بغية تحقيق الإصلاح الإداري المنشود ، وهي كالآتي :-

١- إنشاء القضاء الإداري المستقل وتوفير الاستقلال اللازم للاضطلاع بدوره على الوجه الأكمل .

٢- توفير قنوات اتصال سليمة حتى يتمكن المواطنون من أداء واجبهم الرقابي وذلك من خلال عرض الشكاوي المتعلقة بالخدمة العامة غير المناسبة والمعاملة غير العادلة ، وبما يحدث من فساد في هذه الأجهزة .

٣- تزويد المواطنين بالمعلومات المتعلقة بالفساد ، وذلك بغرض تهيئة الرأي العام لمحاربة الفساد من ناحية وتمكينهم من القيام بدورهم الرقابي من ناحية أخرى .

٤- إعطاء الأجهزة الرقابية الاستقلال التام عن السلطة التنفيذية ، وإيجاد نوع من التكامل بينهما وإسناد مهمتها إلى من يتصفون بالأمانة والصدق والإخلاص والقدرة .

٥- وضع اللوائح الرقابية التي توضح أنواع المخالفات الإدارية والمالية وعقوبة كل منها والجهة التي تحال إليها كل قضية والتي يحق لها معاقبة المفسدين وتنفيذ هذا العقاب .

٦- وضع استراتيجية إعلامية يتم من خلالها كشف نوعية الفساد والمفسدين ومواطنة ، وأثره على المجتمع وكيفية مقاومته وغرس القيم التي تحد منه ، وتحديد دور المواطنين في مكافحته .

قائمة المراجع

أولاً : الرسائل العلمية :

١- عبد الله محمد السعيدي – دور مجالس الشورى في الممارسة السياسية في دول الخليج العربي – رسالة لنيل دبلوم دراسات عليا في القانون العام ١٩٩٨م – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – الرباط – جامعة محمد الخامس .

٢- حكـيم بن عاشور – الإعلام والاتصال في الخطاب الملكي – رسالة لنيل دبلوم دراسات عليا في الصحافة ١٩٩٢ م– المعهد العالي للصحافة والاتصال – الرباط .

٣- محمود محمد هائل الشميري – الانتخابات النيابية اليمنية – بحث لنيل دبلوم دراسات عليا في الصحافة مايو ١٩٩٩م – المعهد العالي للإعلام والاتصال – الرباط .

٤- عزيز ادريس – إشكالية الشفافية داخل الإدارة العمومية المغربية – مذكرة لنيل دبلوم دراسات عليا في القانون العام ١٩٩٧م– كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – جامعة محمد الخامس أكدال .

٥- مصطفى سلمي – مساهمة المواطن والموظف في العمل الإداري من منظور العلم الإداري – بحـث لنيل دبلوم دراسات عليا في القانون العام ١٩٩٦م– كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – جامعة محمد الخامس أكدال .

٦- ياسين محمد عبد الكريم الخرساني – التنظيم القانوني لانتخاب المجلس النيابي في الجمهورية اليمنية – رسالة ماجستير – جامعة بغداد ١٩٩٨م.

٧- السـراج عبد الواسع المعمري – بحث لنيل الإجازة ١٩٩١م – بعنوان الوحدة اليمنية – كلية الحقوق – الرباط.

٨- آدم أبـو القاسـم أحمـد – الفكر الإداري عند ابن تيمية – بحث لنيل دبلوم دراسات عليا في القـانون العـام ٩١-١٩٩٢م– كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – جامعة محمد الخامس– الرباط– أكدال .

ثانياً الكتب :

١- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح – المجلد الأول – مطبوعات وزارة الإعلام –٧٨-٨١م.

٢- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح – المجلد الثاني – مطبوعات وزارة الإعلام –٨١-٨٢م.

٣- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح – المجلد الثالث – مطبوعات وزارة الإعلام –٨٢-٨٣م.

٤- الخطابـات والأحاديـث الصـحفية للرئيس علي عبد الله صالح – المجلد الخامس – مطبوعات وزارة الإعلام –٨٤-٨٥م.

٥- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح – المجلد السابع والثامن – مطبوعات وزارة الإعلام –٨٦-٨٨م.

٦- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح – المجلد التاسع – مطبوعات وزارة الإعلام –٨٨-٨٩م.
٧- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح – المجلد الحادي عشر – مطبوعات وزارة الإعلام –٩٠-٩١م.
٨- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح – المجلد الثاني عشر – مطبوعات وزارة الإعلام –٩١-٩٢م.
٩- الخطابات والأحاديث الصحفية للرئيس علي عبد الله صالح – المجلد الرابع عشر – مطبوعات وزارة الإعلام –١٩٩٤م.
١٠- د/عبد الغني بسيوني – أصول علم الإدارة العامة – الدار الجامعية للطباعة والنشر – بيروت ١٩٨٣م.
١١- د/ بكر القباني – الوسيط في الإدارة العامة – دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٨٠م.
١٢- ابن كثير – تفسير القرآن العظيم – المجلد الأول – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٩٨٨م .
١٣- أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي – الأحكام السلطانية والولايات الدينية –دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – بدون تاريخ .
١٤- محمد يوسف الكاندهاوي – حياة الصحابة – دار المعرفة – بيروت – لبنان – الجزء الأول – بدون تاريخ.
١٥- خالد محمد خالد – خلفاء الرسول – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان ١٩٨٥م الطبعة الثالثة .
١٦- مصطفى أبو زيد فهمي – فن الحكم في الإسلام – المكتب المصري الحديث – القاهرة – مصر ١٩٨١م.
١٧- روبـــرت دال – الديمقراطية ونقادها – ترجمة نمير عباس مظفر – دار الفارس للنشر والتوزيع – عمان الأردن ١٩٩٥م.
١٨- مصطفى قلوش – الحريات العامة – مكتبة دار السلام – الرباط ٩٥-٩٦م.
١٩- الإرادة العامة للشعب في الميثاق الوطني – مطبوعات المؤتمر الشعبي العام –صنعاء اليمن ١٩٩٣م.
٢٠- الآن تورين – ترجمة حسن قبيس – دار الساقي – بيروت . لبنان ١٩٩٥م – الطبعة الأولى .
٢١- عبد الغني بسيوني عبد الله – النظم السياسية – الدار الجامعية للطباعة والنشر – بيروت لبنان١٩٨٤م.
٢٢- د/ إبراهيم أبراش – تاريخ الفكر السياسي – شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٩٩م.
٢٣- عبد الرزاق فرفور – سنوات من برق – منشـــورات دار الحســـام للصحـــافة – صنعاء ١٩٨٩م.
٢٤- عشرون عاماً من العطاء – إصدار مكتب رئاسة الجمهورية – الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
٢٥- د/توفـــيق الشـــاوي – فقـــه الشـــورى والاستشارة – دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة – مصر – طبعة أولى ٩٢م.
٢٦- أ.د/ وهيـــبة الزحيلي – التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج – دار الفكر المعاصر – بيروت . لبنان ١٩٩١م – الجزء ٢٥.
٢٧- د/ يعقوب محمود المليجي – مبدأ الشورى في الإسلام مع مقارنة بمبادئ الديمقراطيات الغربية – مؤسسة الثقافة الجامعية – الإسكندرية. مصر بدون تاريخ.

٢٨- الإمـــام العلامـــة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور – لسان العرب – دار صاد للطباعة والنشر دار بيروت للطباعة والنشر – بيروت . لبنان ١٩٨٦م – المجلد الرابع – حرف الراء .

٢٩- د/ عدنان علي رضا النحوي – الشورى وممارستها الإيمانية – دار النحوي للطباعة والنشر والتوزيع – الرياض السعودية – الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.

٣٠- د/ عـــبد الحمـــيد إسماعيل الأنصاري – الشورى وأثرها في الديمقراطية– دراسة مقارنة – مدينة نصر – القاهرة مصر –دار الفكر العربي ١٩٩٦م.

٣١- أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي – تفسير القرطبي " الجامع لأحكام القرآن " – دار الكتب المصرية القاهرة – الطبعة الثالثة – المجلد ١٦–لعام ١٩٦٧م.

٣٢- الســـيرة النبوية لأبو محمد عبد الملك الذهلي ابن هشام – تحقيق الأستاذ أحمد شمس الدين – دار ومكتبة الهلال – بيروت لبنان ١٩٩٨م – المجلد الثاني .

٣٣- محمد علي الزعيم – الروتين ومعوقات الإدارة – منشورات وزارة الثقافة – دمشق ١٩٧١م .

٣٤- د/ عبد الكريم درويش – أصول الإدارة العامة – مكتبه الانجلو المصرية – القاهرة ١٩٨٠م.

٣٥- د/علـــي الشريف – د/عبد الغفار حنفي – د/ محمد فريد الصحن – التنظيم والإدارة – الدار الجامعية ١٩٨٩م بيروت لبنان .

٣٦- محمود كامل المحامي – اليمن شماله وجنوبه تاريخه وعلاقاته الدولية – دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٦٨م.

٣٧- د/ خالد محمد القاسمي – الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً– دار الثقافة العربية – الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.

٣٨- محمـــد زيـــن – انفصال يشعل حرباً " وثائق انتصار وحدة الوطن اليمني " – مطبوعات دار السياسة – الكويت – بدون تاريخ .

٣٩- د/حسين العمري – الحضارة الإسلامية في اليمن – منشورات الايسيسكو ١٩٩٣م – ١٤١٤هـــ .

٤٠- د/ عبد الفتاح دياب – الإدارة العامة – منشورات جامعة صنعاء ١٩٨٩م .

٤١- اليمـــن الواحد – سلسلة وثائقية عن الوحدة اليمنية – إصدار مكتب شؤون الوحدة صنعاء – العدد ٣ – لسنة ١٩٨٩م.

٤٢- د/ سعيد عبد المنعم – الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم المعاصرة – دار الفكر العربي ١٩٧٦م.

٤٣- أحمد إبراهيم أبو سن – الإدارة في الإسلام – المطبعة المصرية – أبو ظبي ١٩٨١م.

٤٤- أحمـــد إبراهـــيم أبـــو سن – الإدارة في الإسلام – الطبعة الثالثة – الدار السودانية للكتب – الخرطوم ١٩٨٤م .

٤٥- د/حمدي أمين عبد الهادي – الفكر الإداري الإسلامي المقارن – دار الفكر العربي – الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٩٠م.

٤٦- د/عبد الله حداد – القضاء الإداري على ضوء القانون المحدث للمحاكم الإدارية ١٩٩٣م.
٤٧- الميثاق الوطني – مطبوعات المؤتمر الشعبي العام – بدون تاريخ – صنعاء.
٤٨- د/ حسن أبو طالب – الوحدة اليمنية دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ١٩٩٤م– الطبعة الأولى .
٤٩- دستور الجمهورية اليمنية – مطبوعات وزارة الشئون القانونية – مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر ١٩٩٤م .
٥٠- عبد الله العكايلة (نحو مدخل إسلامي للإصلاح الإداري) – الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي – المنظمة العربية للعلوم الإدارية . عمان ١٩٨٦م.
٥١- د/ عبد القادر باينة – القضاء الإداري " الأسس العامة والتطور التاريخي " – دار توبقال للنشر – الدار البيضاء ١٩٨٨م.

ثالثاً : المقالات :

١- سفير د/ أحمد مختار الجمال – المفاوضات وإدارة الأزمات – مجلة السياسة الدولية – العدد ١٦.
٢- د/ قحطان أحمد الحمداني – الجامعة العربية والوحدة اليمنية ١٩٩٤م – مجلة الثوابت – العدد ١٢– لعام ١٩٩٨م.
٣- د/ عمر عثمان سعيد العمودي – مقالات في الديمقراطية وأساليبها وضماناتها – صحيفة ٢٦ سبتمبر – العدد ٨٨٧.
٤- أ.د/ غانم محمد صالح – محاولة الانفصال الفاشلة في اليمن – مجلة الثوابت – العدد ٦ – لعام ١٩٩٦م.
٥- أ.د/ غانم محمد صالح – الوحدة اليمنية أحدث التجارب الوحدوية العربية – مجلة العلوم السياسية – العدد ١١ – لعام ٩٤م.
٦- جمال فاضل – قراءة في كتاب العربية السعيدة منذ القدم إلى عهد علي عبد الله صالح موحد اليمن – جريدة ٢٦ سبتمبر – العدد ٨٧١– بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٩٩م.
٧- د/ مصطفى علوي – إدارة الأزمة الدولية – مجلة الفكر الاستراتيجي العربي – العدد ٧-٨ لسنة ١٩٨٣م – معهد الإنماء العربي – لبنان ، بيروت .
٨- أمين الحزمي – الجمهورية اليمنية حقائق وأرقام – جريدة ٢٦ سبتمبر – العدد ٣٩٨ – مايو ١٩٩٠م.
٩- عبد الحميد عبد القادر السبئي – الجمهورية اليمنية – مجلة أبحاث سياسية – العدد ٣– لعام ١٩٩٠.
١٠- د/ احمد صالح الصياد – اليمن بين التجزئة والوحدة – مجلة الوحدة – العدد ٢٩-٣٠ – فبراير ، مارس ٨٧م السنة ٣ .
١١- عبد الوهاب راوح – الوحدة اليمنية قراءة ابستمولوجية – مجلة اليمن الجديد – العدد ٥– السنة ١٩٩٠م.
١٢- حسين محمد سعيد – الوحدة اليمنية تضرب جذورها في التاريخ – جريدة الحياة – العدد ١٩٨٦ – الخميس ٢٤ مايو ٩٠م.

١٣- د/ رشـــاد العليمي – الوحدة اليمنية في البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية – مجلة الثوابت العدد٤ – أكتوبر ، ديسمبر ١٩٩٤م .

١٤- د/ أحمد عبد الرحمن شرف الدين – أهمية قانون الخدمة المدنية في مواجهة الفساد الإداري – كتاب الإصلاح الإداري في الجمهورية اليمنية – إصدار المركز اليمني الاستراتيجي للدراسات ١٩٩٦م.

١٥- أ. فـــارس الســـقاف – الوحدة اليمنية في البرامج السياسية للأحزاب والتنظيمات السياسية – مجلة الثوابت – العدد ٤ أكتوبر ، ديسمبر ١٩٩٤م.

١٦- أ.د/ أبو بكر القربي – الوحدة في الدساتير اليمنية – مجلة الثوابت العدد ٤ – أكتوبر – ديسمبر ١٩٩٤م.

١٧- أ.د/ عبد العزيز المقالح – الوحدة وأهداف الثورة اليمنية – مجلة الثوابت العدد ٤ – أكتوبر – ديسمبر ١٩٩٤م.

١٨- د/ حسين العمري – اليمن الواحد خلفية تاريخية – مجلة الثوابت العدد ٤ – أكتوبر – ديسمبر ١٩٩٤م.

١٩- د/ محمد عبد الجبار – الوحدة اليمنية هي نتاج عمل مشترك لمختلف القوى الاجتماعية والسياسية في الوطن اليمني – مجلة اليمن الجديد – العدد ٥-٩ مايو ١٩٩٠م.

٢٠- زيـــادة عـــبد الله زيادة – القرارات الإدارية والرقابة الذاتية والقضائية – مقال منشور في مجلة السودان للإدارة والتنمية العدد ٣ يناير ١٩٨٤م – تصدر عن أكاديمية السودان للعلوم الإدارية .

٢١- حـــزام عبد الله الذيب – التنظيمات الحزبية – اليمن ٩٧ والتقرير السنوي – المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية – ط١ – ٩٨م .

٢٢- أحمد عبد ربه علوي – الصحافة التي نريد – صحيفة الثورة – العدد ١٢٥٤٨ بتاريخ ٢١-٣-١٩٩٩م .

٢٣- عبد الله الصعفاني – جريدة الميثاق – العدد ٨٧٧.

٢٤- أ/ يحيى العرشي – وثائق وأدبيات الوحدة اليمنية – مجلة الثوابت ١٩٩٤م – العدد ٤.

٢٥- محمد سالم شجاب – إعادة الوحدة اليمنية – مجلة اليمن الجديد – العدد٥ – لعام ١٩٩٠م.

٢٦- د/ عبد الله بركات – الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية – مجلة الثوابت العدد ٤ – لعام ١٩٩٤م.

٢٧- عبد الملك المخلافي – العلاقة بين دولتي اليمن في إطار الصراع والوحدة ١٩٦٧-١٩٨٧م – مجلة المستقبل العربي العدد ١٥ – السنة ١٩٨٨م.

٢٨- د/ وهيبة غالب فارع – المرأة والديمقراطية والتحديث في اليمن – مجلة الثوابت – العدد ٥ يونيو ١٩٩٥م.

٢٩- د/ عصـــمت سـيف الدولـــة – الديمقراطية والوحدة العربية – مجلة المستقبل العربي – إصدار مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت . لبنان – العدد ٦٠ فبراير ١٩٨٤م.

٣٠- د/ محمد عبد الملك المتوكل – الانتخابات اليمنية .. الممارسات والابعاد – مجلة المستقبل العربي ٢٢٠ – مركز دراسات الوحدة العربية ٦ –١٩٩٧م.

٣١- ابريس جلوز ماير – الانتخابات الأولى في ٩٣ ممارسة الديمقراطية ، التحولات السياسية في اليمن ٩٠-٩٤م – صادر عن المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية ٩٠م.

٣٢- عبد الله أحمد غانم – وزير الشئون القانونية – لجريدة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ٤ مارس ٩٩م – العدد ٨٤٤.

٣٣- د/ عبد العزيز السقاف – مجلة المستقبل العربي – مركز الدراسات للوحدة العربية – العدد ١٩٠ – ديسمبر ١٩٩٤م .
٣٤- أ/ علي محمد الآنسي – صحيفة ٢٦ سبتمبر العدد ٨٦٧ – بتاريخ ١٩ أغسطس ٩٩م.
٣٥- جوليان لش – صحيفة الثورة بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٩٩م – العدد ١٢٧١٠.
٣٦- فيصل جلول – صحيفة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٩٨م – العدد ٨١٢.
٣٧- سالم الحاج – رياح التغيير الديمقراطي صحيفة الميثاق العدد ٨٧٧.
٣٨- عبد الملك سعيد عبده – البعد الديمقراطي للوحدة اليمنية – مجلة الثوابت – العدد ٦ – يونيو ١٩٩٦م .
٣٩- د/ صادق رابح – الإنترنت سلاح دعائي والحروب في كوسوفو – جريدة الشرق الأوسط – العدد ٧٤٥٩.
٤٠- عبد العزيز المساعيد – اشراقات الوحدة – صحيفة ٢٦ سبتمبر – العدد ٨٥٤-بتاريخ ٢٢-٥-١٩٩٩م.
٤١- أ.د/ عبد الله مهدي الدار – الإصلاح الإداري في الجمهورية اليمنية – التجارب والطموح – من أوراق الندوة المنعقدة في صنعاء ٢٩-٣١ يوليو ١٩٩٦م – المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية .
٤٢- حسن صادق – رؤية إسلامية للإصلاح الإداري – الإصلاح الإداري في الجمهورية اليمنية – من أوراق الندوة المنعقدة في صنعاء ٢٩-٣١ يوليو ١٩٩٦م – المركز اليمني الاستراتيجي .
٤٣- عبده محمد الجندي – ١٧ يوليو في خارطة التاريخ المعاصر – صحيفة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ١٦-٧-٩٨م – العدد ٨١٢ .
٤٤- يحيى عبد الرقيب الجبيحي – التجربة الديمقراطية أبعاد ودلالات – صحيفة الميثاق بتاريخ ١٧-٥-٩٩م – العدد ٨٧٧.
٤٥- علي محمد الخميسي – الحزبية .. المفهوم المشوه – صحيفة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ٤ مارس ١٩٩٩م – العدد ٨٤٤.
٤٦- التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي – تقرير مقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة – مجلة السياسة الدولية يوليو ١٩٩٤م.
٤٧- د/ عبد المنعم سعيد – هنري كسينجر وفكرة الاستراتيجي – مجلة الفكر الاستراتيجي العربي – العددان ١٣-١٤ – أبريل ، يوليو ١٩٨٥م . تصدر عن المعهد الأنمائي العربي .
٤٨- أحمد عبد ربه علوي – إصلاح الوظيفة العامة كيف – صحيفة ٢٦ سبتمبر ٤ مارس ١٩٩٩م . العدد ٨٤٤.

رابعاً : الصحف

١- صحيفة الثورة بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٩٩م – العدد ٢٧٩٨.
٢- صحيفة الميثاق بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٩٩م – العدد ٩٢٠ .
٣- صحيفة الثورة بتاريخ ٢٩ يونيو ٩٩م – العدد ١٢٦٤٨.
٤- صحيفة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ٨ أبريل ٩٩م – العدد ٨٤٨ .
٥- صحيفة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ٢٦ أغسطس ٩٩م – العدد ٨٦٨.
٦- صحيفة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ٢٢ مايو ٩٩م – العدد ٨٥٤.

٧- صحيفة الثورة بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٩٩م – العدد ١٢٧٣٨.
٨- صحيفة الثورة بتاريخ ١٧ مارس ٩٩م – العدد ١٢٥٤٤.
٩- صحيفة الثورة بتاريخ ٨ مايو ٩٩م – العدد ١٢٥٩٦.
١٠-صحيفة الرأي الأردنية بتاريخ ٢١-١٢-١٩٩٣م –العدد ٨٥٢٨ .
١١-صحيفة الرأي الأردنية بتاريخ ٣-١٢-١٩٩٣م – العدد ٨٥١٠.
١٢-صحيفة الرأي الأردنية بتاريخ ٨- ١١- ١٩٩٣م – العدد ٨٤٨٥.
١٣-صحيفة الميثاق بتاريخ ٢٩-٥-٩٩م – العدد ٨٨٤.
١٤-صحيفة ٢٦ سبتمبر بتاريخ ٢٦-٩-٩٩م –العدد ٨٧٣.

خامساً : وثائق أخرى :

١- النشرة الإعلامية الصادرة عن وزارة الخارجية اليمنية ١٨ يونيو ١٩٩٣م.
٢- النشرة الثقافية القانونية – العدد الثاني مارس ٩٧م – إصدار الدائرة القانونية بجامعة صنعاء .
٣- أ.د/ سعيد بن البشير من محاضرة الشفافية الإدارية ألقيت على طلبة السنة الثانية من الدبلوم المعمق بوحدة علم الإدارة والقانون الإداري ٩٨/٩٩م .
٤- أ.د/ سعيد بن البشير من محاضرة الشفافية الإدارية ألقيت على طلبة السنة الثانية من الدبلوم المعمق بوحدة علم الإدارة والقانون الإداري ٩٧-٩٨م.
٥- أ.د/ عبد الحق عقلة من محاضرة ألقيت على طلبة السنة الثانية في السلك الثالث – شعبة القانون العام للموسم الدراسي ٨٨-٨٩م.
٦- أ.د/ عبد الحق عقلة من محاضرة ألقيت على طلبة السنة الأولى من مادة علم الإدارة بوحدة علم الإدارة والقانون الإداري لعام ٩٧-٩٨م.



نبذه عن الباحث

الاسم عبدالوهاب عبدالقدوس الوشلي

- مواليد ١٩٧٠م ذمار

- حصل على بكالوريوس تجارة من جامعة صنعاء يونيو ١٩٩٥م

- حصل على الماجستير من كلية الحقوق بجامعة محمد الخامس بالرباط مارس ٢٠٠٠م

- يحضر أطروحة الدكتوراة حاليا بنفس الجامعة بالرباط

- له عدة أبحاث في القانون والإدارة غير منشورة

- له تحت الطبع كتاب الرئيس علي عبدالله صالح في محيطه الدولي

هذا الكتاب

- هذا الكتاب هو نسخة من البحث الذي حصلت به على درجة الماجستير من كلية الحقوق بجامعة محمد الخامس بالرباط في مارس ٢٠٠٠م ، بعنوان الفكر الإداري عند الرئيس علي عبد الله صالح ، وهي محاولة جادة لفتح باب جديد أمام البحث العلمي في اليمن لتحليل الظاهرة السياسية والإدارية ومعالجتها من خلال قياداتها ، فحينما ترتقي السياسة كممارسة تكون مسبقاً قد ارتقت كتفكير فجعلت الإنسان مبدأها ومنتهاها .

الباحث

- اتسم البحث بالاستعراض والتحليل العام لمختلف قضايا الوحدة اليمنية والديمقراطية والإصلاح الإداري وإبراز الفكر السياسي والإداري للرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله وبعناية وإهتمام . وأقترح أن يتم طبع البحث في كتاب نظراً لأهميته الوطنية ، خاصةً أنه اتسم بالموضوعية وأمانة الطرح ونزاهة التحليل .

أ. محمد مهدي العلفي

- استخدم الباحث المنهج الوصفي المقارن "طريقة علمية" بتجارب دول أخرى سبقتنا في حل هذه المشاكل ، ونعتقد أن تحليل مثل هذه الدراسة والنتائج التي توصل إليها الباحث ستعزز من الإصلاح الإداري والإقتصادي وتدفع بعض المؤسسات والمرافق الحكومية إلى الاستفادة منها ، ولقد بذل الباحث جهوداً كبيرة في دراسة ... الذي يتسم بأهمية علمية وعملية كبيرة واستخلص ... اجات تدل بأن خبرة فخامة الرئيس تبرهن بصورة مقنعة ... تأطير نظري في الفكر السياسي والإداري ليس بغرض ... الداخلية والضغوط الخارجية فحسب ، بل و... العلاجية ، ونرى من الأهمية بمكان ضرورة ... وتعميمه على مرافق الدولة ، حتى يقوم الإدار... بالاستفادة منه قبل وضع السياسة والخطط مستقبلاً .

د/ عبدالله محسن السعدي

